الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالـي والبحـث العلمـي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو -
كليـة الآداب واللغات
قسـم اللغة العربية وآدابها



التّخصص: اللغة والأدب العربي
الفـرع: النّحو العربي
إعـداد الطالب: خير الدين هبال

الموضوع:

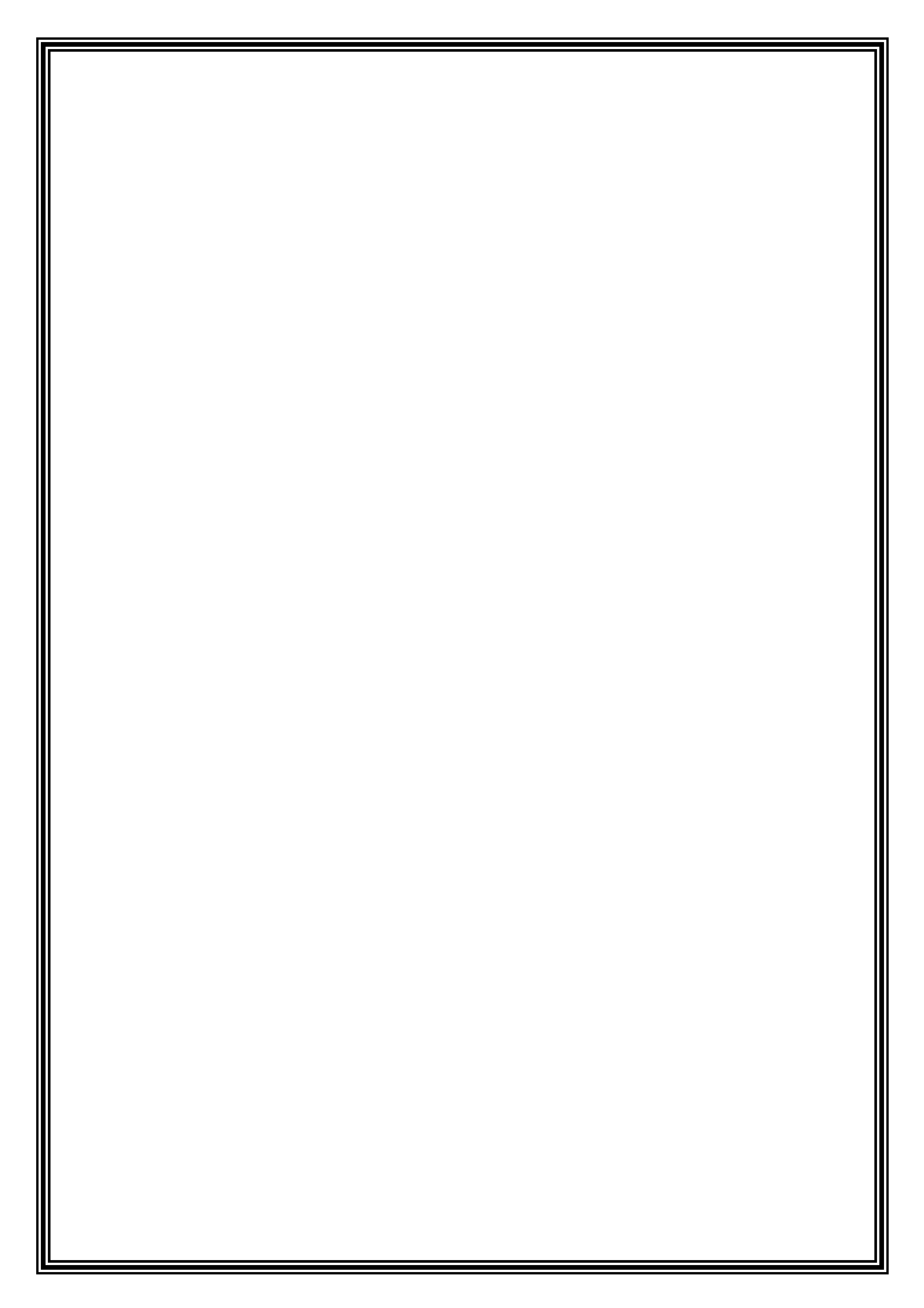
الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدوّنة اللغوية الفصيحة

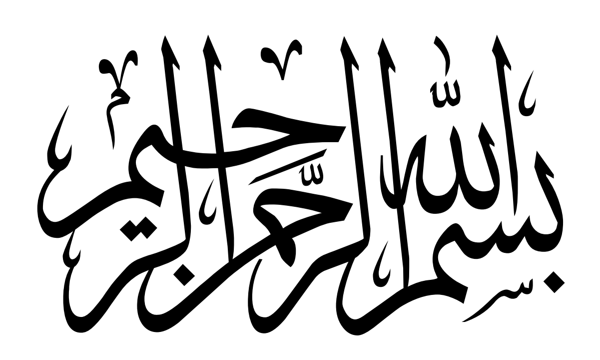
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ محمد يحياتن ، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو .... رئيسا
أ.د/ صالح بلعيد ، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو.......................... مشرفا ومقررا
أ.د/ صلاح عبد القادر، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو.......................... ممتحنا
د/ محمد صادق بروان، أستاذ محاضر صنف (ب) بجامعة تيزي وزو...................... ممتحنا

تاريخ المناقشة: ..../ ..../ 20م





شكر وعرفان

أشكر أستاذي المبجل صالح بلعيد الذي لم

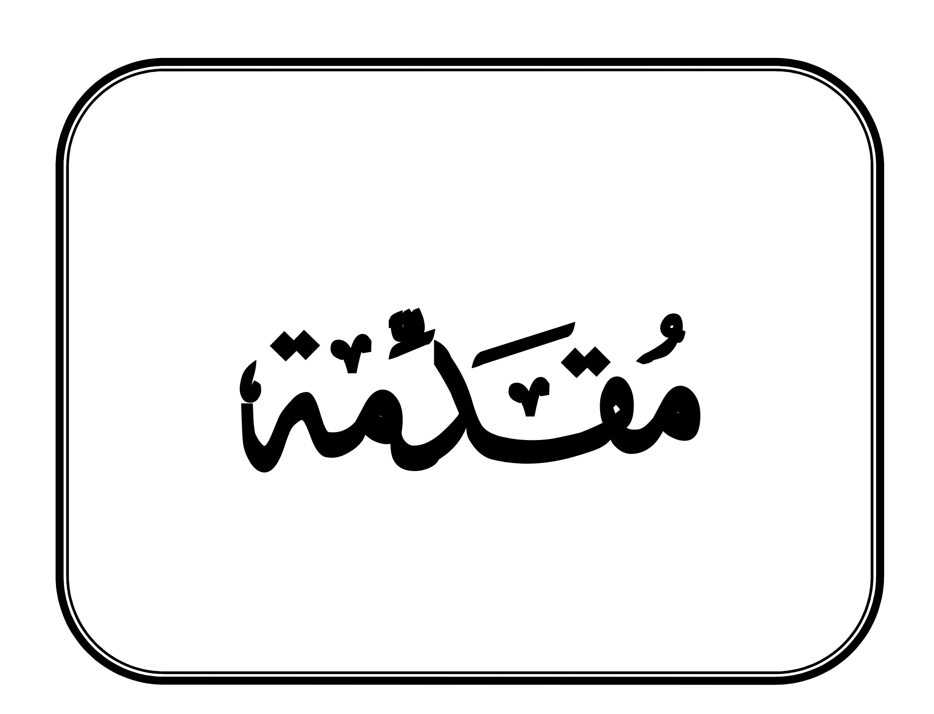
يدخر جهدا في نصحي وتوجيهي؛

وأساتذتي الذين درسوني خلال مشواري التعليمي؛

زملائي وزميلاتي؛ وخاصة بوعبد ا السعيد؛

حمديدي بوعلام؛

وكلّ من ساعدني في إنجاز هذا البحث.


مُقَدِّمَة

مقدمـــة: عاش العرب قديما في شبه الجزيرة العربية بمعزل عن الأمم الأخرى، وكانوا إذ ذاك يتلاغون العربية الفصيحة الصحيحة المعربة على الطّبع والسليقة، ودون الاحتكـام إلى أية ضوابط منطقية، فكان ذلك منبع فخرهم واعتزازهم، حتّى بعد ظهور علم النّحـو.

ولما ظهر الإسلام وتوافد عليه الأعاجم فشا اللّحن والتّصحيف، والزلل والتّحريف فـي لغة العرب، ومس جانبا مهما من قُدسيتها الموقوفة على القرآن الكريم، فسرى اللّحن إليـه مما دفع بالغيورين على هذا الدين إلى استنفار الهمم لحفظ كتـاب ا ﷻ، فحـاولوا بـذلك انتحاء سمت تحفظ الألسنة من الزلل، وبخاصة لدى الموالي والأعاجم، ومن اخـتلط بهـم وفسد لسانه من العرب، سيما بعد انتشار العربية في الأقطار المفتوحة على عهـد الخلفـاء الراشدين، ومن هنا كان علم النّحو.

ومن المعلوم أن النّحو العربي ولد في البصرة، ونشأ فيها حتّى أخرج شطْأه واسـتغلظ واستوى على سوقه، فشكّل ظاهرة مطّردة انتهت بالتّأصيل للنّحو العربي كعلم، بدأ بوصف الظاهرة اللّغوية ثم انتهى باستقرائها واستنباط أحكامها وقواعدها، ولما بلغ النّحو أشده كـان لزاما عليه الوقوف عند منعرج حاسم فرضه تمازج الثّقافات والحضارات المختلفـة التـي شكّلت بناء المجتمع العربي في العصر العباسي؛ إذ إن النحو العربي في بداياته الأولى كان يعنى بضبط الحركات الإعرابية على أواخر الكلم بما يمكّن مـن الأداء الصـحيح للقـرآن الكريم ثم انعطف عن مساره بفعل حاجة الأعاجم – الذين كانوا يتعلّمون العربية بالصناعة- إليه، مما حذا بالنّحاة الذين كان أغلبهم من الأعاجم إلى محاولة عقلنة ومنهجة كلّ ما تحتويه الظاهرة اللّغوية في لغة العرب الفصيحة، الأمر الذي عقّد النحو ومال به إلى النّزعة العقلية التي تتطلّب إعمال الذّهن، أكثر من كونه وسيلة لحفظ كتاب ا العزيز الحكيم.

ومن هنا فقد كان للقواعد اضطراب ملحوظ؛ وذلك إما لأن الرواد الأوائل الذين نقلـوا اللغة قد ضمنوا ما نقلوا – عن غير قصد- بعض ما فسد من لسان بعض العرب وأنقـض فصاحته؛ وهو باب فتح أيضا تحريف الفصيح وإدراج غير الفصـيح، وإمـا لأن النّحـاة وبخاصة البصريين منهم قد أوغلوا في القياس العقلي بما لم يرد في لسان العرب، وتـأولوا تخريجات تتوافق مع أصل مذهبهم في التقعيد النّحوي.

لقد كان للتّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة ردود أفعال مباشرة؛ تمثّلت أساسا في قيـام المؤاخذات النحوية بين أعلام المدرسة البصرية، ثم بعد ذلك قيام المدرسة الكوفية، وما نتج عنه من خلافات حادة ومناظرات.

لقد بقيت آثار الأحكام النحوية عند البصريين ملازمة للنّحو العربي على مر العصـور مما أثار ردود أفعال عنيفة أحيانا، وهذا ما لمسته في محاولات إصلاح النحـو علـى مـر القرون، على غرار ما فعله أبو العباس أحمد بن ولاّد المصري (ت332هـ) و ابن مضاء القرطبي في الأندلس، والمجامع اللغوية في العصر الحديث.

سبب اختيار الموضوع: أثناء اطّلاعي على انشغالات النحو العربي في العصـر الحـديث ألفيت مشكلة **تيسير النّحو العربي** تحتلّ الصدارة، من حيث أهميتُها وكثرة الخائضين فيهـا بين مؤيد ومعارض، حتّى وصل الأمر بالبعض منهم إلى رفع أصواتهم منادين بهدم القواعد النّحوية ودون سند علمي أو منطقي لدعواهم، فراودتني فكرة الخوض في المسألة، ورحت أعرض لآراء القائلين بالتّيسير وخصومهم تارة، وأتقصى الأحكام النحوية عند البصرييـن – باعتبارها الأكثر اعتمادا في النّحو- تارة أخرى، حتّى صادفني مرة كتاب بعنوان: **تحيـا العربية...ويسقط سيبويه...** لصاحبه الشّريف الشّوباشي، وفي نفس الوقت اطّلعـت علـى مقالات عديدة في الشّابكة تدعو إلى تكسير القواعد النّحوية دون الاستناد إلى بينة، فعقـدت العزم على خوض غمار البحث في المسألة بما توفّر عندي من زاد معرفـي فيهـا، رغـم إدراكي أن كلّ ما له علاقة بالبصريين قد استُهلك؛ ولأن مسألة تيسير النحو وتجديـده قـد حظيت بقسط وافر من الدراسة، فقد رأيت أن أُسلّط الضوء عليها من خلال تحليل الأحكـام النحوية عند نحاة البصرة وتقييمها وما أُثير حولها من ردود أفعال في ظلّ المدونة اللّغويـة الفصيحة، في محاولة منّي للتّأسيس لوجهة نظر علمية منطقية جديدة لتيسير النحـو، تقـوم على أصول النحو العربي وعلى رأسها السماع والقياس، مع تحيين الدراسـة فـي ضـوء الدراسات المعاصرة من جهة، والقرارات المجمعية من جهة أخرى، علّها تُسهم فـي حـلّ الإشكال الدائر حول المسألة.

إشكالية البحث: لقد كانت الأحكام النّحوية للمدرسة البصرية وما تزال الحكم الذي يفصـل في سلامة نُطق هذا وفساد نطق ذاك؛ إذ يعد كلّ خروج عن هذه الأحكـام خروجـا عـن

العرف اللّغوي للعرب، ومازلنا حتّى في مدارسنا نلوك تلـك القواعـد دون أن نأبـه لمـا تعرضت له من نقد أو تمحيص أو تقويم أو حتّى تخطيئ في أحيان شتّى، ومع أن الـدعوة إلى تيسير النّحو تتعالى يوما بعد يوم، إلاّ أنّنا ما زلنا نرزح تحت وطـأة بعـض الأحكـام المتعسفة التي تَبين فسادها، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود تأصيل منهجي فعـال لدعوات التّيسير تلك، أو إلى عدم اعتماد البدائل النّحوية المطروحة بحجـة أنّهـا خالفـت الأصول المعروفة للنّحو، ونتساءل: ما قيمة الأحكام النّحوية عند البصريين في ظلّ المدونة الفصيحة؟ وتتفرع عنها أسئلة هي: هل أصبح لهذه الأحكام قداسة تمنع الطّعن فيها؟ فإن كان الأمر كذلك؛ فإلى أي مدى يمكن التّسليم بهذه القداسة؟ وكيف يمكـن أن تُسـاهم الأحكـام النحوية عند النّحاة البصريين في إعادة التّأصيل للدّرس النّحوي في ظلّ دعـوات التّيسـير والتّجديد؟

الفرضيات: إن هذا الطّرح يقودنا إلى مجموعة فرضيات تتعلّق بالبحث نجملها فيما يلي:

- ألم تَقُم الأحكام النحوية عند البصريين على أساس متين تمثّل في السماع والقياس؟

- وفي ظلّ تنوع المذاهب النّحوية وتباين آرائها؛ ألا يمكن أن نُقـدم بعـض الاجتهـادات النحوية التي تبدو أصوب؟

- إذا كان البصريون والقدماء قد بنوا أحكامهم النّحوية على المدونة اللّغوية الفصـيحة، ألا يمكننا أن نتولّى تصحيح ما عدل من أحكامهم عن العرف اللّغوي عند العرب في ظلّ نفس المدونة؟

- أليس اعتماد النحاة البصريين على القياس العقلي، وتأثّرهم بالنّزعة العقلية أدى بهم إلـى الغلو في القياس، حتّى أوردوا في قواعدهم ما لم تنطق به العرب، فجاءت أحكامهم النّحوية عقلية أكثر منها نقلية؟

- أليس السبب الرئيس الذي قامت من أجله المؤاخذات النحوية، ومختلف ردود الأفعال إنّما هو محاولة رد هذه الأحكام النحوية إلى المنهج الذي ابتدأت به الدراسة النحوية في بـداياتها الأولى، وقبل أن تتأثّر بالنزعة العقلية؟

- ألم تساهم الأحكام النّحوية عند البصريين في تضييق دائرة الصواب اللّغوي، كما ضيقت في مجالات الاستعمال أنماطا لها ما يماثلها في المدونة الفصيحة، فأغلقت بذلك أبوابا ثرية كان يمكن لها أن تساهم مساهمة فعالة في إثراء اللغة العربية؟

المنهج المتّبع: إن طبيعة هذا البحث وطريقة تناوله تستدعي منّا الاعتماد على المنهج **الوصفي التّحليلي النّقدي** الذي يقوم على:

1- **وصف الظاهرة:** وفي هذه المرحلة أقوم بوصف المدونة الفصيحة، ووصف الأحكام النحوية عند البصريين وعرض الأصول التي قامت عليها؛

2- **تحليل الظاهرة:** وفي هذه المرحلة أقوم بتحليل هذه الأحكام، مستندا إلى طبيعة التأصيل النحوي عند نحاة البصرة، ومن خلال ركني السماع والقياس خاصة؛

3- **نقد الظاهرة**: وفي هذه الموحلة أقوم بنقد الأحكام النحوية عند البصريين، وتبيين قيمتها، من خلال رصد مجموعة من ردود الأفعال التي قامت حولها، في ظلّ المدونة الفصيحة؛

4- **التقعيد للظاهرة**: وفي هذه المرحلة أقوم بتبنّي حلول ناجعة تمكّن من تيسير الأحكام النحوية البصرية، لتكون في متناول الطّلبة، والانطلاق منها لطرح ما صعب فيها، واستبداله بقواعد أيسر في ضوء دعوات التيسير، والانطلاق في كلّ ذلك من المدونة اللغوية الفصيحة، كما فرضت طبيعة البحث استعمال **المنهج التاريخي** الذي دعت الحاجة إليه والذي يقوم على:

1- **الأصل:** وفيه رصدت الأحكام النحوية عند البصريين في مرحلة التّقعيد، حتّى نضجها؛

2- **التطور:** وفيه تحدثت عن الصبغة العقلية المفرطة التي عقّدت النّحو، كما رصدت مجموعة من ردود الأفعال اتجاه الأحكام النحوية البصرية في مراحل زمنية مختلفة من تاريخ النّحو.

وقد استدعى موضوع البحث أن أقسمه إلى **مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة**، وتناولتها على النحو التالي:

1- المقدمة: وتناولت فيها لغة العرب في الجاهلية، وكيف نشأ علم النحو، كما عرضتُ سبب اختيار الموضوع، مع طرح الإشكالية وما نتج عنها من فرضيات، ثم حددت المنهج المتّبع الذي تقتضيه طبيعة البحث، وبعدها عرضت بنية البحث مع ذكر أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث وأنهيتها بسرد بعض النتائج المتوقّعة.

2- الفصل الأول: المدونة اللغوية الفصيحة: وخصصته للمدونة اللّغوية، باعتبارها الأصل الذي بنيت عليه القواعد النّحوية، وقسمته إلى مبحثين رئيسين هما:

- المبحث الأول: كلام العرب؛
- المبحث الثاني: والقرآن الكريم وقراءاته.

3- الفصل الثاني: التّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة: وتقصيت فيه التّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة، وما صاحب هذا التّأصيل من نزعة عقلية سيطرت على بناء الأحكام النحوية عندهم، وقسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسة هي:

- المبحث الأول: السماع؛
- المبحث الثاني: القياس؛
- المبحث الثالث: أصول أخرى؛
- المبحث الرابع: النزعة العلمية العقلية في التّأصيل النحوي عند نحاة البصرة.

4- الفصل الثالث: الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدونة الفصيحة: وتناولت فيه قيمة الأحكام النحوية عند البصريين في ظلّ المدونة الفصيحة من خلال رصد نماذج لردود الأفعال المختلفة عبر مختلف العصور، وحصرتها في ثلاثة مباحث رئيسة:

- المبحث الأول: المؤاخذات النّحوية والخلاف النّحوي؛
- المبحث الثاني: ثورة ابن مضاء القرطبي على النّحو البصري؛
- المبحث الثالث: تيسير النّحو العربي في العصر الحديث.

5- الخاتمة: وضمنتها خلاصة البحث مع إيراد النتائج والحلول المقترحة.

الدراسات السابقة: لقد تناول عدد من الباحثين الأحكام النحوية عند البصريين من زوايا مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات رسائل ماجستير نذكر منها:

1- الخلاف بين نحاة البصرة؛ للأستاذ عطا محمد موسى؛

2- الخلاف بين البصرة والكوفة وأثره في النّحو؛ للأستاذ أحمد حسين كحيل؛

3- اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي؛ للأستاذ سيف العريفي.

غير أن هذه الدراسات كانت جزئية، وتناولها أصحابها بطريقة تقليدية، لم تخرج عن سرد الخلافات في سياقاتها التاريخية المجتزأة، ولم تُربط بقضايا النحو المعاصرة، وبالتالي لم تقدم حلولا تعالج مشكلة صعوبة النحو وتعقيده، وفي بحثي هذا أحاول أن أنظر للأحكام النحوية عند البصريين نظرة كاملة شاملة في سياقها التاريخي، وفي ظلّ المدونة الفصيحة محلّلا وناقدا، مع ربط مختلف ردود الأفعال بمشكلة صعوبة النحو؛ ومحاولات التيسير والتّجديد.

الصعوبات: لا شك في أن كلّ بحث تعتريه صعوبات جمة، تحتاج الصبر والأناة لبلوغ المرام في الموضوع المطروق، وهذا البحث كغيره له صعوباته، والتي تتمثّل أساسا في تضارب الآراء وتباينها من مؤلّف لآخر، ومن مدرسة لأخرى، وعليه فإنّه من الصعوبة بمكان التّحكّم في سيرورة البحث وفق ما يخدم ظاهرة تيسير النحو العربي، كما أن تقييم الأحكام النحوية عند البصريين يحتاج إلى التبحر في موضوعات النحو العربي وأصوله على حد سواء، وهذا إضافة إلى صعوبة تتبع المادة العلمية في مختلف المكتبات الجامعية والمتخصصة، وما يتبعها من إجراءات إدارية مرهقة، تؤدي إلى هدر الوقت، كما تعتبر السيطرة على المادة العلمية وإخضاعها لمنهج البحث من أهم الصعوبات الواردة.

النتائج المتوقعة: وفي ختام بحثنا فإنّنا نحاول أن نصل إلى النتائج التالية:

1- البرهنة بالحجة والدليل والواقع على إمكانية تيسير النحو العربي وتوسيع دائرته بما يجيز لنا بعض الأداءات السليمة التي رفضتها وخطّأتها الأحكام النّحوية البصرية، شريطة أن يكون ذلك ضمن المدونة اللّغوية الفصيحة.

2- فتح باب الاجتهاد لإعادة استقراء المدونة الفصيحة، وتحيين الأحكام النحوية في ضوئها.

3- إعادة صياغة شروط الأخذ من المدونة الفصيحة وفق ما يتماشى وسلامة اللغة، مع مراعاة مستجدات العصر.

4- الاستفادة من النظريات والمناهج الحديثة لإعادة صياغة القوالب النحوية دون إفراغهـا من محتواها، ومراعاة أحوال المتعلّمين في ذلك قبل كلّ شيء.

هذه النتائج وأخرى نتوقّع أن نصل إليها في نهاية بحثنا هذا، وا   الموفّق.



الفصـــل الأول: المدونة اللغـوية الفصيـحة.

- المبحث الأول: كـلام العـــــرب.

- المبحث الثاني: القرآن الكريم وقراءاته.

المبحث الأول: كلام العرب

يقسم ابن رشيق (ت456هـ) كلام العرب إلى منظوم ومنثور، أما المنظوم فهو الكلام الموزون المقفّى، وأما المنثور فيعني به نوعين من النّثر: أولهما النّثر الفني الذي عرف العرب قديما لونا منه، ويتمثّل فيما نُقل إلينا من الخطب، وثانيهما النّثر العادي الذي يتداوله النّاس في حياتهم الاجتماعية، يقول في العمدة: (ما تكلّمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلّمت به من جيد الموزون، فلم يحفَظ من جيد المنثور إلاّ عشره، وما ضاع من الموزون عشره)[1] مما يدلّ على الحركة الكثيفة للنّثر الفنّي قبل الشّعر، غير أن أمية العرب وبعدهم عن الكتابة أدت إلى ضياع نثرهم، وبقي الشّعر الذي يحفظه الوزن والقافية، على أن أمة العرب كانت تعتمد على الحفظ في نقل مآثرها وفضائلها المخلّدة في أشعار العرب التي نُقلت إلينا مشافهة.

والاستشهاد بكلام العرب بقسميه المنظوم والمنثور هو حجة النّحويين في قياسهم فاعتمدوا عليه اعتمادا أساسا في استنباط الأحكام النّحوية والاحتجاج لها، وهو ما يعبر عنه السيوطي (ت911هـ) بقوله: (وأما كلام العرب، فيحتج به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)[2] ثم يحده بأنّه المنظوم والمنثور. يقول في ذلك: (ثم الاعتماد على ما رواه الثّقات بالأسانيد المعبرة عن نثرهم ونظمهم)[3]. وإذا تأملنا كتب النّحاة المتقدمين من أمثال سيبويه (ت181هـ) في **الكتاب**، والفراء(ت207هـ) في **معاني القرآن،** فإنّنا نجد الاهتمام بكلام العرب واضحا وجليا، حيث كثيرا ما يصادفنا في الكتاب عبارة: (سمعت من أثق به من العرب) وقوله: (سمعناهم يقولون: ريح حرور، وهذه ريح شمال...)[4] وأشباه ذلك من الأقوال كثير، مما ضمه الكتاب من كلام العرب وأشعارهم.

---

[1]- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط. بيروت: 1972، ج1، ص 20.

[2]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تح: محمد حسن إسماعيل الشّافعي، د ط. بيروت: د ت، دار الكتب العلمية، ص 49.

[3]- السابق، ص 34.

[4]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. بيروت: 1988 دار الكتب العلمية، ج1، ص 144.

لقد نال الشّعر حظوة منقطعة النّظير في الاحتجاج به من اللّغويين والنّحويين الـذين اعتبروا الشّاهد الشّعري الدعامة الأولى لهم، حتّى أصبحت كلمة **الشّاهد** إذا ما أُطلقت فُهم منها الشّاهد الشّعري، وكان الحافظ للشّواهد الشّعرية هو المشافهة؛ حيث لم تكن الكتابـة معروفة بقدر يسمح بتدوين كلّ الشّعر؛ لأن العرب كانوا أميين كما سبق الـذّكر، فكـان الشّعر حينئذ ديوان العربية الذي حفظ ثروتها، حين كان العرب لا يعرفون الكتابة كوسيلة لتدوين المعارف، فكان الشّعر لسهولة حفظه، وحلاوة موسيقاه، أقرب الوسائل إلى عقول العرب وقلوبهم، فكان سجلاّ يضم كلّ المعاني اللّغوية التي نزل بها القرآن الكريم؛ لذا لجأ العرب إلى الشّعر عندما كانوا لا يفهمون بعض الألفاظ التي جاءت في القرآن الكريم يقول ابن عباس ﷺ: (إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشّعر، فإن الشّـعر ديـوان العرب)[1] يقول ابن الأنباري (ت304هـ) بإسناد رفعه إلى سعيد بن جبير، ويوسـف بـن مهران التّابعين قالا: (سمعنا ابن عباس ﷺ يسأل عن شيء من القرآن فيقول فيه كذا وكذا أما سمعتم قول الشّاعر يقول كذا وكذا)[2]. وجاء في الأمالي للقالي (ت356هـ) أن أعرابيا أتى إلى ابن عباس فقال:

تَخَوّفني مالِي أخٌ لِي ظَالِم فَلاَ تَخْذُلني اليوم يا خَير من بقي

فقال: تخوفك؛ أي تنقّصك، قال: نعم، قال: ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ النحـل 47؛ أي على تنقص[3] وقال عمر بن الخطّاب لما سئل عن ديوان العرب: (هو شعر الجاهلية، فإن فيـه تفسـير كتابكم)[4]، كما يقول فيه ابن فارس (ت395هـ): (وحجة فيما أشكل من غريب كتـاب ا ﷻ وغريب حديث رسول ا ﷺ، وحديث الصحابة والتّابعين)[5] فالشّعر علم قوم لم يكـن لهم علم غيره؛ لذا فقد كان الاعتماد عليه في استنباط الأحكام النّحوية والاحتجاج لها.

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، د ط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية، ج1، ص 28-29.

[2]- السابق، ج1، ص 29.

[3]- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ط1. الأغواط: 2006، مطبعة رويغي، ص 107.

[4]- المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحو الكوفي، ط1. بيروت: 1991، دار قتيبة، ص 172.

[5]- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العـرب فـي كلامهـا، تـح: مصـطفى الشّـويمي، ط1. بيروت:1383هـ، ص 467.

أ) الاحتجاج بالشّعر: قسم النّحاة عصر الاحتجاج إلى ثلاثة أقسام هي: العصر الجاهلي وهو عصر ما قبل الإسلام، وعصر الإسلام الأول؛ وهو عصر المخضرمين الذين عاشوا فترة من الجاهلية وفترة من الإسلام، ثم العصر الإسلامي حتّى نهاية القرن الرابع الهجري، وعلى هذا الأساس فقد قُسم الشّعراء إلى أربع طبقات:

1- الطّبقة الأولى: وهي طبقة الشّعراء الجاهليين، وهم شعراء ما قبل الإسلام بـ(150 سنة) كامرئ القيس، والشّنفرى، والأعشى...وغيرهم، وهذه الطّبقة يحتج بشعرها إجماعا وإن كان بعضهم لم يسلم من الطّعن فيه، فكان عيسى بن عمر يقول: أساء النّابغة في قوله:

فبِت كأني ساورتْني ضئِيلَةٌ   من الرقْشْ في أَنْيابِها السم نَاقع

فعاب عليه رفع كلمة **ناقع** ويقول: محلّها النّصب.

2- الطّبقة الثّانية: وهي طبقة الشّعراء المخضرمين؛ وهم الذين عاشوا في عصر الجاهلية وأدركوا الإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت... وغيرهم، وهذه الطّبقة كسابقتها يحتج بشعرها إجماعا.

3- الطّبقة الثّالثة: وهي طبقة الشّعراء المتقدمين، أو الإسلاميين؛ وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام من خلافة بني أمية كجرير، والأخطل، والفرزدق ... وغيرهم، والصحيح في هذه الطّبقة كما يقول صاحب الخزانة صحة الاحتجاج بكلامها: (وكان أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) وعبد ا بن أبي إسحاق (ت205هـ) والحسن البصري، وعبد ا بن شرمة، يلّحنون الفرزدق والكُميت، وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولّدين لأنّهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب)[1] يقول الأصمعي (ت216هـ) في أبي عمرو بن العلاء: (جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي)[2] فمع صحة الاحتجاج بشعر هذه الطّبقة، إلاّ أن النّحاة كانوا يفضلون الاحتجاج بكلام الطّبقتين السابقتين.

---

[1]- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ط1. مصر: دت، المطبعة الأميرية ببولاق، ج1، ص23.

[2]- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص 115.

4- الطّبقة الرابعة: وهي طبقة المحدثين أو المولّدين؛ وهم الذين أتوا مـن بعـد طبقـة الشّعراء الإسلاميين إلى زماننا، كبشّار بن برد (ت167هـ) وأبي نواس (ت199هـ)... وغيرهم، والمولّد: المحدث من كلّ شيء، ومنه المولّدون من الشّعراء، وإنّما سموا بـذلك لحدوثهم وقرب زمانهم، وهذا يعني أن كلام المولّدين وشعرهم هو كـلام مسـتحدث، لا يوثق بفصاحته وأصله العربي؛ أي إنّه ليس بالعربي الخالص، وهو ما أدى إلى اسـتبعاده من الاحتجاج به، فالمشهور أنّه لا يحتج بشعر هذه الطّبقة، وعلّة ذلك أن هؤلاء الأشخاص نسبهم غير عربي صراحة، وكذلك كلامهم ليس من الأصل عربـي، يقـول السـيوطي: (أجمعوا أنّه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللّغة)[1] ويقول البغدادي: (والصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها – الطّبقة الرابعة- مطلقا)[2] وينتهي نسب الشّعراء الذين تصح نسـبتهم إلى الشّعر العربي المحض بابن هرمة، جاء في الأغاني أن الأصمعي كان يقول: (خُـتم الشّعراء بابن هرمة، والحكم الخضري (ت150هـ) وابن ميـادة (ت159هـ ـ) وطُفيـل الكناني، ومكين العذري (ت160هـ)[3] وهو آخر الحجج.

ومن خلال هذا نجد أن عصر الاحتجاج بالشّعر عامة عند سكّان الحضر ينتهي عند منتصف القرن الثاني للهجرة، وهو ما يوافق كلام السيوطي الذي نقله عـن الأصمعي في قوله: (خُتم الشّعر بابن هرمة، وهو آخر الحجج) [4] وهو القول الراجح؛ حيث يبدأ نسـب الشّعراء المولّدين ببشّار بن برد، وهو أول المحدثين.

وإذا نظرنا إلى عمل سيبويه في الكتاب؛ على ما قالته الدكتورة خديجة الحديثي؛ فإنّنا نجده قد احتج بشعر الطّبقات الثّلاثة، إلاّ طبقة المحدثين، تقول: (استشهد بشعر الطّبقـات الثّلاثة الأولى: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسـلاميين مثـل جريـر

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 70.

[2]- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 09.

[3]- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ط1. مصر: د ت، دار الكتب المصرية، ج3، ص 373.

[4]- السيوطي، الاقتراح، ص 70.

والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم)[1] ووفقا للإطار الزمني المقرر؛ فإن سيبويه لم يستشهد بشعر مولّد غير بيت منسوب إلى مروان النّحوي(ت190هـ) وهو:

أَلْقَى الصحيفَةَ كَي يخَفِفَ رحلَه والزاد حتى نَعلَه أَلْقَاها

كما ورد في الكتاب بيتان آخران غير منسوبين، قيل: إن الأول صنعه أبان اللاّحقي (ت200هـ) لسيبويه، والثّاني قيل: إنّه مصنوع، وهو لخلَف الأحمر، والبيتان هما:

حذرا أُمورا لاَ تُخَافُ وآمن ما لَيس منْجِيه من الأَقْدارِ[2]

ومنْهلٍ لَيس لَه حــوازِقْ ولِضفَـادي جمه نَقَـانِقْ[3]

كما يروي بعض المؤرخين أن سيبويه استشهد بشعر بشّار؛ حيث يقول السيوطي: (وقد احتج سيبويه ببعض شعره تقربا إليه، لأنّه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره)[4] غير أن هناك من ينفي أن في الكتاب شاهدا من شعر بشّار، والحكاية منسوبة للأخفش (ت210هـ) وإن كان هناك من ينسبها لسيبويه، وتروي هذه الرواية أن بشّارا هجا سيبويه؛ بعدما عاب عليه بعض شعره، وما ورد في الأغاني من رواية ذلك، تفسر ما ذهب إليه السيوطي من قوله إنّه احتج بشعر بشّار وتقول: (إن سيبويه توقّاه بعد ذلك وكان إذا سئل عن شيء أجاب عنه ووجد له شاهدا من شعر بشّار، احتج له به استكفافا لشره)[5] وإن صحت هذه الرواية؛ فإن احتجاج سيبويه بشعر بشّار كان فيما سئل عنه ولم يذكره في كتابه.

وقد كان لعمل سيبويه من منع الاحتجاج بشعر المولّدين أثرا في من جاء بعده من النّحاة؛ حيث سلكوا مذهبه في الامتناع عن الاحتجاج بشعر المولّدين، وبالنّظر إلى المكانة التي تحتلّها شواهد سيبويه في تاريخ النّحو؛ فقد ظلّ الاهتمام به إلى يومنا هذا، حتّى أن أبا علي الفارسي (ت377هـ) كان ينص على (أن التّنزيل جاء على الذي استعمله

---

[1] - خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د ط. الكويت: 1394هـ، مطبوعات جامعة الكويت، ص 119.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13

[3] - السابق، ج2، ص 273.

[4] - السيوطي، الاقتراح، ص 42.

[5] - الأصفهاني، الأغاني، ج3، ص 209.

سيبويه) فكان الكتاب بحقّ قرآن النّحو، وقد حوى الكتاب بين طياته (1050) بيتا، شملت شعراء الطّبقات الثّلاثة الأولى (وأهم من استشهد بشعرهم بحسب الكثرة نجد: الفرزدق، ثم جرير فالأعشى فرؤبة بن العجاج، فذو الرمة والنّابغة الذّبياني، إلى غيرهم من الشّعراء وإن كان حظّ هؤلاء السابقين أكثر من حظّ غيرهم)[1] أما المبرد (ت285هـ) فقد امتنع عن الاحتجاج بشعر المولّدين أيضا في كتابه المقتضب، يقول في كتابه الكامل: (هذه أشعار اخترناها من أشعار المولّدين، حكيمة مستحسنة يحتاج إليها للتّمثّل؛ لأنّها أشكل بالدهر ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخُطب والكتب)[2] فهو لم يستشهد بشعر مولّد في النّحو قطّ، في حين أجاز الاحتجاج به في المعاني.

والجدير بالذّكر أن النّحاة قد بذلوا جهدا عظيما أثناء دراستهم للّغة وتقرير قواعدها وأحكامها، ومن أجل ذلك ألزموا أنفسهم البحث عن لغة مثالية موثوقة لا ريب في حجيتها وهو ما دعاهم إلى إحاطة اللّغة بسياج زمني يحدد لهم المادة اللّغوية التي تنطلق دراستهم منها وهم مطمئنّون لسلامتها وفصاحتها، وواثقين في حجيتها، وبالرجوع إلى عمل سيبويه في الكتاب؛ وهو عمل رائع جمع بين دفّتيه أحكام العربية وشواهدها وافية واضحة، ورغم الدقّة التي تحراها في انتقاء شواهده، إلاّ أنّه ضم خمسين (50) شاهدا يجهل قائلها، وهو ما حدا ببعض العلماء إلى الشّك في هذه الأبيات المجهولة النّسبة، فالبعض منها قد داخله الاضطراب من وجهة نظر النّحاة، بالنّظر إلى الصفات التي رأوا أن وجودها في الشّاهد يحرمه من الثّقة ويمنعه من الحجية، إلاّ أن ظاهرة نسبة الأبيات لقائليها، لم يلتفت إليها النّحاة ابتداء في دراستهم للّغة؛ وذلك لأن هدفهم الأساس كان متمثّلا في الوصول إلى القواعد والأحكام، وتتبع نتائج دراستهم، دون التّأكيد على الأمور الأخرى؛ كالاهتمام بنسبة النّصوص إلى قائليها، فعنايتهم كانت موجهة إلى تلك الشّواهد، واستنباط الأحكام والقواعد دون العناية بقائليها، وهو ما حدث متأخّرا عن بداية الدراسة، حين روجعت مجهوداتهم على يد من أتوا بعدهم، عندها بدأ الاهتمام بنسبة الشّواهد لأصحابها، والتّأكّد

---

[1]- محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، د ط. سوريا: 1979، مطبعة الشّرق، ص 41.

[2]- أبو العباس المبرد، الكامل في اللّغة والأدب، تح: جمعة الحسن، ط2، بيروت: 2007، دار المعرفة ص 264.

من حجيتها[1] يقول البغدادي عن سيبويه: (إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه، وأما الذي نسب أبيات كتابه فهو أبو عمرو الجرمي(ت225)) ونقل عن الجرمي قوله: (نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها)[2] وإذا علمنا أن العلماء كانوا يحرصون كلّ الحرص على معرفة الشّاعر، إلاّ أنّه لا أحد استطاع أن يطعن في حجية أبيات الكتاب المجهولة النّسب، حتّى ابن الأنباري الذي لا يجوز الاحتجاج ببيت لا يعرف قائله، وقد نقل السيوطي هذا الرأي، وعلّق عليه بقوله: (وكأن علّة ذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته)[3] ومن هذا يعلَم أنّه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

إن عدم الطّعن في صحة أبيات الكتاب وشواهده؛ وحتّى المجهولة منها، يعود بالأساس إلى ثقتهم فيما يرويه سيبويه، إذ كان من الرواة الثّقات في اللّغة، ثم إنّه اعتمد على شيوخه فيقول: (أنشدنا –يعني الخليل- ويقول: أنشدنا يوسف، وربما قال: أنشدني أعرابي فصيح)[4] وهو ما جعل بعض النّحاة يعلّلون ذلك بقولهم: (قد خرج كتاب سيبويه إلى النّاس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة، ونظر فيه وفتّش، فما طعن فيه أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنّه أتى بشعر منكر، ولذلك قيل: ويؤخذ من هذا أن الشّاهد المجهول قائله وتتمته؛ إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل؛ وإلاّ فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشّواهد، واعتُمد عليها خلف من بعد سلف، مع أن فيه أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها)[5] وذلك لما في شواهد الكتاب من دقّة وتمحيص.

ويرى بعض الباحثين أن النّحاة ورغم حرصهم على انتقاد الشّواهد التي تدعم جهودهم في استقراء الأحكام والقواعد، إلاّ أن هناك بعض مظاهر الضعف التي اتّسمت بها بعض الشّواهد الشّعرية، ومنها وجود بعض الشّواهد مجهولة النّسب، مثلما وضحنا سابقا، وبخاصة في الخمسين بيتا التي احتج بها سيبويه، دون التّأكّد والتّحقّق من نسبتها

---

[1]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ط3. القاهرة: 1988، عالم الكتب، ص 99.

[2]- البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 16.

[3]- السيوطي، الاقتراح، ص 42.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص210-233، ج2، ص 45-83.

[5]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ط1. مصر: 1995، دار الفكر العربي، ص 231.

كما يرى محمد عيد أن اضطراب الشّواهد وضعفها، تعدى دائرة جهل نسبتها إلى وجـود بعض الشّواهد المصنوعة التي لا أصل لها فـي النّطـق العربـي الصـحيح؛ كـالبيتين المذكورين سابقا من كتاب سيبويه الذين قيل: إنّهما مصنوعان.

ومن الملاحظات العلمية التي لاحظها العلماء عند نظرهم إلى الشّواهد الشّعرية التي اعتمدها النّحاة فيما ساقوه من شواهد نحوية اعتمدوا عليها في بنائهم للأحكام والقواعد كما وردت في كتب النّحو طوال مرحلة التقعيد والدراسة ما يلي:

1- الاعتماد على القديم دون الحديث: وهو ما يتبين لنا في تحديـد عصـر الاحتجـاج وتقسيم الشعراء إلى طبقات؛ حيث اعتمدوا على ثلاث منها، وردوا الطبقة الرابعة، رغـم ما فيها من جيد الكلام وحسنه، وعلّة ذلك أن كلّ ما هو قديم فهو جيد ومقبـول؛ وجـدير بالرعاية والتّقدير، وكلّ ما هو حديث بهرجوه، حتّى وإن كان مما يصح الاحتجاج بـه وفق ما حددوه من إطار زماني ومكاني لذلك، فكلّ جديد غير مقبول، وهو مـا دلّ عليـه عمل أبي عمرو بن العلاء، الذي يقول: (لقد أحسن هذا المولّد – يعني جريرا-حتّى هممت أن آمر صبياننا بروايته)[1] وهو إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على نظرة هـؤلاء العلمـاء والرواة إلى القديم وتقديسه وتفضيله عن غيره، رغم ما يكنّوه من احترام وإعجاب بأشعار المعاصرين والمحدثين ممن عاصروهم، قال الأصمعي عن بشّار: (بشّار خاتمة الشّـعراء وا لولا أن أيامه تأخّرت لفضلته على كثير منهم)[2] في إشارة منه إلى جودة شعره.

2- الاهتمام بالرجز: يرى الدكتور محمد عيد في سياق دراسته للشّواهد أن النّحاة والرواة وجهوا جهودهم إلى انتقاء نوع معين من الشّعر؛ تمثّل في الرجز الغريب، حيث كان ذلك يمثّل مقياس الجودة، وأدعى للقبول من غيره؛ كدلالة عن أصالته ونقاوته، وربما كان هذا التّشديد نظرة حكيمة في التّأكّد من فصاحته؛ لأن صنعته بحاجة للروية والأناة والانتقـاء وهذا مدعاة للاطمئنان لما يعتمدون عليه من مادة لإثبات وبناء أحكامهم النّحويـة، يقـول الراغب الأصفهاني: (وكثير من النّحويين لا يميلون من الشّـعر إلاّ لمـا فيـه إعـراب

---

[1]- ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 90.

[2]- السابق، ج1، ص 91.

مستغرب ومعنى مستصعب)[1] ويروى عن المازني قوله: (قلت للأصمعي: إنّك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد! فقال: إنّه كان هنا همنا وسدمنا)[2] بمعنى؛ حرصنا الشّديد، إلاّ أن الأمر لا يقف عند مجرد الاطمئنان للّغة المنقّحة والمفضلة للدراسة؛ بل يتجاوز ذلك إلى أن هذا الاختيار قد فرض على العلماء والنّحاة الاقتصار على عرف لغوي خاص، لا يمثّل اللّغة كاملة، وهو ما يمكن أن يكون قد فتح باب الاختلاف في الجزئيات؛ بإكثار التّعريفات عند قياس النّصوص الأخرى؛ بالنّظر إلى هذا الرجز والغريب عند تحكيم القواعد المستنبطة منه.

3- ما يقوله بمنزلة ما يرويه: وهو استثناء أتى به الزمخشري (ت528) أو كما قال عنه صاحب الاقتراح: (وفي الكشّاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللّغة ورواتها)[3] حيث خالف به عرفا متواترا من قبله، من أنّه لا يحتج بكلام المولّدين ولا المحدثين علماء كانوا أو نحاة أو رواة أو شعراء، فالزمخشري أول من استخدم عبارة **ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛** في تفسيره الكشّاف؛ عند حديثه عن قوله تعالى: ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ البقرة20؛ إذ قرأ يزيد بن قُطَيب **أُظْلِم** بالبناء للمفعول، مع أنّه لا يبنى له؛ إذ هو فعل لازم يقال: أظلم اللّيل، لكن رأى الزمخشري أن الفعل أظلم متعد ويبنى للمجهول، وأورد قول أبي تمام:

هما أَظْلَما حالِي ثَمةَ أَجليا ظَلاَميهما عن وجه أَمرد أَشْيبِ

وقال بعد ذلك: (وهو إن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللّغة؛ فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه)[4] وقد أثارت هذه الفكرة نقاشا طويلا من مؤيد ومعارض وممن تابع الزمخشري في هذا الرأي الرضى الاستراباذي في شرح الكافية، حيث يذهب إلى أن إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية.

1- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 118.

2- السابق، ص 119.

3- السيوطي، الاقتراح، ص 42.

4- جار ا عمر بن محمود الزمخشري، الكشّاف، د ط. القاهرة: 1966، ج1، ص 43.

4- مسألة الضرورة الشّعرية؛ ورأي النّحاة فيها: يقول سيبويه في تعريف الضـرورة: هي ما يحتمل الشّعر، أي؛ ما يجوز في الشّعر ولا يجوز في الكلام؛ من صـرف مـا لا ينصرف مثل:

سلامُ ا ِ يا مطَرٌ عليها وليس عليك يا مطَر السلام

وحذف ما لا يحذف[1]؛ مثل: قَواطنًا مكةَ من وزق الحمى، أي؛ الحمام، وهـذا يعنـي أن الضرورة تختلف عن اللّحن والخطأ، فكأن مرتكبها إنّما يحاول وجها من وجوه القياس، أو يراجع أصلا متروكا من أصول اللّغة، يقول السيرافي (ت368هـ) فـي تفسـير وقـوع الضرورة في الشّعر: (اعلم أن الشّعر لما كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والـنّقص منه يخرجه عن صحة الوزن، حتّى يحيله عن طريق الشّعر المقصود مع صحة معنـاه استُجيز لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك مما لا يستجاز في الكلام مثله)[2] غيـر أن لهذه الضرورة قيود لا يمكن تعديها باسم الضرورة؛ كما يقـول ابـن فـارس: (هـذا وللضرورة قيود، فليس منها رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظا يكـون فيــه المتكلّم لحنا)[3] ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطروحا، ولم يـدخل فـي ضـرورة الشّعر.

ب)الاحتجاج بالنّثر: اعتمد النّحاة في أثناء دراستهم للّغة، وبنائهم لأحكامها وقواعدها على كلام العرب المنثور كمصدر من مصادر الاستشهاد والاحتجاج لها، حيث اعتمدوا في ذلك على ما نُقل إليهم من نصوص القدماء؛ كخُطب الجاهليين، وما وصلهم من نثـرهم ومـا رووه هم أنفسهم من كلام القبائل التي رأوا فيها أنّها تُمثّل اللّغة العربية، وما لمسوه فـي كلامهم من فصاحة وسلامة، حيث اعتبروها بيئة لغوية صالحة للدراسة، ولذلك نجدهم قد خرجوا إلى القبائل المنتشرة في صحراء الجزيرة العربية، من أجل رواية لغتهم، وسماعها من أفواه العرب الخُلص، وهو ما وافق بدايـة نشاط الرواية العلمية للّغة نقـلا وسـماعا ومثلما حدث مع الشّعر من الاعتماد على بعضه دون البعض في الاحتجاج والاستشهاد به

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 26.

[2] - محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ص 34.

[3] - ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة، ص 468-469.

حدث مع النّثر أيضا، ذلك أنّهم لم يقبلوا كلّ ما يسمعونه من كلام العرب دون أن يتأكّدوا من فصاحته؛ بل نجدهم قد قابلوا البعض منه بالقبول والرضى، والبعض الآخر بـالرفض الإنكار، وبذلك لم يعتدوا به كلّه؛ مما حتّم عليهم أن يضعوا مقياسا لما يمكن أن يقبلوه من النّثر ويفضلون بعضه عن بعض، وقد تمثّل هذا المقياس في **الفصاحة** (ومعنى الفصـاحة هنا هو اللّفظ الذي ثبت في اللّغة وكثر، وليس فقط ما خاص من تنافر الحروف والغرابـة ومخالفة القياس... أما ثبوته في اللّغة فهو أن يكون سمع بالفعل فـي اسـتعمال فصـحاء العرب؛ ومن أكثر من واحد، وهذا ما يعنيه سيبويه عندما يذكر **العرب الموثوق بعربيتهم** أي؛ الذين لم يتأثّروا بلغة أخرى، وكانت العربية هي لغة المنشأ عندهم، فلم يأخذوها مـن معلّم... لأن المقصود من ذلك؛ اللّغة التي نزل بها القرآن، ونطق بها بالسليقة أجيال مـن العرب منذ ظهور أول شاهد؛ كشعر المهلهل وامرئ القيس، حتّى اختفاء هذه الملكة غير الملقّنة العفوية عند كافّة النّاطقين إلى نهاية القرن الرابع)[1] يقول الجرجاني (ت471هـ): (لم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ بالفصاحة أنّها في اللّغة أثبـت، وفـي اسـتعمال الفصحاء أكثر، أو أنّها أجرى على مقاييس اللّغة، والقوانين التي وضعوها)[2] وهو يعنـي بجريانها على مقاييس اللّغة موافقتها للقوانين التي استخرجوها من استعمال الفصحاء حتّى ولو خالفت القياس؛ إذ يبطل السماع القياس إذا اختلفا، ومن أجل ذلك نجدهم قـد ربطـوا الفصاحة بالبداوة؛ ذلك أن القبائل العربية لم تكن في مستوى واحد من الفصاحة والبـداوة يقول أحمد أمين: (بيد أن القبائل العربية لم تكن في مستوى واحد من الفصاحة، فقد اشتهر بعضها بأنّه أفصح من بعض، ولم تكن في درجة واحدة من السلامة، فقد سـلمت بعـض القبائل وحافظت على عربيتها، لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد، ولذلك لما جاء العلمـاء يروون اللّغة تحروا وفضلوا بعضا على بعض، لقد حدا بهم اجتهـادهم إلـى أن يحـددوا العرب الفصحاء في إطارين: الزمان والمكان)[3]:

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص 31.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق وشرح: عبد المنعم خفـاجي، ط1. القـاهرة: 1969، مكتبـة القاهرة، ص 353.

[3]- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط1. لبنان: 1982، دار الكتاب العربي، ج2، ص 245.

1- **الإطار الزماني:** حدد عصر الاحتجاج بكلام العرب المنثور بالنّسبة لسكان الأمصـار والحواضر من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الثّاني، وامتدت فترة عصر الاحتجاج إلى أواخر القرن الرابع بالنّسبة إلى القبائل العربية في البادية؛ ذلك أن لغة القبائل بقيت سليمة حتّى ذلك العصر، حيث حافظت على سليقتها وفصاحتها إلى زمن طويل، امتد إلى نهايـة القرن الرابع الهجري، على عكس سكّان الحواضر الذين اختلطت لغتهم بما يشوبها مـن اللّحن والاختلاط بغيرهم من الأمم؛ مما حدا بالنّحاة إلى الامتناع عن الأخذ بلغتهم؛ لما فشا فيها من مظاهر الفساد واللّحن، فالعرب الذين يوثق بعربيتهم ويحتج بكلامهم هـم عـرب الأمصار إلى نهاية القرن الثّاني، وأهل البادية من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابـع أما الذين أتوا من بعدهم فهم مولّدون، تعلّموا العربية بالصناعة، ولا يحتج بكلامهـم فـي النّحو، وقد صاحب هذا التّحديد الزماني تحديد مكاني، حصر من خلاله العلمـاء الموقـع الجغرافي للقبائل التي يمكن الاعتماد على لغتها في الاحتجاج والاستشهاد.

2- **الإطار المكاني:** وينحصر في الجزء الشّمالي من نجد؛ وما يتّصل به مـن السـفوح الشّرقية لجبال الحجاز، وهو المقصود من قول أبي عمرو بن العـلاء: (لا أقـول قالـت العرب إلاّ ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية) حيث رأى النّحاة أن العرب الـذين حصروا في هذا الجزء المحدود هم أفصح العرب ألسنة، وأسلمهم لغة، فلم تتـأثّر لغـتهم بالأمم المجاورة، ولم تفسد ألسنتهم بالمخالطة؛ ذلك أن النّحاة راعوا في اختيار هذا الموقع الجغرافي المنحصر وسط الجزيرة مدى ابتعاد أهله عن الأمم الأخرى المجاورة للجزيرة العربية، فهم بحقّ يمثّلون موطن الفصاحة والبداوة، ولذلك اطمأن لهم العلماء في الأخـذ والرواية عنهم، يقول السيوطي في الاقتراح نقلا عن أبي نصر الفـارابي (ت329هـ ـ): (والذين عنهم نُقلت العربية وبهم اُقتُدي، وعنهم اُخذ اللّسان العربي من بين قبائل العـرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما اُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فـي الغريب والإعراب والتّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين، ولم يؤخـذ عـن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تُجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإيـاد؛ فـإنّهم

كانوا مجاورين لأهل الشّام؛ وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية كما لـم يأخذوا لا من تغلب ولا من نُمير؛ فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا مـن بكـر لأنّهم كانوا مجاورين للقبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنّهم كـانوا سـكّان البحـرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل الـيمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وسكّان الطّائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضـرة الحجـاز لأن الذين نقلوا اللّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم)[1] ثم يقول: (... وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة أهـل الكوفـة والبصرة فقط من بين أمصار العرب، وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشـون: الرعايـة والصيد واللّصوصية، فكانوا أقواهم نفوسا، وأقساهم قلوبا، وأشدهم توحشا، وأمنعهم جانبا وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يغلَبوا، وأعسرهم انقيادا للملوك، وأجفـاهم أخلاقـا وأقلّهم احتمالا للضيم والذلّة)[2] وبالنّظر إلى هذا النّص يكون الفارابي أول من أرخ لفتـرة جمع اللّغة وتدوينها، وهو وصف صحيح لما قام به النّحاة المتقدمون، فقد كان نصه شاملا لما حدث في فترة جمع اللّغة وتدوينها، فهو يشير من خلال نصه إلى الرحلات التي قام بها العلماء نحو القبائل العربية حين بدأ نشاط الرواية، وازدهرت حركتها العلمية؛ إذ رأى العلماء أن الفساد قد فشا في لغة الحضر، أين ارتحلوا لالتماس اللّغة السليمة النّقيـة بـين قبائل البادية وأعرابها، كما تكشف هذه الوثيقة عن عصر الاحتجاج، حيث بـدأ العلمـاء يفرقون بين البادية والحضـر، وينبغي الإشارة هنا إلى أن ما نُقل عن القبائل المـذكورة كلّه مشافهة فقط بل شمل مروياتهم عن سابقيهم وأسلافهم، فنقله النّحاة والرواة عنهم، من أمثال أبي عمرو بن العلاء، وحماد الراوية (ت155هـ) باعتبـارهم مـن رواد الروايـة والنّقل عن العرب ومثل الكسائي الذي سأل الخليل: من أين علمك؟ فقـال: مـن بـوادي

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 33-34.

[2]- السابق، ص 34.

الحجاز ونجد وتهامة فخرج إليهم الكسائي، فأنفذ خمسة عشر قنّينة حبر في الكتابــة عــن العرب سوى ما حفظ[1]. فكان في عمله خير كثير.

والخلاصة: إن حصر شعر العرب في عصر معين ومكان معين هو حصر للدراسة ونتائجها، فقد أقصى هذا القيد الكثير من الإبداع الشّعري الراقي خاصة، مما أسفر عنه رد الاحتجاج بشعر المولّدين على اعتبار أن كلّ قديم يحمل علامة الجــودة؛ أمــا الحــديث فمحكوم عليه بالتّزييف الإنكار.

[1]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 12.

المبحث الثاني: القرآن الكريم وقراءاته:

- القرآن الكريم: هو كلام ا المنزل على رسوله محمـد ﷺ، المدون في المصحف عدد سوره 114 سورة، مقسمة إلى ثلاثين جزءا، وكلّ جزء مقسم إلى حزبين.

يقول الآمدي (ت631هـ) في الإحكام: (أما حقيقة الكتاب، فقد قيل فيه: هو ما نُقـل إلينا بين دفّتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقـلا متـواترا)[1] أمـا الزركشـي (ت794هـ) فيقول: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الـوحي المنـزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فـي الحـروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها)[2] ويرى ابن الجزري (ت833هـ) أن علم القراءات (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها يعزو ناقليه)[3] وعلى هذا الأساس فما لم ينقل إلينا متواترا فهو ليس قرآنا حتما كالذي اختص به مصحف أُبي وابن مسعود مما نُقل بطريـق الآحاد.

فالتّواتر إذن شرط أساس لا بد منه، وقد اشترط العلماء أن يبلغ عدد ناقليـه حـدا لا يجوز فيه على مثلهم الاتّفاق على الكذب؛ أما الآحاد فهو ما تفرد بعض أهـل اللّغة بنقله ولم يوجد فيه شرط التّواتر، وما عليه العلماء أن الآحاد تفيد روايته غلبة الظّن (فـالطّريق إلى معرفة اللّغة إذن هو النّقل المحض)[4] لذا نجد أن أهل اللّغة والأخبار لم يهملوا البحث عن أحوال الرواة؛ بل نراهم يتحرون عنهم كثيرا، فيعدون بعضهم ممن يوثق بهم، بينمـا يطعنون في البعض الآخر.

والقرآن الكريم هو الأصل الأول والباقي للتّواتر؛ حيث إنّه أُحـيط بالعنايـة الفائقـة والنّقل الصحيح وتحقّق فيه شرط التّواتر تحقّقا لا ريب فيه، ولا نزاع حوله، ومن هنا كان

1- علي بن أبي علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط2. بيروت: 1400هـ، دار الكتـب العلميـــــة ص 20.

2- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبـراهيم، د ط. القـاهر: 1984، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص 273.

3- محمد بن محمد بن الجزري، النّشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، د ط. مصـر: د ت المكتبة التجارية، ج1، ص 12.

4- السيوطي، الاقتراح، ص 49.

القرآن الكريم المصدر الأول للدراسة النّحوية، فهم لا يختلفون في تأصيل قواعـد النّحـو على أساس منه، ولا يختلفون في الاستشهاد به، فهو في أعلى درجات الفصاحة والبيـان ولا مجال للتّردد في الاحتجاج به كما لا يمكن أن يخضع للنّقد أو التّجريح فيه فهو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أبهى صوره، ويتطلّعون إلى العبارة الصحيحة في أقوى أشكالها وهو أولى بالاحتجاج من غيره؛ لأنّه أفصح اللّغات وأسـلمها، يقـول ابـن خالويه (ت370هـ): (قد أجمع النّاس جميعا أن اللّغة إذا وردت في القرآن فهي أفصـح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك)[1] ويقول الرازي (ت606هـ): (إذا جوزنا إثبـات اللّغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن أولى)[2] فلا يمكن لأحد أن يخطئ القـرآن، ولا يمكن للنّحاة أن يخضعوه لأقيستهم؛ لأنّه نزل بلسان عربي مبين، وإنّما اختلاف القـراءات راجع إلى اختلاف الألسنة، وما في ذلك من حكمة في التّيسير على المسلمين، وعلى هذا الأساس فلا نقاش في أن القرآن هو الأصل في الاحتجاج في اللّغة والنّحو؛ وذلك لِما فيـه من أساليب لغوية راقية بيانا وتركيبا فضلا عن مضامينه ومفاهيمه التّشريعية والمعرفيـة والروحية، ولا غرابة في أن يدعو الدكتور طه حسين إلى إعادة هيكلة الـدرس النّحـوي بالاستناد إلى القرآن الكريم، ليكون مطابقا لما فيه، فهو يرى أن النّحاة قد أساءوا -غيـر عامدين- إلى القرآن حين استشهدوا على صحة ما لم يفهموه من أساليبه[3]، وكـان الحـقّ عليهم أن يحتجوا بالقرآن على صحة الشّعر.

وفي درجة الاحتجاج به، نجد أن البصريين قد بنوا كثيرا من أصولهم على نصوص قرآنية، فسيبويه مثلا استشهد في كتابه بآيات من جميع سور القرآن الكريم، ماعدا سورتي **الدخان والحجرات،** وقد أُحصيت الآيات التي استشهد بها فبلغت أربعمائة وثلاثا وعشرين آية سوى المكرر منها، وإذا أخذنا الفراء مثلا كأحد أبرز أعلام نحاة الكوفة، فإنّنا نجده قد اعتنى عناية خاصة بالقرآن الكريم، وخدمة نصوصه تفسيرا ولغة وقراءات، ومن يتتبـع تصانيفه يجد جلّها جاء لخدمة القرآن الكريم، ولعلّ أشهرها كتاب المعاني، وكتاب الجمـع

---

[1]- أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النّجار، د ط. القاهرة: 1980، الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، ج1، ص 14.

[2]- عبد الوهاب حمودة، القراءات واللّهجات، ط2. القاهرة: 1948، مكتبة النّهضة المصرية، ص 27.

[3]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ص 231.

والتثنية وغيرها، وهو شاهد على اعتناء الفراء بخدمة كتاب الله ﷻ؛ حيث كان الميـدان الأول الذي أبرز فيه براعته وعلمه وتحليله اللّغوي والنّحوي، فالقرآن بكلّ قراءاته محـلّ احترام عند الفراء، كيف لا وهو الذي يحترم كلّ ما سمع عن العرب حتى ولو كان بيتـا واحدا من الشّعر؛ وبخاصة إذا علمنا أن القرآن الكريم قد روي متواترا، ولا سـبيل إلـى الطّعن في كلماته أو آياته فهو يتخذ من كلّ أية سندا لآرائه، مع أنّه كان يواجـه بعـض الافتراضات اللّغوية التي يأتي بها ثم يقول: (غير أنّي لا أشتهي مخالفة الكتاب)[1] وهو ما يدل على احترامه الشديد للقرآن الكريم والقراءات، فهو وإن لم يكن من القراء؛ إلاّ أن له أعمالا تتّصل بالقرآن.

ولعلّ النّحاة المتأخرين عن العصر الأول كانوا كثيري الاستشهاد بالقرآن الكريم الذي نال عندهم حظوة منقطعة النّظير، وذلك ما ذهب إليه ابن مالك (ت672هـ) وابن هشـام الأنصاري (ت761هـ) حيث استشهد في كتبه بكم هائل من الآيات القرآنيـة أو أجـزاء منها، فهو في **شرح شذور الذّهب** استشهد بـ(262) آية؛ أما في **مغني اللّبيب** فقد استشهد بـ(1980) آية وفي **قطر النّدى وبلّ الصدى** بـ(300) آية؛ فضلا عن تكرارها في أبواب مختلفة. أما عن القراءات فقد تباين موقف النّحاة منها، وذلك لِما فيها من اختلاف، علـى أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقد روى عبد الله بن عباس ﷺ عن رسول الله ﷺ أنّـه قال: **«أقْرأني جبريلُ على حرف فَراجعتُه، فلَم أَزلْ أَستَزيده ويزيدني حتى انْتَهـى إلـى سبعة أَحرف»** وقد اختلف العلماء في معنى الحرف هنا إلى أربعـين قـولا كمـا ذكـر السيوطي في المزهر، ولعلّ القول المختار في المراد بالأحرف السبعة هو سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كلّه كما قال أبو عبيد: (اللّغات متفرقة فيه، وبعض اللّغات أسعد من بعض، وأكثر نصيبا)[2]. كما أن هناك تضارب شديد في تسمية اللّغات المقصودة بالأحرف السبعة، ولعلّ ابن عطية قد أحسن في عد هذه القبائل، وأعطى لها تفسيرا منطقيا فقال: (فأصل ذلك وقاعدته قريش؛ ثم بنو سعد بن بكر لأن النّبي ﷺ قُرشي، واسترضـع في بني سعد ونشأ فيهم؛ ثم ترعرع ونمت تمائمه وهو مخالط في اللّسان كنانـة، وهـذيلا

[1]- المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحو الكوفي، ص 172.

[2]- السيوطي، الإتقان، ج1، ص 164.

وثقيفا وخزاعة وأسدا، وضبة وألفافها، لقربهم من مكّة وتكرارهم عليها؛ ثم بعد هذا تميما وقيسا ومن انضاف إليهم وسط جزيرة العـرب)[1] والقول موافق – بعامة- للقبائل التـي تعيش في الجزء الغربي من نجد وما يتّصل به من السفوح الشّرقية لجبال الحجاز، يقـول أبو عمرو بن العلاء: (لا أقول قالت العرب إلاّ ما سمعت من عالية السـافلة، أو سـافلة العالية)[2] وهي الجملة التي سلمت لغاتها من الدخيل وانتهت إليها الفصاحة بسبب موقعهـا وسط الجزيرة من الحجاز ونجد وتهامة، فلم تطرقها الأمم.

ويبدو من حديث النبي ﷺ أن سبب تعدد واختلاف قراءات القـرآن الكـريم أساسـه الأول هو التّيسير على المسلمين، يقول ابن الجزري: (وكانت العرب الذين نزل القـرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتّى، يعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيـرها فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التّكليف بما لا يستطاع)[3]. لذا يرى بعض العلماء القدامى والمحدثين أن المراد بالأحرف السبعة التّيسير لا حقيقة العـدد؛ أي لفظ مطلق على إرادة الكثرة في الآحاد؛ كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمائة فـي المئين ولا يراد حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص؛ بل المراد السعة والتّيسير، إضـافة إلى أن القراءات لم تكن مبتدعة وإنّما رواها الصحابة ﷺ عن الرسول ﷺ ، يقول في ذلك ابن خلدون: (إن الصحابة رووه عن الرسول ﷺ على طرق مختلفة فـي بعـض ألفاظـه وكيفيات الحروف في آدائها)[4]. وذلك تسهيلا على العرب الذين تتعدد لغاتهم.

ولعلّ هذا الفهم العام لفكرة اختلاف القراءات يكفي لما نحن بصدده، من حيث إن هذا الاختلاف سمع عن الرسول ﷺ، وهو ما يحيلنا إلى تمييز القراءات إلى متـواترة وغيـر متواترة وهو ما فصله ابن الجزري في كتابه **النّشر في القراءات العشر؛** حيث يقول: (كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولـو احتمـالا وصـح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلّ إنكارها؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النّاس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أو

---

[1]- السيوطي، الإتقان، ج1، ص 169.

[2]- صالح بلعيد، في أصول النّحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومة، ص 104.

[3]- ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص 22.

[4]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 99.

عن العشرة، أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة أُطلق عليها قراءةٌ ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هـم أكبـر منهم)[1]. واستنادا إلى ما قاله ابن الجزري؛ فإن الأساس في تحديـد صـحة القـراءة، أو شذوذها، أو ضعفها، أو بطلانها إنّما هو الصفات الواردة عليها من جهة الأمـور التـي أوردها ابن الجزري وهي:

1- موافقة العربية ولو بوجه من وجوه النّحو؛

2- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا أي؛ الرسم العثماني؛

3- صحـــة السنــــــد.

فمن حيث **موافقة العربية** تكون القراءة إما قوية أو ضـعيفة، وهـي صـحيحة إذا استوفت الشّرطين الآخرين. ومن حيث **موافقة المصاحف العثمانية** تكون إما مطّـردة أو شاذّة، وتكون صحيحة أيضا إذا استوفت الشّرطين الآخرين؛ وأما من حيث **صحة السـند** فتكون القراءة إما متواترة أو آحادا أو باطلة، فالبطلان يكون باختلال السند وهـو أمـر مرفوض. وفي هذا الصدد ألّف ابن جنّي كتابا في القراءات الأخرى عدا السبعة، والتـي عدها العلماء آنذاك شاذّة، فكان كتابه **المحتسب فـي تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنها** وقد قسمه إلى قسمين:

1- ما اجتمع عليه أكثر قُراء الأمصار؛ وهي القراءات التي ضمنها ابن مجاهد كتابه.

2- ما تعدى ذلك فعده أهل زمانه شاذّا؛ أي خارجا عن قراءة السبعة، وابن جنّي نبـه في كتابه إلى أن القول بالشّذوذ لا يعني ضعف القراءة في الرواية والسند، أو في العربية يقول: (إلاّ أنه - ما شذّ عن السبعة- مع خروجه عنها، فهو نازع بالثّقـة إلى قُرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعلّه أو كثيرا منه مسـاوٍ فـي الفصاحة للمجتمع عليه)[2] وفي قوله توسيع لحدود الأخذ بالقراءات.

---

[1]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 100.

[2]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنـها، ط2. بيـروت: د ت دار الكتب العلمية، ج1، ص 33.

ومن هذا المنطلق، فإنّه قد يكون من السبعة ما هو شاذّ في العربيـة اسـتنادا إلـى تعريف ابن الجزري الذي سبق ذكره في رسم وضبط القراءات وتمييزها، كما قد يكـون من غير السبعة ما هو أقوى، يقول أبو شامة: (إن القراءات المنسوبة إلى كلّ قارئ مـن السبعة وغيرهم، منقسمة إلى المجمع عليه والشّاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه من قراءاتهم تركن النّفس إلى ما نُقل عنهم فوق مـا ينقـل عـن غيرهم)[1] فالمهم إذن؛ أنّه يحتمل أن يكون من القراءات السبعة أو غيرها ما يعـد مخالفـا للعربية.

لقد سبق وأن ذكرنا أن علماء اللّغة قد نصوا صراحة على أن القـرآن الكـريم سـيّد الحجج، كما أن قراءاته كلّها سواء أكانت متواترة أو آحادا أم شاذّة مما لا يصـح رده أو الجدال فيه، فهي تأدية للقرآن الكريم الذي هو أرقى ما اشتملت عليـه المدونـة العربيـة الفصيحة، حتّى وإن كانت القراءة مخالفة للقياس وجب قبولها، حيث يجب قبول القـراءة الصحيحة أيا كانت، دون أن يتحكّم فيها تقعيد أو قياس، يقول البغـدادي (ت1093هـ ـ): (...أما ربنا تبارك وتعالى، فكـلامه -عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه)[2] أما السيوطي فيرى أنّه كلّ ما ورد أنّه جاز الاحتجاج به فـي العربيـة سواء أكان متواترا أم شاذّا، وفي هذا يقول: (وقد أطبق الناس على الاحتجاج بـالقراءات الشّاذّة في العربية، إذا لم تُخالف قياسا معـروفا بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الـوارد بعينه ولا يقاس عليه، نحو: **استحوذ**)[3]. غير أن هذا الكلام يبقى نظريا فقط، وذلك لأن ما حصل في التّطبيق خالفه تماما، ونلاحظ ذلك من خلال الممارسة العملية للدراسة في كتب النّحـو سواء عند نحاة البصرة في مرحلة البداية أو هم وغيرهم في مرحلة النّضج؛ إذ لم يتوافق التسليم النظري بحجية القرآن والقراءات، وما ضمنه النّحاة فعلا كتبهم وتصانيفهم النّحوية، فقد نبه كثير من الدارسين القدماء صراحة إلى أن النّحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النّحو، ولم يعطوه حقّه من الرعاية والاهتمام، كما أنّه كان لبعض العلمـاء

---

[1] - ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ج1، ص 09-10.

[2] - البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 23.

[3] - السيوطي، الاقتراح، ص 24.

مواقف من القراء والقراءات تدلّ على الخلاف القائم والعميق في قضية الاحتجاج فعـلا بالقرآن الكريم.

لقد أدى هذا الموقف الممزق الحاصل بيت التّسليم الظـاهري المطلـق للاحتجـاج بالقرآن؛ وما حدث فعلا من عدم الاحتجاج به أساسا إلى اضطراب الدراسة النّحوية، عند اصطدام النّحاة بأحد النّصوص التي لا تتّفق مع آرائهم، أو تتعارض مع شواهدهم الشّعرية أو عند تناول النّص القرآني لبيان معناه وتحليله نحويا، ولعلّ ما يثبت انصراف النّحاة عن استقراء النّص القرآني لاستخلاص الأحكام النّحوية منه ما تشير إليه كتب النّحو الحاملـة للممارسة العملية لشواهد المدونة اللّغوية، وأبرز مثال نسوقه لذلك **كتاب سـيبويه** الـذي يمثّل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النّحو العربي، والذي يمثّل فـي الوقـت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتّجاهها، كما يشير إلى الأسلوب الذي سلكته الدراسة بعده حيث تأثّرت به وتبعت خطاه، واستنادا إلى ما يؤكّده الدارسون؛ فإن في الكتاب اعتمـادا كبيرا على الشّعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيـات القرآن الكريم كما أن معظم الآيات التي تظمنها الكتاب لم تُتّخذ كمصدر للدراسة، وإنّمـا سيق معظمها بهدف التّقرير والتّوكيد. وعلى هذا النّحو كان صنيع من أتوا بعد سيبويـه فإذا نظرنا إلى كتاب **المقتضب** للمبرد في القرن الثالـث الهجـري؛ فإنّنـا نرقـب هـذا الانصراف النّسبي عن النّص القرآني الموثّق أقوى توثيق، كما سار على هذا النّهج أيضا من تأخّر من علماء القرن الرابع، مع كلّ من أبي علي الفارسي، وابن جنّي (ت392هـ) الذي سار على نهج سيبويه في كتابه **الخصائص** على أن هناك من النّحاة المتأخّرين مـن خرق هذا العرف المتوارث من لدن سيبويه ومن سبقه، أمثال ابن هشام الأنصاري، الذي أولى الكثير من العناية بالقرآن الكريم والقراءات، فزاد في تنظيمـه للأحكـام النّحويـة وترتيبها، وحسن عرضها والاستدلال عليها من القرآن الكريم –غالبا- وهو ما يبدو جليـا في كتابه **شذور الذّهب**.

إن ما يؤيد فكرة التّغاضي عن اعتماد القرآن وقراءاته في استقراء الأحكام النّحويـة عند نحاة البصرة خاصة؛ هو كتبهم التي نجدها محشوة بالشّعر وشرحه والتّعليق عليه، مع أن هؤلاء النّحاة أنفسهم يعترفون أن القرآن الكريم هو أصح وأفصح مـا فـي المدونـة

العربية يقول الرازي تعليقا على إثبات قاعدة العطف على الضمير المتّصـل المجـرور: ورد ذلك في الشّعر، وأنشد سيبويه:

فَاليوم بِت تَهجونَا وتَشْتُمنَا   فَاذْهب فَما بِك والأيامِ من عجبِ

وأنشد أيضا:

نُعلقُ في مثْل السوارِي سيوفَنَا   وما بينَها والكَعبِ غَوطٌ نَفَانفُ

ثم يقول: (والعجب من هؤلاء النّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللّغة بهذين المجهوليـن ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة و مجاهد مع أنّهما من أكابر علماء السلف فـي علـم القرآن)[1] لأن القرآن بالاحتجاج أولى.

لقد أكّد النّحاة نظريا أن القرآن الكريم هو أفصح وأرقى ما اشـتملت عليـه المدونـة اللّغوية، ومن ثمة فإنّه يحتج بكلّ قراءاته حتّى الشّاذّة والضعيفة منهـا، كمـا أن علمـاء القراءات قد وثّقوا النّص القرآني بتوثيق سنده، غير أن اعتمـاد النّحـاة فـي دراسـتهم واستقراء أحكامهم النّحوية على غير القرآن جعلهم يقفون مواقـف شـتّى مـن القـراء والقراءات على حد سواء، ونذكر من ذلك ما يلي:

1) **تخطئة القراء:** لقد نبه السيوطي في كتابه **الاقتراح** على هذه الفكرة؛ إذ يقول: (كـان قوم من النّحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونها إلى اللّحن)[2] وهو يرى أن تخطئة القراء لا تجوز؛ لأن القراءات يحتج بها سواء أكانت صحيحة أو شاذّة، ويفصل في هذا الأمر فيقول: (وهم مخطئـون فـي ذلـك –أي تخطئة القراء- فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التـي لا مطعـن فيهـا وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية)[3] ولعلّ ما صوغ للنّحاة تخطئة القراء مـا روي عن عثمان بن عفّان ﷺ أنّه لما عرضت عليه المصاحف قال: (إن فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها) والحديث المروي عن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ﷺ قـال: (سـألت عائشة عن لحن القرآن في قوله تعالى: □ □ □ طه63، وعن قوله: ﯾ □ □

---

[1] - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 105.

[2] - السيوطي، الاقتراح، ص 25

[3] - السابق، ص 24-25.

النّساء162، وعن قوله تعالى: ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ المائدة 69. فقالت: (يا بن أختي هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب) فأما حديث عثمان فهو ضعيف؛ وأما حديث عائشـة فهو صحيح على إسناد الشّيخين.

ومن الأمثلة الواردة في تخطئة القراء ما قاله الفراء في خفض **الياء** في قوله تعالى: ﮩ ﮪ ﮫﮬ ﮭ ﮮ إبراهيم 22، وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب حيـث يقـول: (لعلّها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنّه قلّما سلم منهم الوهم...ولعلّه ظن أن **البـاء** فـي **بمصرخي** خافضة للحرف كلّه، **والياء** من المتكلّم خارجة عـن ذلك)[1] ومن مثـل ذلـك تخطئتهم لنافع بن الأزرق في قـراءة قولـه تعـالى: ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ الأعراف10. فيرون أنّه من قرأ **معايش معائش** بالهمز فقد غلط، وهي قراءة منسوبة إلـى نافع؛ ولم يكن له علم بالعربية[2]. يقول أبو حيان (ت745هـ) في جهل نافع بالعربية: (أما قولهم إن نافعا لم يكن يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى الـتّكلّم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلّم ناقل للقراءة عن العرب الفصـحاء، وكثيرون من هؤلاء النّحاة يسيئون الظن بالقُراء ولا يجوز لهم ذلك)[3] ومن ذلـك أيضـا تخطئتهم **ابن عامر** في قوله تعالى: ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ الأنعـام 137. حيـث قرأ (**زين**) مبني للمفعول و(**قَتْلُ**) مرفوعا، ونصب (**أولادهم**) وجر (**شـركائِهم**) ففصل في قراءته بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول.

وجمهور البصريين يمنع ذلك، ولا يجيزونه إلاّ في ضرورة الشّعر، ومنهم أبو علـي الفارسي الذي يقول في هذا الشّأن: (هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنه ابـن عـامر لكان أولى)[4] هذا وأمثلة هذا الاتّجاه كثيرة، نكتفي بما أشرنا إليه منها، على أن كثيرا مـن العلماء لا تروق لهم فكرة تخطئة القراء؛ لأن قراءاتهم موثّقة بالسند الصـحيح المتـواتر فذهبوا إلى تخريج وجوه تقبلها العربية، على أن يمسوا بقداسة الكتاب؛ مما خلق صـراعا حادا بين النّحاة وعلماء القراءات.

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 75.

[2]- صالح بلعيد، في أصول النّحو، ص 114.

[3]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ص 77.

[4]- السابق، ص 72.

2) **تخريج القراءات التي تخالف كلام العرب:** وتمثّلت هذه التّخريجات أساسا في نسبة القراءة إلى لغة من لغات العرب، ومثاله؛ تخريجهم قوله تعالى: □ □ □ التي اختلف فيها القراء على أوجه عدة، فرأى بعضهم أنّه لحن، ويقول فيه الفراء: (ولكنّا نمضي عليه لئلاّ نخالف الكتاب)[1] موجها هذه القراءة على وجهتين إحداهما أنّها وردت على لغة بني الحارث بن كعب، الذين يجعلون المثنّى مبنيا على الألف، وأنشد:

وَأَطْرقَ إِطْرَاقَ الشجاعِ ولَو يرى ... مساغًا لِنَاباه الشجاع لَصمما

وفي هذه الوجهة يقول أبو جعفر النّحاس: (وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللّغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته)[2] كما نسب الأخفش أيضا قراءة الحسن البصري ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ قرأ (**الشّياطون**) – وهو غلط عند جميع النّحويين- إلى ناس من العرب، وقال يونس بن حبيب: (سمعت أعرابيا يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن) ويقول ابن جنّي: (هذا مما يعرض مثله للفصيح، لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده)[3] وهو بهذا ينزع إلى تفسير اللّحن في قراءة الحسن (**الشّياطون**).

ولعلّ النّحاة أو القراء حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعا لغويا لا سبيل إلى إنكاره ما دام النّقل صحيحا، فما كان ينبغي لبعض النّحاة إذن أن يورطوا أنفسهم في تخطئة القراء المنسوبة قراءاتهم إلى لغة من اللّغات؛ لأن الاعتراف بها اعتراف بواقع لغوي، أما مخالفتها للقياس فهذا أمر يتوقّف على صفات العربية المعتمدة لديهم، كما أنّه ما كان ينبغي للنّحاة أن يغفلوا عن أمر القراءات التي هي سنّة متّبعة ونقل محض، فلا بد من اتّباعها وإثباتها ولا طريق إلى ذلك إلاّ بالإسناد، والقراء أهل نقل وإسناد، ولذلك امتنعت القراءة بالقياس؛ بل بالرواية والإسناد الصحيح المتواتر.

3) **تأويل القراءة المخالفة للمطّرد من كلام العرب:** لقد لجأ الكثير من النّحاة إلى تأويل القراءة المخالفة للمطّرد من كلام العرب، وذلك دفعا للحرج الحاصل من تخطئة الرواية

---

[1]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 183-184.

[2]- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد ، د ط. بغداد: 1977، مطبعة العاني، ج2، ص 346.

[3]- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 333.

الصحيح سندها، ومحاولة منهم لحلّ التّعارض القائم بين الحكم النّحوي المطّرد، والحالـة المخالفة له في هذه القراءة أو تلك، ولعلّه يكفينا هنا أن نعرض لبعض مذاهب ابن جنّـي في هذا الاتّجاه، حيث يتّجه لحلّ هذا الإشكال غالبا – وكما هو الشّأن عند غيره من نحـاة البصرة- إلى الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي تنطوي عليها القراءة في جانب المعنى وهنا تنطلق ممارسة النّشاط الذّهني النّحوي، ففي قراءة الحسن □ □ □ □ □ □ □ □ البقرة161. برفع **الملائكة والنّاس** و **أجمعـين**؛ يظهر التّعارض واضحا مع الحكم النّحوي المطّرد الذي يقتضي العطف على المجرور بالجر، لكن ابن جنّي وقد تأكّدت لـه صحة الرواية عن الحسن، كما تأكّدت لديه قوة فصاحة الرجل وإمامته فـي العلـم، راح يفتّش عن مخرج يحلّ به هذا التّعارض فقال متأولا: (هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه قوله سبحانه: □ □ أي وتلعنهم الملائكة والنّاس أجمعـون لأنّه إذا قال عليهم لعنة ا ، فكأنّه قال: يلعنهم ا)[1]. ثم احتج لذلك بقول الشّاعر:

تَذَكرتُ أَرضا بِها أَهلُها أَخْوالُها فيها وأَعمامها

بنصب **أخوال وأعمام**؛ على معنى تذكّرت أخوالهـا وأعمامهـا، وهـو توجيـه الخليـل وسيبويه[2].

ومن ذلك قراءة الحسن البصري أيضـا ڀ پ ٻ پ ٻ ٿ ٺ ٽ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ المائدة32. بنصب **فساد**، وهي في قراءة الجمهور مجرورة على العطف، وكذلك هو رسمها في المصحف؛ فقد حملها ابن جنّي على حذف الفعل الذي يدلّ عليه أول الكـلام؛ فكأنّه قال أو أتى فسادا، أو ركب فسادا، أو أحدث فسادا، قال: (وحذف الفعـل النّاصـب لدلالة الكلام عليه، وإبقاء عمله ناطقا به ودليلا عليه مع ما يدلّ من غيره عليه، أكثر من أن يؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به)[3] وقد احتج لهذا الوجه بقول القطامي في صـفة بقرة وحشية افتقدت ولدها فتطلّبته فوجدت السباع قد افترسته:

فَكَـرتْ تَبتَغيـه فَوافَقَتْـه على دمـه ومصرعـه السباعا

1- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 116.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 144.

3- ابن جنّي، المحتسب، ج1، ص 210.

وبقول الفرزدق:

عَداةَ حلتْ لابنِ أصرم طَعنَةٌ   حصينٍ عبيطاتِ السدائِف والخُمر

أي؛ وحلّت له أيضا الخمر، وقوله:

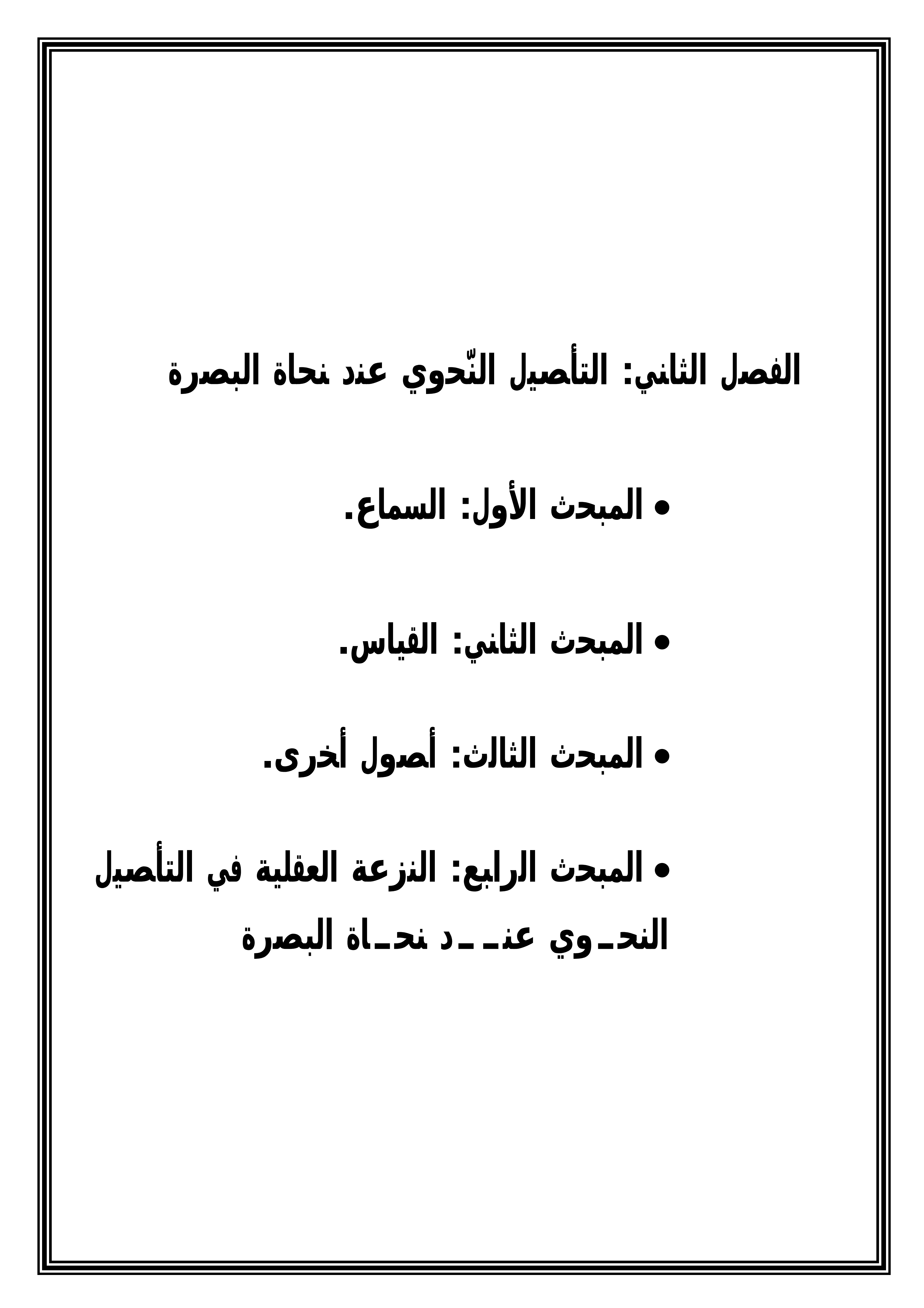
وعض زمانٍ يابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

مع أن الفرزدق إنّما ألجأته القافية إلى مخالفة الإعراب، وقد تعب النّحويون في تأول هذا البيت، قال ابن قتيبة (ت276هـ): (رفع الفرزدق آخر البيت ضـرورة، وأتعـب أهـل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النّظر أن كلّ ما أتوا به احتيال وتمويه)[1]. والواقع إن التّأويل عند ابن جنّي كمـا هو عند سواه من حذّاق النّحويين ليس ضربا من ضروب الرياضة الذّهنية، أو نمطا مـن أنماط البراعة الفنية فحسب؛ بل هو في كثير من تطبيقاته وممارساته مفتاح لحلّ ما أشكل من القراءات المخالفة للحكم النّحوي المطّرد، دون الوقوع في حرج رد القراءة القرآنيـة الثّابتة بالنّقل الصحيح أو تخطئتها أو إنكارها.

وخلاصة القول: إن النّحاة البصريين أثناء تعاطيهم مع المدونة الفصـيحة، وتأسيسـهم للدرس النحوي اعتمدوا بشكل كبير على كلام العرب، وقدموه على القرآن الكريم وقراءاته؛ وهو ما أوجد تعارضا بين القواعد النحوية المبنية على أساس من كلام العرب وبين بعـض وجوه القراءات، ما أوقع النحاة في حرج كبير، وبخاصة في القراءات الموسومة بالتواتر.

---

[1]- أبو محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تح: أحمد محمـد شاكر، د ط. د ت، دار التـراث ج1، ص 89.



الفصل الثاني: التأصيل النّحوي عند نحاة البصرة

- المبحث الأول: السماع.
- المبحث الثاني: القياس.
- المبحث الثالث: أصول أخرى.
- المبحث الرابع: النزعة العقلية في التأصيل النحـوي عنـــد نحـاة البصرة

المبحث الأول: السماع

يقول السيوطي: (وأعني به – أي السماع- ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام ا تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلّ منها من الثّبوت)[1] والدراسة اللّغوية إنّما تنشأ عن تأملات يسيرة في اللّغة المحكية، ثم يتّسع مداها على الأيام، فتنتقل من التّأملات إلى الملاحظات فالاستقراء فوضع القواعد والأصول، وهذا العمل يحتاج إلى زمن طويل؛ حيث تُجمع المادة اللّغوية ثم يتم تصنيفها؛ ليكتسب العمل نوعا من الدقّة والضبط، كما يتم في ذلك تحديد الإطار الزماني والمكاني الذي يحقّق شرط الفصاحة، من خلال مجموعة من المعايير التي يضعها اللّغوي.

وتُعد (اللّغة المحكية أول منظومة ذات قوانين يراعيها المتكلّم بدقّة، دون أن يشعر بالعناء لأن اللّغة عنده سليقة فطرية، لا تزيد عن عادات اعتادها منذ أن تعلّم اللّغة)[2] وعمل اللّغوي أن يكشف عن تلك القوانين المرعية، ويوضح القواعد التي يتقيد بها المتكلّم الأصيل.

وعلى هذا يكون السماع عملية صعبة؛ فهو مجموعة من الأعمال تبدأ بالتّأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد، ويقوم بين البدء والانتهاء: التّصنيف، والتّقسيم، والاستقراء على أن السماع لا يقف عند هذه الحدود؛ بل تُناط به أعباء أخرى يحسن السكوت عليها.

ومما لا شك فيه أن النّحاة قد اعتمدوا على ما ُأخذ من أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، والذين لم يختلطوا بغيرهم، وهو ما أدى إلى الرحلات التي كان يقوم بها أئمة النّحو الأوائل، من لدن أبي عمرو بن العلاء، الذي يعد أول من رحل إلى أراضي الفصاحة لجمع اللّغة وأشعار العرب خاصة، ثم تلامذته الذين حملوا لواء العلم من بعده أمثال الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم من علماء اللّغة، ومن النّحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وغيرهم، ثم تلاميذ هؤلاء

---

[1] - السيوطي: الاقتراح، ص 24.

[2] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 15-16.

أمثال سيبويه دون أن ننسى أئمة الكوفة من أمثال الكسائي والفراء وأبي عمرو الشّـيباني وغيرهم، فكلّ هؤلاء ولا سيما الثّلاثة الأوائل قد جمعوا الدواوين، والآلاف المؤلّفـة مـن الأبيات الشّعرية المتناثرة، مع نسبة كلّ بيت إلى صاحبه بالنّسبة للدواوين[1].

إن اعتناء العلماء بالرحلة وجمع اللّغة من مواطن العرب الخاص أدى إلـى تبـادل الرحلات بين الأعراب وعلماء اللّغة والنّحو، فعلماء البصرة كانوا دائمي التّرحـال إلـى البادية والجزيرة يتلقّون عن أعرابها، والأعراب دائموا الورود إلـى البصـرة لشـؤون معايشهم، علما أن جمع اللّغة في بادئ الأمر لم يكن ذا ترتيب أو تنظيم معين، وإنّما كان الجمع بطريقة المشافهة، وتعتمد تلك المشافهة على الحفظ أحيانا كثيرة، وعلـى الكتابـة أحيانا أخرى، قال أحمد أمين: (كان المدونون الأولون للّغة في هـذا العصـر يـدونون المفردات حيثما اتّفق، وكما تيسر لهم سماعها؛ فقد يسمعون كلمة في الفرس، وأخرى في العيش وثالثة في القصير وهكذا، فكانوا يقيدون ما سمعوا من غير ترتيب)[2] غير أن هـذه الاعتباطية في طريقة الجمع لا تعني مطلقا أنّهم كانوا يجمعـون الغـثّ والسـمين؛ بـل (استعملوا لذلك منهجية عجيبة قد تفوق في الدقّة والمرونة الطّرق الحديثة فـي اسـتنطاق **المورد** الذي وردت منه العبارة المسموعة؛ أي الذي تُؤخـذ منـه اللّغـة، ومـن ذلـك **الاسـتلغاء** وهو أن يثير المتحري كلام المورد في الموضوعات التـي يريـدها – مثـل الصحفي في وقتنا- فيسجل ذلك كلّه كتابة، وكذلك ما كانوا يسمونه **بالتّلقين،** وهو الإتيان بعبارة فيها شيء ربما لا يقبله المورد، وهذا مثال التّلقين: جاء عيسى بن عمر إلى أبـي عمرو ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ بلغني أنّك تُجيز: **ليس الطّيب إلاّ المسك** – بالرفع- قال أبو عمرو: نمت يا أبا عمر وأدرج النّـاس ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع... ثم قال أبو عمرو: اذهبا إلى أبي المهدي فلقّناه الرفع فإنّه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع التميمـي ولقّناه النّصب فإنّه لا ينصب)[3]، وعلى هذا الأساس فإن دراسة الكم الهائل من اللّغة فـي

[1]- عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 37.

[2]- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص 155.

[3]- عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص 37-38.

تاريخ النّحو العربي قد سار في منهج تمثّل في بلورة **السماع** إلى عناصر كان لا بد منها لضمان نتائج الدراسة النّحوية وإعطائها أكثر مصداقية وصحة، وجعل قواعـدها أكثـر اطّرادا من دونما اضطـراب واضح، وقد تمثّل ذلك كلّه في دراسة المادة اللّغوية المشكّلة للسماع، والتي تمت على النّحو التّالي:

1) جمع المادة اللّغوية: الحقّ أن النّحاة لم يجمعوا اللّغة بأنفسهم، ولكنّهم أشركوا فيها من لا عمل له في النّحو، فكان جمع المادة سابقا لظهور النّحو؛ حيث دون القرآن الكريم فـي المصحف، وحفظته الصدور بظواهره اللّغوية والفنّية – على اختلاف قراءاتها- المنقولـة عن النّبي ﷺ؛ حيث ضمنت بعد النّحاة عن الشّك والظن في بناء واستنباط قواعدهم.

وإلى جانب كلام ا المبين؛ فقد كان هناك مصدر لغوي آخر حي، وهو أولئك البدو الفصحاء، المنتشرون في بوادي نجد وتهامة والحجاز؛ حيث كان هؤلاء مصـدرا معينـا على الإفادة من المصادر الأخرى؛ إذ نُقل الشّعر الفصيح، والأمثال العربية، بالإضافة إلى الشّعر الجاهلي، والإسلامي حتّى عصر هارون الرشيد؛ فكانت هذه المصادر موردا مهما للاستقراء؛ كما كان كلام العرب موردا مهما لفهم ألفاظ القرآن الكريم، كما كان يفعل ذلك ابن عباس ﷺ وينصح به، هذا وقد صحب رواية الشّعر وكلام الفصحاء عملية التّـدوين حيث وصل النّحاة إلى مجموعة صالحة مكتوبة، فراح يقرؤهـا بعضـهم علـى بعـض ويفيدون منها في استنباط القواعد، ومن ذلك ما ذكروه من أن النّعمان بن المنذر كان يملك ديوانا فيه أشعار الفحول، وفيه ما مدح به هو وأهل بيته، ثم صار إلى بني مروان[1]، كمـا ذكروا أن الوليد بن يزيد جمع من شعر العرب وأخبارهم وأنسابهم ما جمع، مستعينا بمـا كان عند حماد الراوية، وجنّاد بن وصل من كتب ودواوين في هذا الموضـوع[2]، وكـان للوليد بن عبد الملك كاتبا يكتب له المصاحف والشّعر والأخبار[3]، وهو ما يدلّل بوضـوح على صحة رواية الزمخشري، من أن حركة كتابة الشّعر وتدوينه قد بـدأت فـي زمـن الصحابة؛ حيث يـروي أن الصحابي الجليل **طلحة** ﷺ عنه سمع قصيدة راقته، فمـا زال

---

[1]- محمد بن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، تح: عمر فاروق الطباع، ط2. بيروت: 1418هـ ـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص 23.

[2]- محمد بن إسحاق بن النّديم، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، ط2. بيروت:1797، ص 134.

[3]- السابق، ص 09.

شانقا ناقته حتّى كُتبت له، كما ذكر ابن سلاّم في طبقاته أن قصيدة أبي طالب فـي مـدح النّبي ﷺ:

وأَبيض يستَسقى الغَمام بِوجهه ثَمالَ اليتَامى عصمةً لِلأرامل

كانت مدونة في كتاب كتبه يوسف بن سعد منذ أكثر من مائة سنة لزمنـه[1]، فكـلّ هـذه الأخبار تفسر لنا ما نقلوه عن أبي عمرو بن العلاء، من أنّه جمع من المادة اللّغوية، ومن أخبار العرب ما يملأ بيتا حتّى السقف، وأنّه لا يحتج إلاّ بالشّعر الجاهلي[2]؛ حيث كان يقول في جرير والفرزدق: (لقد أحسن هذا المولّد حتّى هممت أن آمر صبياننا بروايته... وكان هذا مذهب أصحابه كالأصمعي، وابن الأعرابي)[3] فكان كلّ واحد منهم يذهب فـي أهـل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم.

وإضافة إلى هذا الكم الهائل من المادة اللّغوية فإنّنا نسجل مصدرا لغويا ثالثا، ألا وهو ما دون من أحاديث النّبي ﷺ، كتلك الصحيفة التي دونها عبد ا بن عمرو بن العاص، في أيام الرسول ﷺ نفسه وسماها الصادقة؛ كما أن عليا كرم ا وجهه كان يكتب بعض مـا يسمع من حديث الرسـول ﷺ إلى جانب رسائله إلى قيصر وكسرى والنّجاشي، ووفـود القبائل العربية، والتي لا تزال محفوظة في بطون الكتب التي وصلت إلينا من مـدوناتها جملة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة، منها ما ورد في صحيفة عبد ا بن عمرو التي بلـغ عدد أحاديثها ألف حديث وكذا صحيفة وهب بن منبه، وبلغ عدد أحاديثها ثمانية وثلاثـون ومائة حديث مروية كلّها عن أبي هريرة ﷺ[4].

لقد كانت المدونة اللّغوية التي اعتمدها النّحاة ضخمة وغنية جـدا، فشـكّلت مـوردا عظيما لدراسة النّحو في اللّغة العربية، غير أن استنباط قواعد النّحو احتاج إلى اسـتقراء كامل، وتأمل واعٍ، وتتبع دقيق للظّواهر، لمعرفة غثّ هذه المادة وسـمينها، لـذا وجـب تصنيف المادة اللّغوية وترتيبها وغربلتها وتمحيصها.

---

[1]- ابن سلاّم، طبقات الفحول، ص 204.

[2]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هـارون، د ط. القاهــرة: 1948، ج1 ص 321.

[3]- ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 90.

[4]- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 24-25.

2) تصنيف المادة اللّغوية: إن جمع المادة اللّغوية التي شكّلت المدونة اللّغوية الفصـيحة ليس إلاّ جزءا من عملية كبيرة في **السماع**؛ لذا فلا بد من تصنيف اللّغة تصـنيفا معينـا يمكّن من منهجية الاستنتاجات العلمية، والوصول إلى سـلامة البنـاء وصـحة القواعـد والنّتائـج، فهناك في جمع اللّغة خليط خام تمثّل في اللّغة المدونـة، واللّغـة المحكيـة أو المروية المتناقلة بين النّاس مشافهة، وهناك أيضا اللّغة الشّعرية، واللّغة الشّائعة الكثيـرة واللّغة النّادرة القليلة، وغيرها.

أ) اللّغة المدونة: هناك مجموعة غير قليلة من اللّغة المدونة، وأهمها: **القرآن الكريم** الذي أمر بجمعه عثمان بن عفّان ﷺ في عهده في المصاحف، ومعه ما دونه بعض الصـحابة من أحاديث رسول ا ﷺ، وما دونه الرواة من قصائد الجاهليين والمسلمين أمثالهم، على أن الخطّ الذي دون به القرآن الكريم لم يكن ذا إعجام في عهد عثمان، ثم أُعجِم من بعـده وإنّما كانت القراءة تؤخذ بالتّلقين لا بالاعتماد على رسم المصحف. أما الأمثال والحكم فقد عني بها منذ العصر الأموي، فجمعوا منها الكثير؛ كما أن (ثلاثة مـن رجـال العصـر الأموي جمعوا فيها ثلاثة كتب، وهم: عبيد بن شرية الجرهمي؛ وكان على صلة بمعاويـة بن أبي سفيان، وعلاقة بن كريم الكتابي، وصحار بن عياش العبدي)[1] غير أن مؤلّفـاتهم فُقدت منذ وقت مبكّر؛ كما أن أبا عمرو بن العلاء قد جمع في الأمثال كتابا خاصا، فكـان يحتج بها في حلقاته في اللّغة والنّحو، وعلى هذا النّهج سار تلميذه يـونس بـن حبيـب ومؤرخ السدوسي الذي أُتيح له أن يحضر حلقة أبي عمرو والخليل[2]، وكلّ هذا كان فـي المحيط البصري؛ ناهيك عن المحيط الكوفي الذي جمع فيه هو الآخر كم هائل من أصناف المادة اللّغوية.

ب) اللّغة غير المدونة: تمثّلت في كلام الفصحاء من العرب، فكانت أوفى المصادر التـي تُستمد منها اللّغة؛ لذا نُسجل رحلات النّحاة إلى البوادي، ومنها خبر الكسائي الكوفي الذي سأل عن مصدر علم أبي عمرو بن العلاء، فأُجيب بأنّه أعراب البادية، فارتحل إلى البادية

---

[1]- زولهام، الأمثال العربية القديمة، ترجمة: رمضان عبد التواب، د ط. بيروت:1971، ص 71.

[2]- السابق، ص 77-78.

فأنفذ فيها خمسة عشر قنّينة حبر كتابةً سوى ما حفظه[1]، ومن اللّغة غير المدونة أيضا مـا كان يسمعه النّحاة في حلقات العلم، وفي الأسواق العامة من قصائد تُنشد على مـلإٍ مـن النّاس، وما كان يقدمه الرواة من قصائد شعرية في مناسبات خاصة في بلاطات الأمـراء فكان كثير من العلماء يعتمدون في شواهدهم على محفوظهم من فصيح كلام العرب الذي شمل أمثال العرب وحكمهم وسائر نثرهم؛ كما كان النّحاة يعتبرون إنشاد الموثوقين للشّعر حجة في استنتاج القاعدة أو تصحيحها، ومن ذلك ما أورده سيبويه في الكتاب؛ حيث أجاز أن تقع **هل** بعد **أم؛** لأن شيخه يونس بن حبيب سمع رؤبة بن العجاج ينشد بيتا لزفر بـن الحارث وهو:

أَبا مالِكٍ هلْ لُمتَني مذْ حضضتَني على القَتْلِ أَم هلْ لامني لَكَ لائِمُ[2]

وهذا ما يدلّ على أن النّحوي لم يكن يعنى بما يسمعه من كلام الفصيح فحسب؛ بل كـان يجعل إنشاده للشّعر حجة في استنتاج القاعدة أو تصـحيحها، ومـن ثـم تـأتي مرحلـة الاستقراء.

والاستقراء في حقيقته يدخل في السماع؛ لأنّه يعني التوصل إلى الحكم من خـلال تتبع الشّواهد العربية الدالّة عليه؛ أو هو مجموعة من الأساليب والطّـرق العمليـة التـي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قـانون أو قضـية عامة يمكن التّحقّق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له مـن الحـالات الخاصـة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النّوعية[3]، فهو وسـيلة يسـتخدمها حتى الإنسان العادي فطريا للوصول إلى أحكام سريعة، فيما يقابله مـن شـؤون حياتـه العادية، والنّتائج التي يتوصل إليها عن طريق الاستقراء الفطري هي نتائج عادية تحتمـل الخطأ والشّك.

وقد استخدم النّحاة الأوائل الاستقراء من أجل تقرير الأحكـام ووضـع القواعـد فاعتمدوا عليه منذ بداية الدراسة النّحوية كوسيلة للإحاطة باللّغة ودراسـتها وتقعيـدها

1- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص 157.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 418.

3- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 151.

ولذلك نرى أن النّحاة القدامى قد واجهوا الاستقراء عمليا منذ بداية الدراسة أثناء عصـر الاحتجاج والاستشهاد حتّى نهاية القرن الرابع، ومن بعد ذلك أُلغي الاستقراء لفقدانه ركنا هاما وهو جفاف المادة اللّغوية بنهاية عصر الاحتجاج، وعند هذا الوقت كان النّحـاة قـد أصلوا للنّحو بوضع القواعد واستكمالها، وعليه يكون أهم شرط لقيام الاستقراء هو وجود اللّغة المحكية التي أخذها النّحاة الأوائل من أفواه الأعراب من كلامهم وأشـعارهم ومـن قراءاتهم للقرآن. فالنّحاة البصريون إذن؛ قد عرفوا الاستقراء ومارسوه أثناء دراستهم للّغة دون أن يحددوه، غير أنّه كان استقراء فطريا مع القليل من الدقّة في ذلك (هـدتهم إليـه الفطرة للوصول إلى نتائج علمية سريعة من تتبع اللّغة وتصفّح جزئياتها)[1] ولهـذا كانـت بداية الدراسة النّحوية عبارة عن استنتاجات أولية، بدأ من خلالها النّحاة بوضـع بعـض الملاحظات والنّتائج الأولية التي وصلوا إليها من خلال تصفّحهم للّغة معتمدين في ذلـك المنهج الوصفي؛ حيث كان الاستقراء خلالها عاديا فـي بدايتـه، ونفهـم مـن ذلـك أن استنتاجاتهم في هذه البداية كانت نتيجة لجهودهم الشّخصية، فهم لو يتّبعوا خطّـة محـددة يسيرون عليها أثناء دراستهم، ومع مرور الوقت أصبحت أحكامهم أكثر وضوحا وانسجاما على عكس البداية؛ ذلك أن المادة اللّغوية المستقراة عند النّحاة الأوائل، هي غيـر المـادة التي تجدها عند من أتَوا بعدهم، فالمادة التي كانت في أيام الحضرمي وعيسى بن عمـر وأبي عمر بن العلاء هي دون المادة التي وقعت بين يدي الخليل بن أحمد ويـونس بـن حبيب وسيبويه، وهذه أيضا دون ما وقع عليه المبرد والفارسي وابـن جنّـي؛ وذلـك أن المتأخّر يقف على استقراء المتقدم الذي سبقه؛ ولذلك اتّسم استقراء هؤلاء النّحاة المتقدمين بالنّقصان في المراحل الأولى، فعلى الرغم من كثرة الرواية التي عرفها أبو عمـرو بـن العلاء وكثرة الشّعر الجاهلي الذي اجتمع لديه، نراه يجهل بعض الألفـاظ اللّغويـة التـي تنتهي إلى لغة قبيلة عربية رواها من هو أقلّ منه رواية كابن أبي إسحاق الحضرمي، كما كان عيسى بن عمر ينكر أن يرفع خبر **ليس** بعد **إلاّ** ثم يقفه أبو عمرو بن العلاء على أنّها لغة تميم[2]. وهي لغة مشهورة.

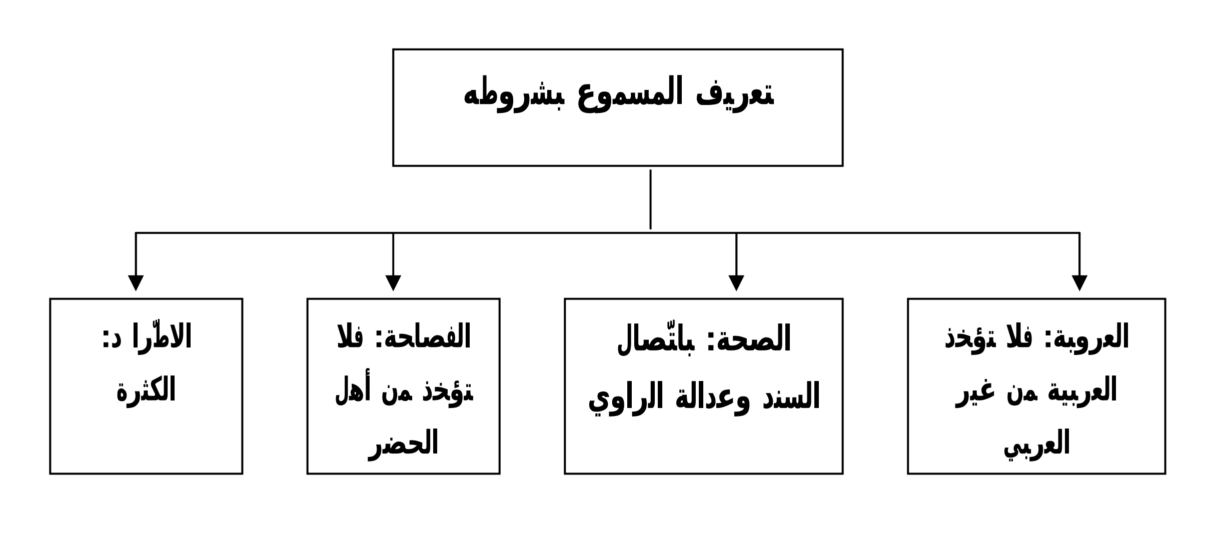
---

[1]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 151.

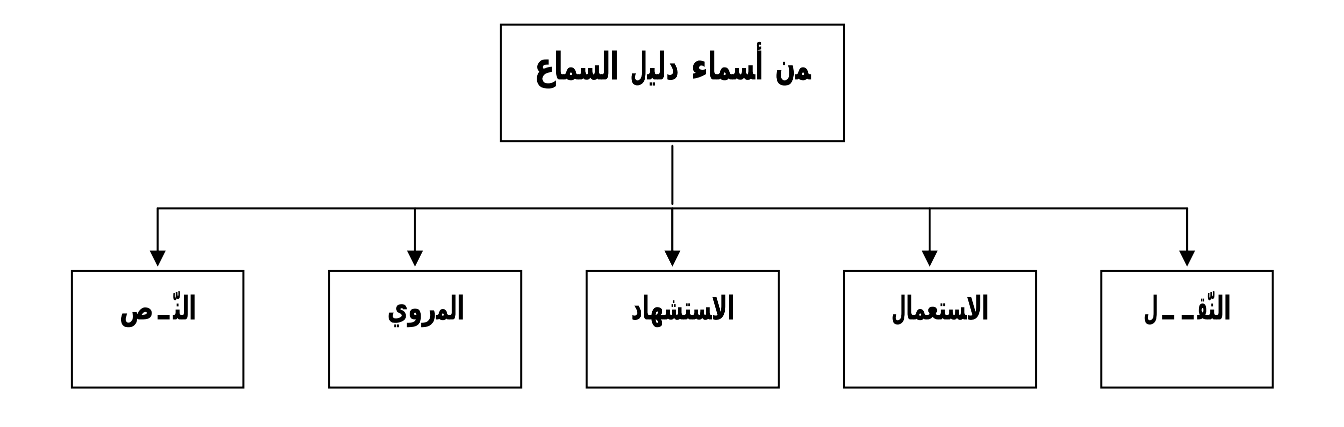
[2]- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 102.

وعموما فقد واجه النّحاة البصريون الأوائل والمتأخّرون الاستقراء عمليا أثناء دراستهم ومنذ بداية جمع اللّغة، دون أن يحددوا خطّة واضحة يسيرون عليها؛ بل معتمدين على مجهوداتهم الشّخصية وما توصلوا إليه من خلال تتبعهم الدقيق للّغة بفضل ما بذلوه من جهود مضنية، ففتحوا بذلك الطّريق لتأسيس القواعد وتنظيمها لمن أتَوا بعدهم، ومنذ القرن الثّاني نجد أن الدراسة قد نمت ونضجت نضجا تاما، حددوا بها الأصول والقواعد العامة للّغة العربية التي كان قمتها قواعد **الكتاب** لسيبويه؛ الذي أحاط باللّغة ولهجاتها المختلفة، مستنبطا بذلك جلّ القواعد، حتّى وصف كتابه بأنّه **قرآن النّحو** وهو الذي اكتملت على يده جهود النّحاة البصريين في وضع القواعد وأصولها.

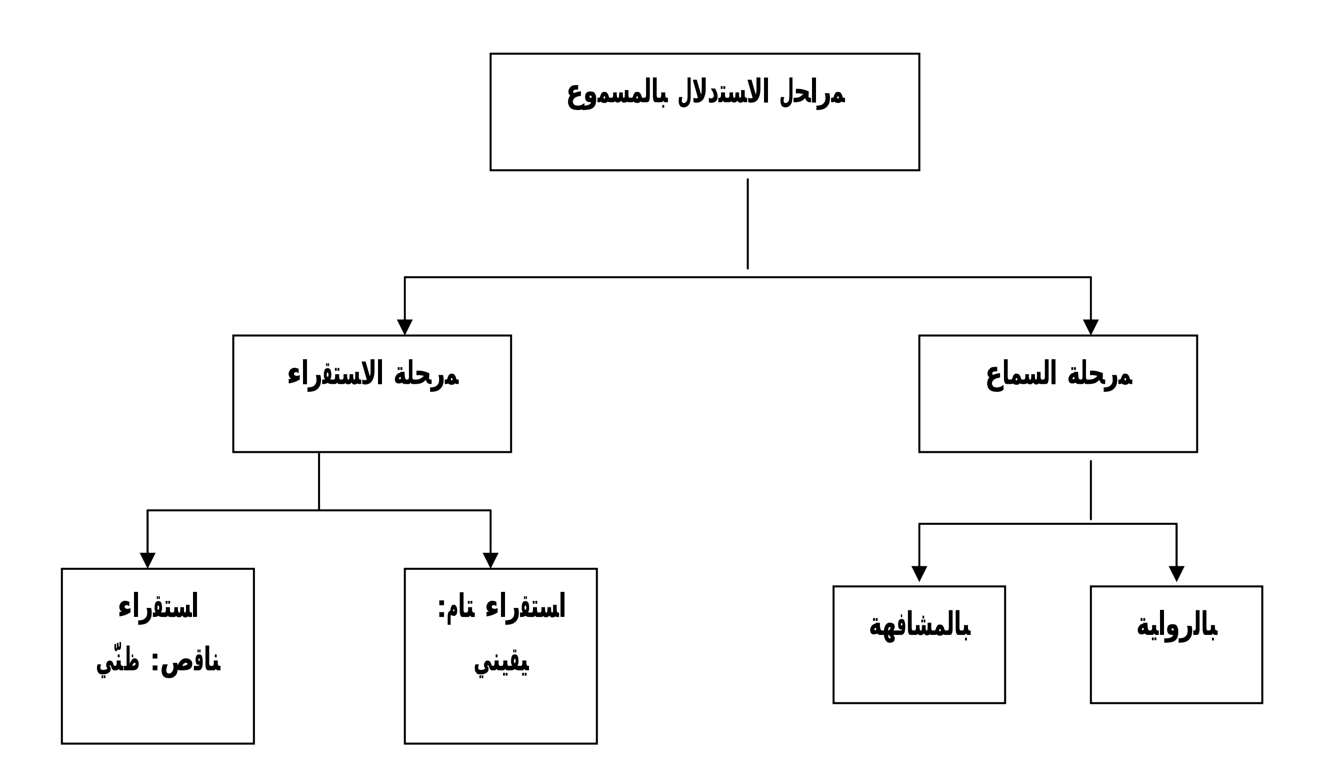
وفي ختام هذا المبحث نقدم التصور الموضح للسماع عند النحويين البصريين في الأشكال التالية:



الشّكل رقم 01.



الشّكل رقم 02.



الشّكل رقم 03.

المبحث الثاني: القياس:

تعريفه لغة: التّقدير، وجاء في القاموس المحيط: قاسه بغيره، وقاسه عليه، يقيسه، قيسا وقياسا واقتاسه، قدره على مثله، فانقاس[1]، وفي المعجم الوسيط: القياس: رد الشّيء إلى نظيره.

وأول من عرف القياس هم الفقهاء، ثم انتقل إلى بيئة النّحويين أثناء مرحلة التّقعيد النّحوي، فقد قامت الدراسة النّحوية كما نعلم على ركنين أساسين هما: السماع والقياس ويعد القياس أصلا مهما من أصول التقعيد النّحوي عند البصريين ومن أتى بعدهم؛ حيث اعتمدوه وسيلة عقلية علمية مفضية إلى بناء القواعد بناء صحيحا، وهو ما يدلّ على المنهج العلمي الدقيق الذي اتّبعه النّحاة في دراستهم، ولتحديد مفهوم القياس يجب علينا أن ندرك وجوهه؛ حيث إنّه ذو وجهين عند الحديث عن اللّغة وأحكامها؛ أي في مجال النّحو.

فالوجه الأول يتمثّل في **القياس الاستعمالي**، وفيه يقول ابن الأنباري: (القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[2] ويعني بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، ويريد بالمنقول، ما نُقل إلينا من الكلام العربي الفصيح، مثل قولنا: صحافة، وطباعة، قياسا على قولهم: زراعة، وصناعة. والقياس بهذا المعنى: هو محاكاة كلام العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام كالإبدال، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام كالتّقديم والتّأخير والرفع والنّصب والجر، وغيره.

أما الوجه الثّاني فيتمثّل في **القياس النّحوي**، وفي هذا الوجه يقول ابن الأنباري: (القياس حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع؛ كقولنا: أُعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له)[3] وبهذا المعنى يكون القياس النّحوي هو ما يبتدعه النّحوي تنبيها إلى علّة الحكم الثّابت عن العرب بالنّقل الصحيح، وفي وجه الفرق بين هذين الوجهين من القياس يقول الدكتور تمام حسان: (القياس في عرف النّحاة إما من قبيل

---

[1]- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، لبنان: 2008، دار الكتاب العربي، مادة ق ا س.

[2]- أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971 ص 95.

[3]- السابق، ص 93.

القياس الاستعمالي؛ وإما من قبيل القياس النّحوي، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهـذا المعنى لا يكون نحوا، بل تطبيقا للنّحو... أما القياس الثّاني فهو النّحو كما يراه النّحـاة وإذا كان الأول هو الانتحاء، فإن الثاني هو النّحو)[1] وهو إذن ما كان يعنيه النّحاة بقولهم: **النّحو كلّه قياس،** وقد ورد في الأثر أن الكسائي كان يقول:

إنما النحو قياس يتبع ويه في كُل علمٍ ينْتَفَع

ويعرف الأستاذ سعيد الأفغاني القياس في النّحو بقوله: (حمل غيـر المنقـول علـى المنقول في حكم لعلّة جامعة)[2] كما يعرفه الدكتور محمد خير الحلواني بقوله: (حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما، وإعطاء **المقيس** حكم **المقيس عليه،** فـي الإعـراب، أو البناء، أو التّصريف)[3] وبهذا يكون القياس في النّحو هو قيـاس الأمثلـة علـى القاعـدة **فالمقيس عليه** له حكم ثابت، أما **المقيس** فيحتاج إلى حكم؛ لذا قال ابـن الأنبـاري فـي النّحو: (إنّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)[4] وعنده أن النّحو قيـاس، ولا يقوم إلاّ به، فهو معظم أدلّة النّحو والمعول عليه في غالب مسائله.

وقد ظهر القياس منذ ظهور النّحو في البصرة تقريبا؛ إذ يروى أن النّحوي أبا إسحاق الحضرمي من أوائل النّحاة البصريين قد لجأ إليه، فكان أشد تجريدا للقياس، وأكثر اتّساعا فيه، فكان (أول من بعج النّحو، ومد القياس، وبسط العلل)[5] ثم من بعده تلميذه عيسى بـن عمر، ثم نما وتوسع نطاقه على يد الخليل وسيبويه، ومن بعدهم أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي اللّذان أوغلا فيه، وقد تحدث عنه ابن الأنباري والسيوطي، ولا يوجد نحوي من المدرستين البصرية أو الكوفية إلاّ والقياس عنده مقدس مثل السماع[6]؛ حيث عـد منهجـا مهما للبحث، لا يقوم النّحو إلاّ به؛ لأهميته الكبرى في بناء القواعد ودراسة اللّغة، وهـو

[1]- تمام حسان، الأصول، د ط. الدار البيضاء: 1991، دار الثقافة، ص 174-178.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط1. دمشق: 1957، دار الفكر للطّباعة، ص 89.

[3]- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 91.

[4]- السيوطي، الاقتراح، ص 86.

[5]- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحوين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 القـاهرة: 1984، دار المعارف، ص 25.

[6]- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 107.

أفضل وسيلة لتوسيع نطاقها؛ بل هو الذي بثّ فيها النّمو والحياة، فلولا القياس لكانت اللّغة جامدة، وما استطاعت أن تحافظ على استمرارها وشبابها؛ ولذلك عد ابن الأنباري كلّ من لا يعرف القياس لا يعرف النّحو، فلا يمكن بأي حال إنكاره، يقول: (اعلم أن إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأن النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حـده: النّحـو علـم بالمقـاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا يعلم أحد مـن العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة؛ وذلك أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال العربي: **كَتَبَ زيـد** فإنّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كلّ اسم مسمى نحو: **عمرو، وبِشْر، وأَزدشير،** إلى مـا لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال)[1] ثم يقول: (...وإذا بطل أن يكون النّحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا، والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسـيرة محفوظـة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتُصر على ما ورد في النّقـل مـن الاستعمال؛ لأدى ذلك إلى ما لا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعـاني لا يمكن التعبير عنها لعـدم النّقل وذلك مناف لحكمة الوضع؛ ولذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا)[2]. علما أن القياس اتّسع على يد المدرسة البصرية، يقول دي بـور: (جعل نحاة البصرة للقياس شأنا كبيرا في الأحكام المتعلّقة بالنّحو)[3]، حتى أُطلـق عليهـا مدرسة القياس، وأصبح السمة البارزة المميزة لها.

أركان القياس: يقول ابن الأنباري:(ولا بد لكلّ قياس من أربعة أشياء: **أصـل** (المقـيس عليه) **وفرع** (المقيس) **وعلّة وحكم،** وذلك مثل أن تُركّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا علـى الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلّة الجامعة هـي الإسنـاد والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النّحـو كـلّ قياس من أقيسة النّحو)[4] يجب أن لا تخرج عن هذه الأركان ليكون القياس صحيحا.

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 60.

[2]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص 24.

[3]- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص 134.

[4]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

- الأصل والفرع (المقيس عليه، والمقيس): ويراد بالأصل هنا ما له صورة بنيوية أخرى مقابلة نسميها الفرع؛ ومثاله أنّك إذا سمعت **قام زيد**؛ جاز لك أن تقيس **عمرو** على زيد في الفاعلية، فتقول: **قام عمرو**، فالمقيس عليه وهو **زيد** أصل، والمقيس وهو **عمرو** فرع يقابل الصورة البنيوية الموجودة بالقوة والفعل وهي البنية الأصل، وعلى هـذا المعنـى أُطلـق مصطلح الأصل والفرع، ويدعم هذا ما جاء في الاقتراح أثناء الحـديث عـن جـواز تعـدد المقيس عليه (اختُلف هل يجوز تعدد الأصول المقـيس عليهـا لفـرع واحـد؟ والأصح: نعم، ومن أمثلة ذلك: **أي** في الاستفهام والشّرط)[1] وربمـا يرجـع أصـل هـذا الاصطلاح بهذا المعنى إلى محاكاة النّحويين مصطلحات الفقهاء الأصوليين الذين يسمون النّص (القرآن والسنّة) والإجمـاع المقيس عليهما أصلاً، على (أن يكون الأصل معلومـا بنص أو إجماع)[2]. فكـذلك في النّحو؛ أي من كلام العرب الفصحاء أو إجمـاع النّحـاة. ولعلّ أول من تحدث عن فكرة الأصل والفرع هو الإمام الخليل بـن أحمـد الفراهيـدي والهدف من هذه الفكرة إرجاع اللّغة إلى صورتها المثالية التي يظن الخليل أنّهـا كانـت عليها قبل أن يشُذّ منها شيء، وما يشير إلى معرفة الخليل بفرضية الأصل والفرع هـي تلك الشّواهد المطّردة ومنها: (قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحقّ للإعـراب من الكلام الأسماء والمستحقّ للبناء هو الأفعال والحروف)[3] هذا هو الأصـــل.

وقد اختلف النّحاة في **الأصل** (المقيس عليه) فالبصريون لا يقيسون إلاّ على الكثيـر وقد اشترط السيوطي ألاّ يكون شاذّا خارجا عن سنن القياس[4]، والأمر هنا ليس متعلّقا بقلّة الشّواهد أو كثرتها، وإنّما بصوابها واستقامتها، يقول ابن جنّي: (قد يقلّ الشّيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلاّ أنّه ليس بقياس، فمثل القليل المقيس؛ فهو قولهم في النّسب إلـى **شنوءة: شـنَئي**، ولك أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قتَبِي، وإلى ركوبة: ركَبِي، وإلـى

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص 44.

[2] - أبو حامد محمد بن محمد الطّوسي، المستصفى في علم الأصول ، تح: سـليمان الأشـقر، د ط. بيـروت: 1997، مؤسسة الرسالة، ج2، ص 372.

[3] - خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحـديث، ط1. عمـان: 2007، دار المسيرة، ص 47.

[4] - السيوطي، الاقتراح، ص 61.

حلوبة: حلَبِي قياسا على شنَئِي)[1] وقد قال في الكثير الذي لا يقاس عليه: (وأما ما هو أكثر من باب شنئي فإنّه عند سيبويه ضعيف في القياس، فالصواب الاستقامة في النّسـب إلـى قريش، وثقيف، وسليم هي التي جعلت سيبويه يقول بضعف القياس فيما سمع من قـولهم: قرشي، وثقفي وسلمي، لأن القياس عنده يأباه)[2] فالقياس عند البصريين لا يكون إلاّ علـى الكثير المطّرد من كلام العرب، فكان الخليل بن أحمد لا يقيس على القليل النّـادر؛ بـل يضعه تحت قاعدة **يحفظ ولا يقاس عليه،** وكذلك سيبويه الذي كـان لا يقـيس إلاّ علـى الكثير، رغم أنّه يعتمد على القياس كثيرا، وإن كان قد قاس على القليل النّادر كما رأينـا ذلك في شنوءة فهو يصرح بقوله: (فلا ينبغي لك أن تقيس على الشّاذّ المنكر في القياس)[3] وقد اتّبع كثير من المتأخّرين طريقة سيبويه في ذلك مثل المبرد، وابن السراج، والفارسي وابن جنّي الذي عقد بابا في هذه المسألة في كتابه الخصائص سماه بـ **الاطّراد والشّـذوذ** وهو ما سنعرض له بعد الحديث عن العلّة والتّعليل.

- العلّـة: العلّة في اللّغة: السبب الطّبيعي للأشياء، جـاء في لسان العـرب: وهذا علّـة لهذا؛ أي سبب له[4]، وفي الاصطلاح: هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه؛ أي العلاقـة التي تربط بينهما، سواء أكانت علاقة تماثل أم تشابه أم اطّراد أم تضاد، فتسوغ إعطـاء المقيس حكم المقيس عليه، فهي إذن أهم أركان القياس الذي يأخذ مصداقيته منها، أو هي: (تفسير الظواهر اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه)[5] ومنها **التّعليل**: وهو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية، ويشمل مجموعة مـن المعاني الاصطلاحية منها:

أ) إيجاد القرينة اللّغوية أو المعنوية أو المقامية التي تقود إلى معرفة الحكم النّحوي؛ لأنّها سبب في إعطاء المحكوم عليه هذا الحكم، وبدونها لا يستحقّه؛

---

[1]- ابن جنّي، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيروت:2001، دار الكتب العلمية، ج1، ص 326.

[2]- المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي، ص 141.

[3]- السابق، ص 141.

[4]- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت:1990، دار صادر، مادة ع لّ ل، باب اللاّم، فصل العين.

[5]- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 108.

ب) بيان السبب الحقيقي الذي جعل العرب يضعون ظاهرة لغوية معينة؛
ج) إيراد الجامع بين المحمول والمحمول عليه الذي جعل المحمول مستحقّا لحكم المحمول عليه؛
د) تعليل تسمية المصطلحات النّحوية بأسمائها.

- **الاستنباط**: المقصود به استنتاج قاعدة بعد إجراء القياس عليها، وهو أولى وظائف القياس ومن أمثلة ذلك: استنتاج النّحاة قاعدة **اسم لا النّافية للجنس** مبنيا؛ بعدما قاسوه على المركّب المزجي **خمسة عشر**، فالمقيس هو **لا رجل**، والمقيس عليه هو **خمسة عشر** والحكم هو **البناء على الفتح**، والعلّة الجامعة بين **الأصل والفرع** هي أن أصل **خمسة عشرة** هو **خمسة وعشرة**؛ لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن حذفت الواو لفظا وبقي معناها، ثم ركّب الجزءان تركيبا مزجيا، وأدى ذلك إلى حذف علامة التّأنيث من الجزء الثّاني اكتفاء بها في الجزء الأول، وإذا عدنا إلى الفرع **لا رجل** فأصلها **لا من رجل** فـ **من** زائدة ولكنّها حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل، وبقي معناها، ثم ركّبت **لا مع رجل** كما ركّبت **خمسة مع عشرة**، وإذا رأينا أن المقيس عليه ذو حكم مستقر ثابت وجدنا أن المقيس بحاجة إلى حكم، فلما جرى القياس على **خمسة عشر** وضعت القاعدة وحكمها.

- **الاطّراد والشّذوذ:**

تعريف: أصل موضع (ط ر د) في كلام العرب: التّتابع والاستمرار[1]، ومن ذلك طردت الطّريدة؛ إذا أتبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، ألا ترى أن هناك كرا وفرا، فكلّ يطرد صاحبه، ومنه المطرد؛ وهو رمح قصير يطرد به الوحش واطّرد الجدول؛ إذا تتابع ماؤه بالريح، أنشد بعضهم لأعرابي:

مالَكَ لاَ تَذكر أَو تَزور ... بيضاء بين جانبيها نُور

تَمشي كَما يطرِد الغَدير

ومنه أيضا قول قيس بن الخطيم الأنصاري: أَتَعرِفُ رسما كَاطراد المذَاهبِ

ومنه قول أخر:

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة ط ر د، باب اللام، فصل العين.

سيكْفيك الإلَه ومنْسمات   كَجنْدلَ لُبن تَطرِد الصلالا

ويريد التّتابع إلى الأراضين الممطورة، لتشـرب منها، فهي تسرع وتستمر إليها.

أما موضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التّفرق والتّفرد، ومن ذلك قول امرئ القيس:

يتْركْن شُذان الحصى جوافلا

أي ما تطاير وتهافت منه، وشذّ الشّيء يشذّ شذوذا، وأشذذته أنا، وشذذته أيضـا، أشُـذّه (بالضم) لا غير، وأباها الأصمعي فقال: لا أعرف إلاّ شاذّا؛ أي متفرقا، وجمع شاذّ: شُذّاذ وقال: كبعض من مر من الشذاذ[1]. هذا هو أصل هذين الموضعين في اللّغة، ثم قيل ذلـك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل النّحاة وأهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق مـا عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما وبهذا يكون الاطّراد ما وافق القاعدة النّحوية واستمر عليها، وما خالف القاعدة فهو شاذّ.

ثم إن الكلام في الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب:

1) **مطّرد في القياس والاستعمال جميعا**: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابـة المنوبـة ونحو ذلك: **قام زيد**، و **ضربتُ عمرا**، و **مررتُ بسعيد**.

2) **مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال:** ونحـو ذلك الماضي من، **يذَر** و **يدع**، فهو **وذر** و **ودع**، وكذلك قولهم: مكان **مبقل**، هذا هو القياس، والأكثر في السماع مكان **باقـل** والأول مسموع أيضا، قال أبو دؤاد: يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال دؤاد:

أَعاشَني بعدك مكان مبقلُ   آَكُلُ من حوذَانه وأَنْسلُ[2]

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب **حيلة ومحالة**: مكان مبقل، ومما يقـوى فـي القيـاس ويضعف في الاستعمال: مفعول **عسى** اسما صريحا؛ كقولك: عسى زيد **قائما**، أو **قيامـا** هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنـا وذلك قولهـم: **عسى زيد أن يقـوم**، وقوله تعـالى: ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ القلم 32. وقد جاء عنهم شيء من الأول، أنشد أبو علي:

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، مادة ش ذ ذ، باب الشين، فصل الذال.

[2] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 38.

أَكْثَرتَ في العذْل ملحا دائِما   لاَ تَعذلاَ إِنني عسيتُ **صائِما**

ومنه المثل السائر: عسى الغُوير **أَبؤُسا**[1].

3) **المطّرد في الاستعمال الشّاذّ في القياس**: نحو قولهم: **أَخْوص** الرمـث، **واستصـوب** الأمر أخبر أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بـن يحيى قـال: يقـال: **استصوبت** الأمر ولا يقال: **استصبته**، ومنه **استحوذ**، **وأغيلت** المرأة؛ إذا أرضعت ابنهـا وهـي حامل.

4) **شاذّ في القياس والاستعمال جميعا:** وهو كتتميم **مفعول** فيما **عينه واو** نحـو: ثـوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فَرس مقْوود، ورجل معوود من مرضه كلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا يرد غيره إليـه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه، إلاّ على وجه الحكاية[2].

ثم إن الشّيء إذا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس فلا بد من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، فيجب ههنا تقديم السماع عن القياس؛ لأنّه ما نطقت به العرب، لكنّه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غيره، فإذا سمع أحد: استحوذ، واستصوب، يجـب عليـه أن يؤديهمـا بحالهما ولا يتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في **استقام**: **استقـوم** ولا في استساغ: استسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في أعاد: أعود، لو لم يسمع شيء من ذلك قياسا على قولهم: أخوص الرمث، فإن كان الشّيء شاذا في السماع مطّردا فـي القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب فـي أمثالـه ومن ذلك امتناعك من **وذر**، و **ودع**؛ لأن العرب لم يقولوهما ولا ظير فـي أن تسـتعمل نظيرهما على وزن **وعد** لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود:

لَيتَ شَعرِي عن خَليلَي ما الذي   غَالَه في الحب حتى **ودعه**

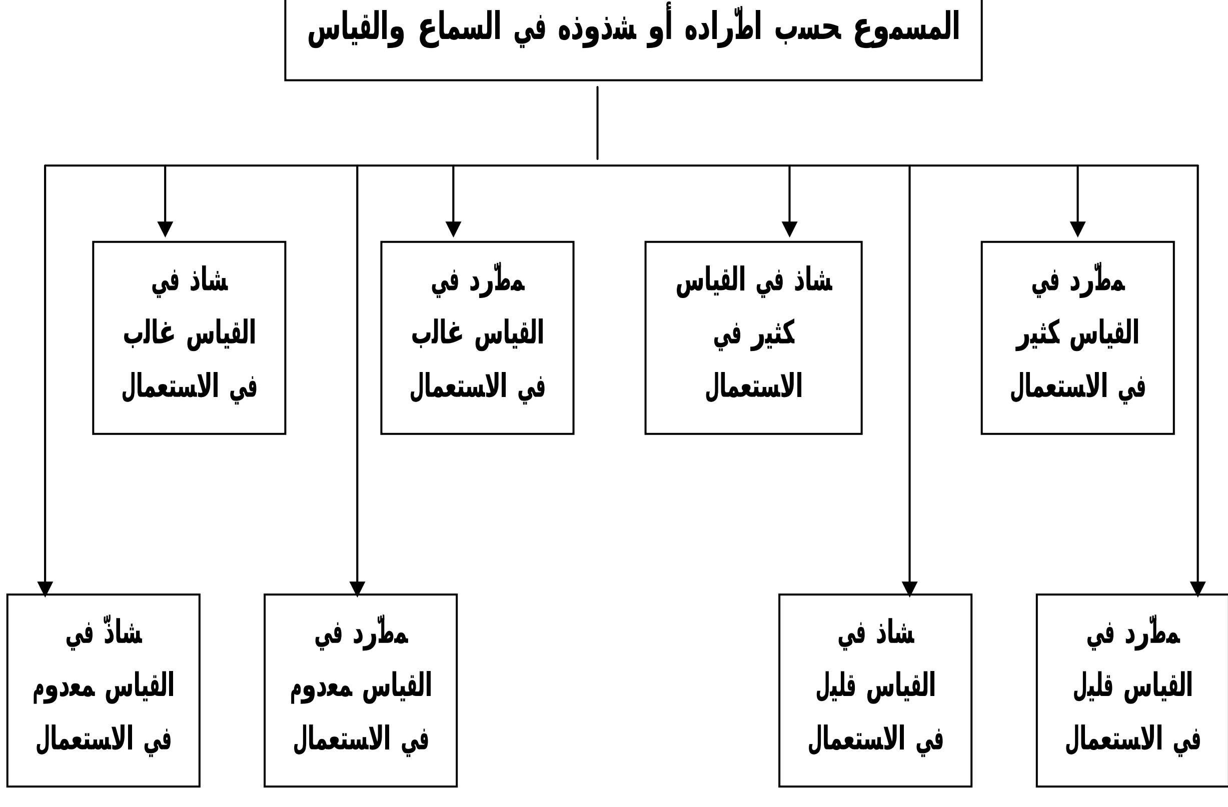
يقول ابن جنّي: (هو شاذّ، ومنه أيضا قراءة بعضهم قوله تعـالى: ﮋ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﮊ الضـحى03. بتخفيف الدال؛ فأما قولهم: **ودع الشّيء**، يدع؛ إذا سكن فاتّـدع، فمسـموع

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 139.

[2]- السابق، ج1، ص139-140.

متّبع...)[1] كالذي يحكى عن معاوية أنّه قال:(خير المجالس ما سافر فيه البصر، واتّـدع فيه البدن) ومن ذلك قول العرب : **أَقَائِم أَخَوَاك أَم قَاعدان**، هذا كلامهم، والقياس يوجـب أن تقول: **أقائم أخواك أم قاعدان هما**، إلاّ أن العـرب لا تقولـه إلاّ (قاعـدان)، فتصـل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى[2]، واستنادا على ما سبق ذكره يمكـن تفصيل ظاهرة الاطّراد والشّذوذ في الشّكل التالي:



الشّكل 04.

- ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب: وهذا الحكم مهـم جـدا؛ حيـث أورد صاحب الاقتراح سؤالا عن الفرع (المقيس) يتساءل فيه هل يوصف بأنّه من كلام العرب

---

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص140.

[2] - السابق، ج1، ص141.

أم لا، ثم يورد قول المازني كجواب لذلك؛ حيث يقول:(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب قال: ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنّـما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيد، أجزت: ظـرف بشـر، وكـرم خالد)[1]. ويقول ابـن جنّي:(من قوة القياس عندهم اعتقاد النّحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)[2] نحو قولك في بناء مثل **ضرب** من **جعفر**: **ضربب**، وهذا من كلام العرب.

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 70.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 153.

المبحث الثالث: أصول أخرى:

1) الاستصحاب: يراد بالاستصحاب: الاستدلال بالأصول المثالية إذا لم يوجد دليل من السماع أو القياس، أو (هو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النّقل عن الأصل، وهو معتبر؛ كبقاء الأسماء على الإعراب، والأفعال على البناء، حتّى يوجد النّاقل)[1] أو (هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقّه في الأصل، عند عدم دليل النّقل عن الأصل)[2] وهذا يعني أن تُراعى الأصول في استنباط الأحكام النّحوية، إلاّ إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللّفظ من الأصل المعروف له، ومثاله أنّك تستخدم الفعل **ذهب** في نُطقك وكتابتك دالاّ على الزمان والحدث؛ لأن الأصل في الأفعال أن تدلّ على الزمان والحدث؛ فإن قيل لك: لماذا استخدمته دالاّ على الزمان والحدث؟ قلت في جوابك:(إن من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل)[3] وقد انتقل الاستصحاب من الفقه إلى النّحو، فجاء عند النّحويين قريبا من معناه الفقهي؛ إذ (إن الأحكام السمعية لا تُدرك بالعقل، لكن دلّ العقل على براءة الذّمة عن الواجبات، وسقوط الحرج عن الخلق في الحركات والسكنات، قبل بعثة الرسل عليهم السلام، وتأييدهم بالمعجزات، وانتفاء الأحكام معلوم بدليل العقل قبل ورود السمع فإذا ورد نبي أوجب خمس صلوات، فتبقى الصلاة السادسة غير واجبة، لا بتصريح النّبي بنفيها لكن كان وجوبها منتفيا؛ إذ لا مثبت للوجوب، فبقي على النّفي الأصلي؛ لأن نطقه بالإيجاب قاصر على الخمس، فبقي على النّفي في حقّ السادسة، وكأن السمع لم يرِد)[4].

ومن خلال هذين التّعريفين لاستصحاب الحال في الاصطلاحين النّحوي والفقهي، يتبين لنا أن الفارق بين الاستصحاب في النّحو والاستصحاب في الفقه يكمن في كون النّحوي يستدلّ بأصول مثالية لها وجود في اللّغة، على خلاف الأصولي الذي لا يستصحب إلاّ ما لم يرِد فيه نص ولم يصح إلحاقه بغيره بالقياس، ومنه أيضا ما رد به أبو البركات الأنباري على الكوفيين - بلسان نحاة البصرة- في قولهم: إن **إن الشّرطية** تقع أحيانا

---

[1] - الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللّغوي، ص 107.

[2] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت:1971، ص 46.

[3] - أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الشّاوي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1. بغداد: 1990، دار الأنبار، ص 97.

[4] - الغزالي، المستصفى، ج1، ص 377.

بمعنى **إذ الظرفية**؛ إذ يقول: (أجمعنا على أن الأصل في **إن** أن تكون **شرطا**، والأصل في **إذ** أن تكون **ظرفا**، والأصل في الحرف أن يكون دالاّ على ما وضع له في الأصل، فمـن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنـا بإقامـة الدليل، ولا دليل لهم على ما ذهبوا إليه)[1] غير أنّه على الـرغم مـن اعتمـاد النّحـويين البصريين هذا الدليل خاصة في مواضع كثيرة (نجدهم يزرون به، ويعدونه مـن الأدلّـة الضعيفة؛ بل إنّهم يجعلونه من أضعف الأدلّة)[2] ويمنعون التّمسك به إذا وجِد دليل غيره.

2) الاستحسان: اختلف العلماء في الأخذ به (فذهب بعضهم إلى أنّه غير مأخوذ به؛ لمـا فيه من التّحكّم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنّه مأخوذ به، واختلفوا فيه، فمنهم مـن قال: هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلّة؛ فمثال ترك قياس الأصول: مذهب من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لسـلامته مـن العوامـل النّاصـبة والجازمة وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله؛ فإنّه أيضا مخالف لقياس الأصول لأن الزائد جزء من الفعل المضارع... وإذا كان الزائد جزءاً منه، فالأصول تدلّ على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وألاّ يكون جزءا منه)[3] وقال ابن جنّي فـي الخصائص: (باب في الاستحسان: وجِماعه أن علّته ضعيفة غير مسـتحكمة، إلاّ أن فيـه ضربا من الاتّساع والتّصرف، من ذلك تركك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحـو قولهم: الفتوى، والبقوى، والتّقوى، والشّروى، ونحو ذلك، ألا ترى أنّهم قلبوا اليـاء هنـا واوا من غير استحكام علّة، أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة)[4] ومنه نفهم أن الاستحسان عند النّحاة على نوعين:

النّوع الأول: مجرد رغبة في استعمال ظاهرة شاذّة تخالف بابا مطّردا، بحجة قياسها على ظاهرة بعيدة القرابة منها، وكان الأولى أن تقاس على نظيراتها في ذلك الباب؛ ومثال ذلك ما ذكره ابن جنّي سابقا من أن العرب قالت: **الفتوى**، فقلبت الياء التي هي لام الكلمة واوا

1- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين، تح: محمد محيي الدين عبـد الحميد، د ط. بيروت: 1993، المكتبة العصرية، ص420.

2- ابن الأنباري، لمع الأدلّة، ص 142.

3- الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 110.

4- ابن جنّي، الخصائص ج1، ص 133-134.

للتّفرقة بين الاسم وصفته **الفتيا**، التي تحافظ على الياء الأصلية، وعلّة التّفرقة هذه ليست مقنعة في رأي ابن جنّي؛ بل كان الأجدر أن تبقى الياء في الاسم فيقال: **الفُتيا** قياسا على قاعدة وجوب إبقاء الحروف الأصلية ما دام بقاؤها لا يؤدي الثّقل.

النوع الثّاني: وهو أن كون الاستحسان بمعنى تعليل ظاهرة لغوية تعليلا غير مقبول عند أكثر النّحاة؛ كأن يقول نحوي:(إنّما جمعت **أرض** على **أرضون؛** لأن أصل أرض هو **أرضة**، لكن العرب حذفوا التّاء فقالوا: **أرض**، وأرادوا أن يعوضوا ما حذفوه فقالوا في الجمع: **أرضون** فنرد على تعليله هذا بقولنا: إن هذا يتناقض مع كلمات مثل: **شمس، دار قدر**، فهذه الكلمات أصلها: **شمسة، دارة، قدرة**، ولكنّها مع هذا لا يجوز جمعها على **الواو والنّون** كما تُجمع **أرضون**)[1] والاستحسان مأخوذ أيضا من الفقه، ويسمى **قياس الأدون** (وهو أن يكون الفرع فيه أضعف في علّة الحكم من الأصل؛ أي إنّه أقلّ ارتباطا بالحكم من الأصل؛ كقياس التّفّاح على البر بجامع الطّعم في كل منهما، ليثبت فيه حرمة التفاضل كما ثبت في البر، ومثل إلحاق النّبيذ بالخمر في تحريم الشّرب وإيجاد الحد)[2] ومعنى هذا أن الاستحسان في الفقه يعني أن يجتهد الفقيه في إعطاء فرع غير منصوص على حكمه الحكم الذي للأصل المنصوص عليه لظنّه أن العلّة الجامعة بينهما واحدة، رغم أنّها علّة قد لا يقبلها غيره من الفقهاء المجتهدين؛ لعدم كونها علّة تتقبلها العقول، والجامع بين الاستحسان الفقهي والاستحسان النّحوي أن كلا منهما يشتمل على علّة خفية، لا يتّفق عليها كلّ النّحاة ولا كلّ الفقهاء؛ وأما الفارق بينهما فهو أن استحسان النحاة له نوعان: أحدهما قياس خفي والثاني تعليل خفي؛ وأما استحسان الفقهاء فليس إلاّ قياسا خفيا.

3) الاستدلال بالسبر والتّقسيم: وهو استدلال عقلي، ويعني أن تصل إلى الحكم المناسب بعد استبعاد سائر الأحكام المشتبهة به[3]، ومثال ذلك أن **نعم و بئس** يشتبه أن تكونا اسمين،أو فعلين أو حرفين، فإذا اختبرنا هذه التقسيمات وجدنا أنّهما ليستا حرفين؛ لدخول تاء التّأنيث عليهما في مثل: **نعمت المرأة هند**، والحرف لا يدخل على الحرف، فلم يبقَ إلاّ

---

[1]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 134.

[2]- الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللّغوي، ص 111.

[3]- أبو البقاء عبد ا بن الحسين العكبري البغدادي، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د ط. بيروت: 1986، دار الغرب، ص 275-276.

أن تكونا اسمين، أو فعلين فإذا اختبرنا اسميتهما وجدنا أنّهما ليستا اسـمين؛ لإمكـان أن ترفعا فاعلين وتدلاّ على حدث فيقال: **نَعِم زيد و بئِس عمرو**، فلا يبقى إلاّ أنّهمـا فعـلان ماضيان.

4) الاستدلال بالأولى: وهو استدلال بقياس الأولى على غير الأولى، ومثالـه أن يقـول النّحوي: **إن نائب الفاعل مرفوع؛ لأنّه يقبل الإسناد،** فتقول بالبداهة: إن **الفاعـل يرفـع أيضا** لأنّه يقبل الإسناد كنائب الفاعل؛ بل إنّه أولى بالرفع؛ لأن الرفع في عـرف النّحـاة للأقوى والفاعل أقوى من نائب الفاعل الذي يدلّ معناه على المفعول به، وقد كان ينبغـي أن يوضع هذا النوع من الدليل ضمن دليل القياس؛ لأنّه صورة من صور القياس النحوي.

وقياس الأولى كغيره من المصطلحات والمباحث الأصولية موجود في الفقـه أيضـا وهـو (أن يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل لقوة العلّة فيه)[1] مثل: قياس ضـرب الوالدين على التأفّف منهما بجامع الإيذاء، فإن الضرب أولى بالتّحريم من التـأفّف لشـدة الإيذاء فيه، فإذا كان التأفّف منهي عنه بالنّص، فأولى بالنّهي عنه الضرب.

5) الاستدلال ببيان العلّة: ومعناه أن يبقى الحكم ببقاء العلّة الموجبة له، وأن يزول بزوالها وهو أمر بدهي؛ إذ إن أية ظاهرة نحوية لا بد أن تستمر على حالها إذا بقيـت شـروطها ومواصفاتها كما هي، وأن تتغير إذا تغيرت بتأثير غيرها، فكلمة **عمرو** ستظلّ مصـروفة في الإعراب ما دامت تدلّ على علَم من أعلام الرجال، أما إذا سميت امرأة باسم **عمـرو** فإنّه جاز منعها من الصرف[2]، ويسمى بقاء العلّة مع الحكم بالطّرد، ويسمى انتفاء الحكـم لانتفاء العلّة بالعكس، وفـي هذا أمثلة كثيرة، وهذا الاستدلال ببيان العلّة ليس نوعا مـن التعليل؛ بل هو استدلال عقلي يستدلّ على حقّ المحكوم عليه في الحكم ببقاء العلّة التـي أوجبت له هذا الحكم.

6) الاستدلال بعدم الدليل في الشّيء على نفيه: وذلك مثل (أن يستدلّ على نفي أن أقسام الكلام أربعة، أو نفي أن أنواع الإعراب خمسة، فيقول: لو كان أقسام الكلـام أربعـة، أو

[1]- الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللّغوي، ص 109.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص 242.

أنواع الإعراب خمسة، لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل؛ لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص)[1] وهو في الحقيقة نتيجة للاستقراء الذي يدخل ضمن دليل السماع.

7) **الاستدلال بالعكس:** وهو استدلال عقلي، ومثالـه أن البصـريين ردوا رأي الكـوفيين القائل: إن الظرف الواقع خبرا؛ نحو: **زيد أمامك**، منصوب بعامل معنوي اسمه الخـلاف ويستدلّ البصريون على خطأ رأيهم بالاستدلال بالعكس، وهو أن الخلاف في معناه اللّغوي يتم بين طرفين؛ لأنّه مأخوذ من الفعل خالف الذي هو من أفعال المشـاركة، فـإذا كـان الكوفيون يعتقدون أن **زيدا** هو الذي نصب **أمام** لمخالفته في الحركة الإعرابية؛ فـلا بـد أيضا أن ينصب **أمام** زيدا؛ لأنّه خالفه أيضا، والخلاف يكون بفعل واشتراك الاثنين[2].

8) **الاستدلال بالنّظير أو عدمه:** وهو نوع من الحمل، وكان ينبغي أن يضيف النّحاة هـذا الدليل إلى دليل القياس، ويعني الاستدلال بالنظير أنّه إذا واجهتك ظاهرة لغوية غريبـة لا تعرف حكمها، أو أعطاك أحدهم حكما على ظاهرة غريبة، فإن السبيل إلى معرفة الحكـم الصحيح على تلك الظاهرة هو النّظر إلى ما يماثل تلك الظاهرة من أمثلة لغوية؛ فإذا وجد لها نظير قيست عليه وأُعطيت حكمه وإلاّ فلا، ومثال ذلك أن يقول لك نحوي: إن العامل الذي يرفع الفعل المضارع هو **السين** و **سوف**؛ فإنّك تجيبه بأن **السين** و **سـوف** تـدخل عليهما اللاّم كما في قولنا: **لسوف تعلم من المجتهد**، والذي نعرفه أنّه لا يوجد عامل فـي اللّغة العربية من العوامل المؤثّرة على الأفعال تدخل عليه اللام؛ لذا لا يصح أن نقول: إن **السين** و **سوف** ترفعان الفعل المضارع[3]، وهنا نكون قد حكمنا على قول النحوي بالخطـأ لعدم وجود نظير آخر من العوامل تدخل عليه اللام.

9) **الاستدلال بالباقي:** وهو كذلك من الاستصحاب؛ ومثاله: (الدليل يقتضي ألاّ يدخل الفعلَ شيء من الإعراب، لكون الأصل فيه البناء لعدم العلّة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلّة اقتضت ذلك، فبقي الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع)[4]. والملاحظ أن أصول النحو عند البصريين قد أسسـت

---

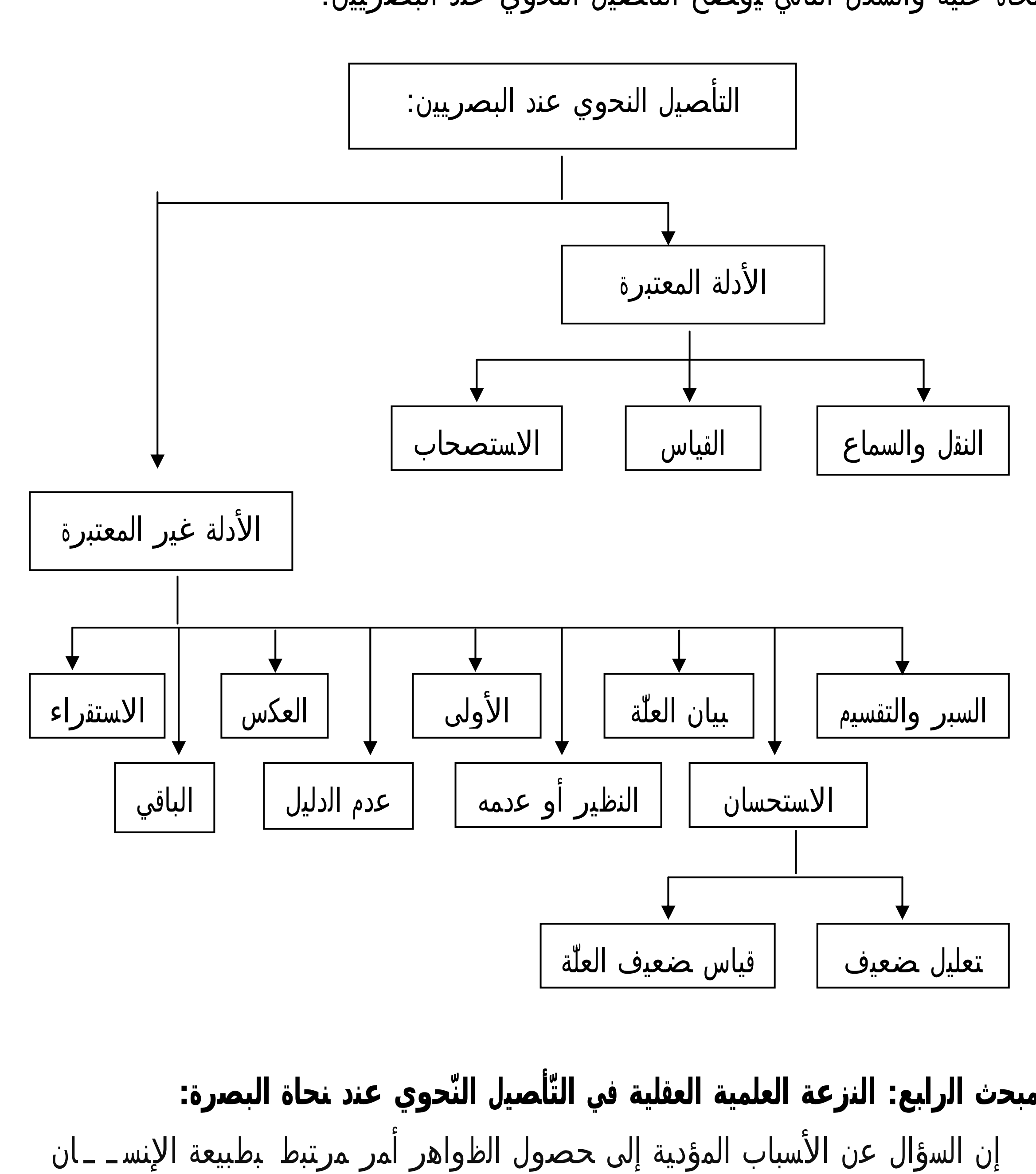
[1]- ابن الأنباري، لمع الأدلّة، ص 142.

[2]- الشاوي، ارتقاء السيادة، ص 99.

[3]- ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 197.

[4]- الشّاوي، ارتقاء السيادة، ص 103.

للتأصيل النحوي للنّحو العربي، كما أن الأدلّة عندهم منهـا مـا هـو معتبـر كالسـماع والاستقراء والقياس والاستصحاب، ومنها ما هو غير معتبر وثانوي؛ إذ لم يتّفـق أكثـر النحاة عليه والشّكل التالي يوضح التأصيل النحوي عند البصريين:



المبحث الرابع: النزعة العلمية العقلية في التّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة:

إن السؤال عن الأسباب المؤدية إلى حصول الظواهر أمر مرتبط بطبيعة الإنسـ ـان فهو يراقب الجزئيات، ويجمع المتشابه منها، ليضع القاعدة العلمية لها (وقد يكون التعليـل النحوي قديماً، ترتبط نشأته بوجود الحكم النحوي، وغرضه ضبط الظواهر بقواعد العلـم

وأحكامه)[1] والذين توسعوا في إيضاح مفهوم التعليل في النحو العربي بينوا أنه (بحث عن الأسباب الكامنة وراء حصول الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية، يوافـق القاعـدة ولا يناقضها، فيسوغها ويشرح بواعثها، وأهدافها، معتمداً على النصوص اللغوية المروية عن العرب)[2] وقد قسم النحاة العلل إلى ثلاثة أقسام: **العلل الأولى**، وسـماها بعضـهم **العلـل التعليمية**، **والعلل الثواني**، وسماها بعضهم **العلل القياسية**، **والعلـل الثوالـث**، وسـماها بعضهم **العلل الجدلية**؛ كما جاء في الإيضاح: (وعلل النّحو بعد ذلك ثلاثة أضرب: علـل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما العلل التّعليمية فهي التي يتوصل بها إلـى تعلّم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلامها منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك أنّا لما سمعنا: **قام زيد فهو قائم** ... عرفنا اسم الفاعل فقلنا: **ذهب فهو ذاهب**... وما أشبه ذلك... فمن هذا النّوع من العلل قولنا: **إن زيدا قائم؛** فإن قيل: بم نصبتم **زيدا**؟ قلنا: بـ **إن؛** لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنّا كذلك علمناه ونعلمـه... فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، وبه ضبط كلام العرب. وأما العلل القياسية فأن يقال لمن قال: نصبتُ **زيدا** بـ **إن**: ولِم وجب أن تنصب **إن** الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأُعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله؛ نحو: **ضرب أخاك محمد** ... وأما العلّة الجدلية النّظرية: فكـلّ ما يعتلّ به في باب **إن** بعد هذا؛ مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ ...)[3] والملاحظ من قول الزجاجي أن العلل التّعليمية ما هي إلاّ قرائن أو أسباب مباشرة، تقوم بتفسير الواقع اللّغوي، وتكون تابعـة لـه (وهـي بهـذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللّغوية والقواعد النّحوية؛ إذ يـتم فيهـا تحديد الوظائف النّحوية؛ أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفـردات حـين يـتم تركيبها في جمل وأساليب، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللّغوي؛ بلـه اعتبـاره

---

[1]- مازن المبارك، النحو العربي، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDF، ص 51.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1. بيروت: 1973، مطابع دار القلم، ص 167.

[3]- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبـارك، ط5. بيـروت: 1986، دار النفائس، ص 64-65.

أساسا واجب المراعاة والاحترام)[1] وقد سميت تعليمية؛ لأن الغرض منها الاستعانة بها كعلامات لتعرف القاعدة النّحوية لدى الطّلاّب؛ إذ إنّها تعلّل لنا الأحكام الإعرابية، كرفع الاسم؛ لأنّه مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائب عن الفاعل أو اسم كان أو خبر إن أو صفة لاسم مرفوع أو توكيد لاسم مرفوع أو بدل من اسم مرفوع أو معطوف على اسم مرفوع، ونصب الاسم؛ لأنّه مفعول به أو حال أو تمييز أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو مفعول معه، أو صفة لاسم منصوب أو بدل من الاسم المنصوب أو توكيد له أو معطوف عليه، أو اسم للحرف المشبه بالفعل، أو خبر لكان. وجر الاسم؛ لأنه مضاف إليه أو مجرور بحرف الجر. كما تعلّل لنا أحوال إعراب الجمل، فالجمل التي لها محل من الإعراب تكون في محل رفع؛ لأنها خبر للمبتدأ، أو خبر للحرف المشبه بالفعل، أو صفة للاسم المرفوع، أو تابعة لجملة في محل رفع. وفي محل نصب؛ لأنها مفعول به، أو خبر كان وأخواتها، أو حال، أو صفة لاسم منصوب، أو تابعة لجملة في محل نصب. وفي محل جرٍ؛ لأنّها مضاف إليه بعد الظرف، أو صفة للاسم المجرور، أو تابعة لجملة محلها الجر. وفي محل جزم؛ لأنها جواب شرط جازم مقترن بالفاء أو بإذا الفجائية. والجمل التي لا محل لها من الإعراب علتها أنها ابتدائية أو استئنافية أو مفسرة، أو صلة للموصول، أو جواب للقسم أو جواب شرط غير جازم، أو جازم غير مقترن بالفاء أو بإذا الفجائية، أو التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

إن ظاهرة التعليل في النحو العربي ضاربة الجذور، تعود إلى عهد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد (تعاورها النحاة الذين جاؤوا بعده بمفهومها التعليمي البسيط الذي يراد منه معرفة كلام العرب، بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور منه، لضبطه والاتساع به)[2] واستمرت الحال على هذا المنوال حتى نضجت العلة النحوية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكثرت واتسع نطاقها نتيجة لنضج الحركة العلمية التي واكبت تطور البحث النحوي عند العرب، ولم ينتج ذلك عن تأثر النحاة بالآثار الأجنبية -كما يزعم

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 189.

[2]- أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت: 1988، مؤسسة الرسالة، ج1، ص 35.

بعضهم- لأن العلوم الدينية والأدبية واللغوية والفكرية قد نضجت عند العرب المسلمين في هذه المرحلة (فقد جمعت الأحاديث النبوية الشريفة، وصنفت حسب أبـواب الفقه، وضبط الفقه، ودونت أحكامه على يد الأئمة الكبار وصنفت مفردات اللغة، ووضـعت المعـاجم العامة الشاملة)[1] واستوى علم الكلام على سوقه، وآتى أُكُله (نتيجة لما دار بـين الفـرق المختلفة من جدل طويل حول مسائل متعددة، مما أدى إلى صبغ العقل العربي بالصـبغة الجدلية ومرنه تمريناً واسعاً على دقة التعليل، والمهارة في استنباط المعاني ودقائقها. ولم يقتصر ذلك على مسائل العقيدة فحسب؛ بل وجه البحث اللغوي وجهات عديدة فيها نظـر وبحث ومناقشة)[2] هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى اتّساع أسلوب التعليل ونضجه في النحو العربي، ونضج التعليل يدلّ على اكتمال أصول النحو وفروعه، فتجلّى ذلك أثراً مدوناً في كتاب سيبويه؛ لأن التعليل الناضج يأتي بعد نضج البحث النّحوي، وعلى الرغم من النّضج الذي أصاب التّعليل النّحوي بقي مفهومه تعليمياً؛ أي بقيت علل النحـو أوائـل مرتبطـة بالواقع اللغوي ومسوغة له؛ لأنها تعتمد أساليب العرب في كلامها، وكثيراً مـا اقترنـت بالسماع لقولهم في نهاية التعليل (وهكذا سمعنا من العرب) فبدأ التّعليل يأخذ على يد النحاة – بعـد نضجه- صفة المنهج، وأكدوا ضرورته، وحثّوا على ملاحظته، ووسعوا نطاقـه، وتركوا باب الاجتهاد مفتوحاً في استنباطه لمن جاء بعـدهم، واتّسم تعليلهم بدقـة الفهـم لأسرار اللغة مفردة ومركبة، واعتمد على الركائز اللغوية بكثرة؛ مثل (دفع اللبس، وإيثار الخفة والفرار من الثقل، والتعويض، والخلاف، والمشابهة، وغلبة الكثرة، وطبيعة الشيء وحال المخاطب، ومراد المتكلم، ومراعاة الأصل، والعدل، والتوهم...)[3] فكـان قياسـهم (فطرياً في متناول الكثيرين، مستمداً من فَهم النص فهماً لا تكلّف فيه ولا صـنعة)[4] فلـم يتّسم تعليلهم بالتّجريدية والفلسفة والمنطق، ولم يكن عقلياً متعباً.

---

[1]- أمجد طرابلسي، نظرة تاريخية في حركـة التأليف عنـد العرب قديما وحديثا، ط5. الربـاط: 1986 دار قرطبة، ص 15.

[2]- سعد محمد الكردي، النحو العربي بين الأصالة والتأثّر، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDF، ص 53.

[3]- علي النّجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، ط1. مصر:1953، مكتبة النهضة، ص 163-164.

[4]- حسن عون، تطور الدرس النحوي، ط1. القاهرة:1980، معهد الدراسات العربية، ص 64.

ثم أُفرِدتْ - بعد سيبويه بقليل- كتب خاصة بالعلل، ومن الكتب الجامعة لها كتاب **الإيضاح في علل النحو** للزجاجي (ت311هـ) وقد جمع مؤلّفه فيه العلل النحوية التي عرفت حتّى عصره سواء ما اتّصل منها بالحدود وأحكام الإعراب، أو ما اتّصل منها بالفروض والظنون الجدلية، وفي العصر الحديث تحدث أستاذنا الدكتور مازن المبارك عن العلة النّحوية حديثاً رصيناً مفصلاً في كتابه **النحو العربي**، وذلك لما للعلّة من أهمية بالغة في النّحو العربي؛ حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالقياس النحوي الذي هو حمل غير المنقول على المنقول في الحكم لعلة جامعة؛ وذلك أنه **لا قياس بلا علة**؛ لذا بلغ الاهتمام بها غايته وبخاصة في كتاب الخصائص لابن جني الذي نظّر لها تنظيراً دقيقًا.

لقد تضافرت عدة أسباب أدت إلى نشوء التعليل في النحو العربي، والباحث في طبيعة تلك الأسباب يجد أنها تعليمية أو تكاد أن تكون تعليمية؛ مثل تسويغ قواعد التوجيه وتفسيرها، وتعليل حركات الإعراب (وكون العلّة ركناً من أركان القياس، ونضج الدرس النحوي واكتمال أصوله وفروعه في كتاب سيبويه، ورغبتهم في تعميق فهم الظواهر اللغوية والنحوية وإنجاح عملية التعليم، كلّ ذلك دفعهم إلى التعليل، وهذه الأسباب مجتمعة تدلّ كلّها على أن نشأة التّعليل ودوافعه كانت عربية إسلامية؛ نتيجة للظروف المحيطة بالبحث النّحوي عند العرب التي نشأ وترعرع فيها، وما هيأته من استجابات دينية وعاطفية وعلمية وراء الفكرة التي تعد السبب الأساس في نشأة التعليل النحوي، وسبباً رئيساً من أسباب استمراره؛ وتطوره دون أي تأثير غير عربي)[1] وهذا يعني أن عللهم كانت عربية الأصل والنّشأة، استقاها العرب من ذات أنفسهم وطبيعة لغتهم، ولم يأخذوها عن غيرهم من الأمم؛ بل كانت وليدة قرائحهم.

وعلى الرغم من كلّ هذا؛ فقد أبى بعض الباحثين إلاّ الادعاء بأن مبدأ التّعليل في النّحو العربي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية، أمثال جورجي زيدان، والدكتور محمد عيد وغيرهم، وهذا مجانب للصواب؛ لأن العلل منذ نشأتها في النحو العربي إلى أن نضجت على يد الخليل، وتجلّت أثراً مدوناً في كتاب سيبويه، كانت عللاً تعليمية بسيطة، تهدف إلى تعليم كلام العرب، ولم تتجاوز هذا المفهوم؛ ولذلك لم تكن فلسفية؛ بل كانت نابعة من ذات

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 162.

أنفس النحاة، ومرتبطة بطبيعة لغتهم، وهي صدى للحركة العلمية التـي قامـت عنـدهم بمظاهرها الدينية والأدبية واللغوية والفكرية، ولم تكن في عهد الخليل بن أحمد قد تُرجمت الكتب الفلسفية المنطقية؛ بل دخل المنطق اليوناني إلى البيئة العربية في القـرن الثالـث الهجري، ولم يؤثر في الثقافة العربية، ولم يستحكم بها إلاّ في نهاية القرن الهجري الثالث في حين عرفت ظواهر التعليل في النحو العربي -كما مر سابقاً- عند عبد ا بـن أبـي إسحاق الحضرمي، وأخذ ينمو بقوته الذّاتية، وليس بتأثير الفلسفة اليونانية، فمن أين لهم أن يطلعوا عليها قبل أن تترجم؟ أضف إلى ذلك أن التعليل أصلاً مأخوذ عن الأعراب، وهناك أدلّة تؤكد ذلك، على الرغم من أن العرب لم يبوحوا إلا بالقليل منه، ومن ذلك ما استدلّ به ابن جني نقلاً عن سيبويه: (وقال سيبويه: حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له: أَمـا بمكان كذا وكذا وجذٌ؟ فقال: بلى وجاذاً أراد أعرف بها وجاذاً، وقـال أيضـاً: وسـمعنا بعضهم يدعو على غنم رجلٍ، فقال: اللهم ضبعاً وذئباً، فقلنا له: ما أردتَ؟ فقـال: اللهـم اجمع فيها ضبعاً وذئباً، كلّهم يفسر ما ينوي، ثم عقّب على ذلك بقوله: فهذا تصريح مـنهم بما ندعيه عليهم وننسب إليهم)[1] ثم علق ابن جني على هذا وأمثاله من الظـواهر المعلّلـة بقوله: (أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا، وقاسـوا وتصـرفوا، أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة... فلا يهتاجوا هـم لمثلـه، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلـك ووقفهم على سمته وأَمته)[2] كلّ هذا وأشباهه يدلّ على أنّه وقّر في نفوس النحاة أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعلّلون بعض ما يقولون، ومـن ثـم جعل النحاة نص العربي على العلّة، أو إيماءه إليها مسلكاً من مسـالك العلـة، ويوضـح موقف النحاة من هذا قول سيبويه: (وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهـم يحـاولون بـه وجهاً)[3]. ولعل سيبويه في رأيه هذا قد تابع رأي أستاذه الخليل بن أحمد الذي سـئِلَ ذات مرة: (أعن العرب أَخَذتَ هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب: (إن العـرب نطقـت

---

[1] - ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 249.

[2] - السابق، ج1، ص 249-250.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.

على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، وإن لم ينْقَل ذلـك عنها)[1] فهذه العلل التي علّل بها النّحاة النّحو العربي بعيدة كلّ البعد عن التّعليل الفلسـفي لأنها تطّرد على كلام العرب، تقبلها النّفس، وينطوي الحس على الاعتراف بهـا، وهـي مواطئة للطباع، وهذا ما صرح به ابن جني بقوله: (ولسـت تجد شيئاً مما علّل به القـوم وجوه الإعراب إلاّ والنّفس تقبله، والحس منطوٍ على الاعتراف به... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطّباع)[2] و يؤيد موقف هؤلاء النحاة الآخذين بمبدأ التّعليل المرتبط بطبيعة اللّغـة علم اللّغة الحديث، وخصوصاً العلل التي تقوم على الخفّة والثّقل، وتدخل في نطاق قانون الاقتصاد اللغوي، كما يؤيد شطراً منها علم النّفس التّجريبي؛ وخصوصاً ما يقوم منها على مرتبة الأولوية في النّفس، والأصل والفرع وأحقية الأصل بالتّقدم على الفرع[3]، كما يؤيـد التّعليل بوجه خاص أصحاب مدرسة القواعد التّحويلية، فيرونه لتعميـق الفَهـم ويـرون حرمان البحث اللغوي منه محاباة للدقّة على حساب العمق في الفهم.

يتبين مما سبق أن العلل الأول في النحو العربي من الأهمية بمكان؛ لأنه يتم بموجبها معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور والمبني من كلام العرب، والاتّساع به، وهي علل بسيطة واضحة، عرفت في البحث النحوي عند العرب منذ عهد عبد ا بن أبي إسـحاق الحضرمي، واستمرت في أبحاث النحاة، وكثرت واتسع نطاقها عندما نضج البحث اللغوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، واكتملت أصوله وفروعه في كتاب سيبويه، وقد أصـابها شيء من التطور نتيجة لتطور الحركة العلمية عند العرب بمظهرهـا الفكـري والـديني واللغوي والأدبي، ولم ينتج ذلك عن تأثّر النّحاة بالفلسفة أو المنطق اليونانيين كما يـزعم بعضهم، والعلل التعليمية الأولى بأنواعها النحوية والصرفية والصوتية تعلّمنا كلام العرب وطرائقهم في النطق والتعبير دون أن تثقل كاهل النّحو العربي بشـيء خـارج عــن طبيعته -على عكس العلل الثواني والثوالث- ولذلك فهي علل بسيطة يمكن تبنّيهـا فـي صنع نحوٍ ميسرٍ لتعليم النّاشئة وطلاب العلم في مدارسنا وجامعاتنا، بطريقة خاليـة مـن

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح، ص 66/65.

[2] - ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 51.

[3] - منى إلياس، القياس في النحو، ط1. دمشق: 1985، دار الفكر، ص 47-53.

التعقيد والجدل والخلاف، تجعلهم يقدمون على دراسة النحو برغبة واندفاع، ونكون بذلك قد أدينا خدمة للغتنا وأبنائنا؛ كما أنّه لا يمكن التّخلي عن هذا النّوع من العلل؛ لأن التّخلي عنه يعني التّخلي عن معرفة كلام العرب ومعرفة إعرابه وضبطه والاتّساع في ذلك، مما يساعد على انتشار الكلام غير المعرب؛ فيؤدي إلى انتشار العامية في الأوساط العلمية وهذا أمر مازال الأمناء على هذه اللّغة يبذلون من ذات أنفسهم أبلغ الجهد لمنع حصوله.

إن طبيعة القياس نجدها عند المتكلّم الفصيح الذي يقوم بها بنفسه عفويا دون قصد منه أو تكلّف؛ وأما النّحوي فهو الذي يستكشف تلك العملية التي يقوم بها المتكلّم نفسه ويحلّلها، مثلما كان يقوم به ابن جنّي، حين كان يسأل أعرابيا فصيحا، وهو أبو عبد ا الشّجري، ويبني أحكامه على أجوبته، فقد ورد قول ابن جنّي: (وسألته يوما، فقلت له: كيف تجمع دكّانا، فقال: دكاكين قلت: فسرحانا، قال: سراحين، قلت: فقرطانا: قال: قراطين قلت: فعثمانا: قال: عثمانون فقلت له: هلاّ قلت عثامين، قال: إيش عثامين؟ أرأيت إنسانا يتكلّم بما ليس من لغته؟ وا لا أقولها أبدا)[1] ومن هنا فالقياس يقوم به المتكلّم أولا، وهو من عمله، ومهمة النّحوي تقوم على كشف وسبر العملية الذّهنية غير المقصودة التي دارت في ذهن المتكلّم، وبهذا يكون الاستنباط والتّعليل أركان أساس لجعل عملية القياس عملية صحيحة.

لم يعتد النحاة البصريون بما ورد خطأً من كلام العرب؛ بل برروه بخروج البعض على العرف القانوني اللّغوي والاندفاع وراء الطّبع الخاص، ومن بينهم أبو علي الفارسي الذي علّل الأخطاء بقوله: (إنما دخل هذا النّحو كلامهم؛ لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشّيء فزاغوا به عن القصد)[2]. واقتصر القياس على ما كان مطّرداً في القياس والاستعمال جميعاً؛ أما ما اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس (فلا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره)[3] كما أكّد النّحاة على أهمية القياس المنطقي في اللّغة، وكان ميزاناً

[1] - ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص 242.

[2] - السيوطي، المزهر، ج2، ص 248.

[3] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 99.

لسلامة العلاقات النّحوية فحافظوا على حجته في النّحو؛ لأنّه يعصم القانون اللّغوي عـن الخطأ؛ ولذلك قال أبو علي الفارسي: (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ فـي واحدة من القياس)[1] لأن الخطأ في القياس يعني الخطأ في التّفكير المنطقي؛ ولأن استخدام الفكر، ومعايير القياس الصحيحة دليل على جوهر العلاقة بين الفكـر واللغـة، فربطـوا إدراك العلاقات النّحوية السليمة بالإدراك العقلي للمرئيات، والتّعبير عن علاقتها. فـالنّحو البصري مؤسس في قواعده وقوانينه على منطق علمي ساعد في تحصين اللّغـة بنحـوٍ عربي يعصم تراكيبها مهما تبدلت الألفاظ في دلالاتها، وطرق استخدامها؛ وذلك بتطبيـق القياس في النّحو، ولم يكتف البصريون بتوسيع أصول القياس في اللغة فحسب؛ بل بينـوا الأحكام في تطبيقه والعلل التي أدت إلى استخدام الأصل نموذجاً يقاس عليه، فكان القياس إما معنوياً؛ وإما لفظياً، فقالوا: (عاملٌ لفظي وعاملٌ معنوي)[2] ووضعوا نظرية العامل.

تكلّم النحاة البصريون على العلل وبرروها، وعقد ابن جنـي أبوابـاً بحـث فيهـا (تخصيص العلل، والفرق بين العلّة الموجبة والعلّة المجوزة، وتعارض العلل، وعلّة العلّة وحكم المعلول بعلّتين، والرد على من اعتقد فساد علل النحو)[3] وقـرن علمـاء البصـرة نظرياتهم النّحوية بالحجج والبراهين؛ لإثبات صحة آرائهم التي تعكس بصدق المنهج الذي كان سائداً في الجدل اللغوي العلمي الذي دار بينهم وبين نظرائهم الكـوفيين. كمـا ميـز النّحاة البصريون بين الصرف والنّحو، وأكّد ابن جنّي على ضرورة تعلّم الصـرف قبـل النّحو لارتباط النّحو بأحوال التّصريف، يقول: (التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلمـة الثّابتة والنّحو إنّما هـو لمعرفة أحواله المتنقّلة... من الواجب على مـن أراد معرفـة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأن معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكـون أصـلاً لمعرفة حاله المتنقّلة)[4] ثم ميزوا بين النّحو والإعراب، وجعلوا النّحـو الجانـب النّظـري والإعراب الجانب التّطبيقي الذي يفسر النّظريات، ويبين العلاقات بين الأجزاء ونوعيتهـا فكان النّحو (انتحاء سمت كلام العرب من إعراب وغيره؛ كالتّثنيـة والجمـع والتّحقيـر

---

[1]- السابق، ج2، ص 88.

[2]- السابق، ج3، ص 109.

[3]- السابق، ج3، ص 126-144.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 54.

والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيـة بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رد به إليها)[1] أما الإعراب في رأيه (فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[2] أي الإفصاح عن منزلة اللّفظ فـي التّركيـب، وما طرأ عليه من عوامل ومؤثرات أدت إلى تغير في الإعراب بتغير العلامة الدالة على المرتبة في عملية الإسناد، وما يتبعها من فضلات ليستقيم المعنى في التّركيب. هذه الفرضية النّحوية الإعرابية دفعت البصريين إلى تعليل وتبرير الحركـات الإعرابيـة وربطها بمؤثّر أوجدها لأن العقل ـ في رأيهم ـ لا يتصور وجودهـا مـن دون مـؤثّر فقسموا الحركات إلى مراتب ترتبط بمرتبة الكلمة في التركيب، فوصفوا المرفوعات بأنها تدلّ على القيمة والارتفاع وقالوا: (هي اللّوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منهـا وما عداها فضلة، يستقلّ الكلام دونها)[3] وكان الفاعل أول المرفوعات؛ لأنه صاحب الفعل وهو المقتدر عليه، ولذلك قال الرماني: (جعل الرفع للفاعل؛ لأنّه أول الأول، وذلك تشاكل حسن؛ ولأنّه أحق بالحركة اللغوية؛ لأنّها تُرى بضم الشفتين من غير صوت... فـأعطي أقوى الحركات)[4] وقسم ابن جني الحركات بحسب قوتها (المرفوع هو الأقـوى والأثقـل والمنصوبات هي الأضعف والأخف، والفاعل هو المتقدم، والمفعول هو المتأخّر، والضمة أثقل الحركات وأقواهـا فكانت للأثقل والأقوى وهو المرفوع، وجعل الخفيـف للأخـف والأضعف وهو المنصوب)[5] وأعطوا الحركات تبريراً فيزيائياً منطقياً، فـالعرب لا تبـدأ بساكن، ولا تقف عند متحـرك لأن الحركة الفيزيائية تبدأ بفعل ميكانيكي، وليس بانعـدام الحركة، ولا يمكن أن تتوقّف الحركة الفيزيائية عن فعلها الديناميكي وهي في حالـة مـن إصدار صوت دالّ على حركة، وعند توقف الحركة الفيزيائية يحمل الصوت صدى دلالة

---

[1]- السابق، ج1، ص 34.

[2]- السابق، ج1، ص 35.

[3]- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، ط1. بيروت:2001، دار الكتـب العلمية،، ج1، ص 20.

[4]- "رسائل في اللغة والنحو" مجلة التـراث العـربي. السنة: 2006، ربيــع الثاني 1427 هـ العـدد 102 ص 50.

[5]- السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامـع في علم العربية، ط1. لبنان: د ت، دار المعرفة، ج1 ص 64.

الوقوف. فالحركة تشير في اللّغة إلى فاعليتها بالحرف الذي تدفع به إلى الالتقاء بغيـره ليتم معنى التّركيب ودلالته (لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه)[1].

تأثر نحاة البصرة بالمنهج العلمي في تقعيد اللّغة، ووضـع النّظريـات النّحويـة وجاءت نظرياتهم عن طريق الاستقراء الذي ساعدتهم مقوماته على وضـع الفرضـيات والكشف عن القضايا الأولية التي كانت أساساً في بنية اللّغة، فأسسوا قوانينهم النّحوية على مبادئ المنطق الرياضي، وقسموا عناصر اللغة في علم النّحو إلـى ثوابـت ومتغيـرات استنبطوها بعملية الاستقراء اللغوي؛ فكانت الكلمة المؤلّفة من أحرف بنائية أول شكل من أشكال اللّغة التي لا يمكن البرهان عليها والتثبت من حقيقتها وجوهرهـا، فقبلهـا العـالم النّحوي كما هي واعتبرها في أشكالها بدهيات انطلق منها للتحقّق مـن صـحة تفاعلهـا بعضها مع بعض في صياغة تعبيرية لا تناقض بين أجزائها، ثم أرشده الاسـتقراء إلـى تركيب الجملة من مسند ومسند إليه مهما تعددت نماذجها، فقُبلت بنيـة الجملـة العربيـة كقضايا أولية لا يقوم عليها برهان.

كشف اتّجاه علماء النحو البصريين العقلي عن أحوال الكلمة وخصائصـها، فصـاغ تعريفات، ووضع قوانين بنيت عليها نظريات اللّغة العربية. ثم تبين له أن بعض البدهيات أساس لاشتقاق الألفاظ في نظامٍ لغوي محدد؛ لتؤدي دورها في ترتيب القضـايا الأوليـة واتّساقها؛ فتأخذ أشكالاً مميزة ومتعددة مع محافظتها علـى الحـدين الرئيسـين **المسـند والمسند إليه،** وتتكون بالتّالي نماذج لا حصر لها من البناء النّسقي اللّغوي؛ إذاً كلما تغير أصل موضوع أو أكثر في نسق ما؛ فإن النظريات المشتقّة ـ وبالتّالي البناء اللّغوي كلّـه ـ لا بد أن يتغير، ويعطينا نسقاً مخالفاً وجديداً، ومهما تعددت هذه الأنساق؛ فإنّها تبقـى خاضعة للنّظام النّحوي الذي يعصمها عن الخلل. ولاحظ النحاة أن تركيب القضايا الجديدة يتم بواسطة أدوات العطف أو أدوات النفي، أو أدوات الشرط... إلخ، فينشأ مـن جملتـين بسيطتين جملة مركبة لا تناقض بين أجزائها، ولا يمكن أن تتضمن الفكرة ونقيضها فـي آن واحد، وتبقى مقبولة، فكانت هذه الأدوات الروابط المنطقية التي تساعد على فهم الفكرة

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا وجماعة، ط 1. القاهرة: 1954، ج1، ص7-8.

وبالتالي قبولها. كما قام النّحو البصري على أسس نظرية الاستنباط، فتوصل العلماء إلى نتائج **conclusions** من مقدمات **Premices** باستخدام روابط تساعد على الوصول إلى هذه النتائج.

- **نظرية العامل:** استقرت فكرة العامل في الفكر النّحوي العربي منذ سيبويه، ثم توسع النّحاة فيها توسعا كبيرا، فتحدثوا عن العامل اللّفظي والعامل المعنوي، والعامل القوي والعامل الضعيف، وتقوم فكرة العامل على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب، والترابط الموجود بين عناصر كلّ جملة، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، أما العلامات الإعرابية بوصفها أثرا للتفاعل القائم بين العامل والمعمول، فالعامل هو الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلّم التعبير عن تلك الوظائف؛ فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عرف اللّغة[1]، ولذلك اهتم النّحاة البصريون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم.

ولعلّ أهم ما يسوغ للنحاة اهتمامهم بالعامل هو نزوع العربية إلى الشّكل أكثر من نزوعها للمعنى؛ حيث إن الإعراب يرتبط فيها بقرائن لفظية غالبا تتسبب في وقوعه، كما هو الحال في النعت السببي مثلا، فنحن نقول: **رأيت الرجلَ الكريمةَ أمه**، فنُتبع النعت ما قبله في حركة الإعراب، مع أنّه من حيث المعنى يرتبط بما بعده، ففي هذه العبارة لا يتّصف الرجل بالكرم؛ بل أمه، وكان من المنطق أن تُرفع كلمة **الكريمة** تبعا لمنعوتها الأصيل؛ ولكنّها نُصبت للاتّباع اللفظي، وهذا يعني أن العلاقة الشّكلية هي التي سببت الإعراب[2]، وهو شأن معظم التراكيب مع وجود بعض القرائن المعنوية التي قد تسبب الإعراب على قلّتها كالابتداء والمضارعة.

وعموما؛ فإن العوامل سواء أكانت لفظية أم معنوية، فهي ليست مؤثّرات حقيقية؛ بل قرائن تدلّ المتكلّم على نوع خاص من الإعراب، يقول ابن جنّي: (ولأجله ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلتَ: **ضرب سعيد جعفراً**، فإن

---

[1] - محمد الوقفي، "نظرية النظم ونحو النص ونظرية العامل" مقال منشور في الشابكة: 26-11-2010. www.aklaam.net.

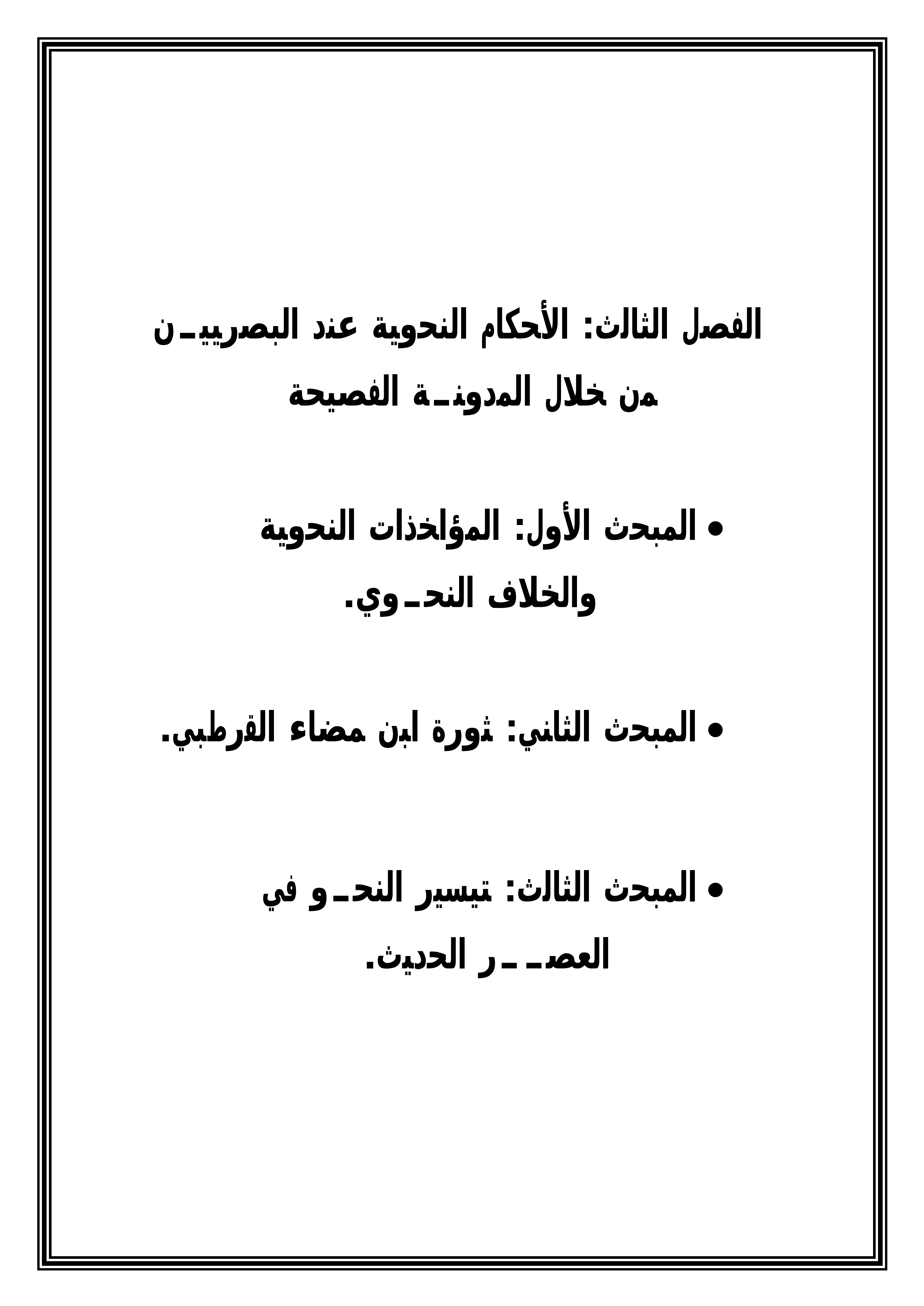
[2] - الحلواني، أصول النحو العربي، ص 143.

ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: **ضرب** إلاّ على اللفـظ بالضـاد والراء والباء على صورة **فَعلَ،** فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، لِيروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصـاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هـو ظـاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظـي ومعنـوي لمـا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنـى علـى اللفـظ، وهـذا واضح)[1] غير أن النّحاة في تطبيقاتهم نسوا أن العوامل ليست مؤثّرات حقيقية؛ بل قـرائن فصاروا يتكلّفون في تحليلاتهم، فيجعلوننا نحس بأن هذا العامل كالقوة المحسوسة تضعف تارة وتقوى أخرى، كما دفع بالمتأخّرين منهم إلى التمحل والتعسف في الدرس النحـوي مما أدى إلى مهاجمة نظرية العامل والثورة عليها وعلى النحو البصري عموما ثـورات كثيرة أعنفها ثورة ابن مضاء القرطبي الأندلسي.

وخلاصة القول: إن النّحاة البصريين أدركوا في وقت مبكّر أن اللغة العربيـة علـم عقلي، يقوم على فكرتي الثّوابت والمتغيرات، وقواعد اللغة مرتبطة بقوانين العقل، وعلينا أن نعود بلغتنا العربية إلى أصالتها، ونكشف عن جوهر المنهج العلمي الذي تأسست عليه وننطلق في دراستنا من هـذه الأسـس العلميـة، فنحقـق غايتين رئيسـتين: **أولاهمـا** العودة بالفكر العربي النّحوي إلى أصالته، **وثانيتهما** طرح قضايا النّحو بشكلٍ علمي يزيل عنها عملية التّلقين التي أبعدت أبناء العربية على النّحو العربي، فصارت نظـرتهم إليهـا نظرة فوقية أو نظرة عداء؛ لأن الإنسان عدو ما يجهل؛ فإذا انكشفت أمام الـراغبين فـي دراسة اللغة العربية العلاقات المنطقية، وفهموا المنهج الذي تأسست عليه، سهل التعبيـر بها؛ ذلك لأن الدراسة الموضوعية العلمية للنحو العربي ترشد الـدارس إلـى الأصـول النحوية التي بنيت على التفسير والتعليل، وتعطيه صورة حقيقية عن المجهود الذي بذلـه علماؤنا الأوائل في جمع اللغة وتقعيدها على منهج علمي.

---

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109-110.



الفصل الثالث: الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدونة الفصيحة

- المبحث الأول: المؤاخذات النحوية والخلاف النحوي.
- المبحث الثاني: ثورة ابن مضاء القرطبي.
- المبحث الثالث: تيسير النحو في العصر الحديث.

المبحث الأول: المؤاخذات النحوية والخلاف النحوي:

تُعد المؤاخذات النّحوية مظهرا واضحا ومهما من مظاهر النّقد بين النّحاة البصريين خاصة وهو ما يفسر النّضج العلمي في فترة مبكّرة من وضع علم النّحو، فقد استقرت أصوله ونضجت قواعده في النّصف الثّاني من المائة الثّانية الهجرية، حتّى ظهر كتاب سيبويه في النّحو والصرف والصوت، فكان بحقّ قرآن النّحو.

وتبدو جهود النّحويين البصريين في إرساء قواعد هذا العلم واضحة من خلال المنهج الذي اتّبعوه في دراساتهم النّحوية، والذي اعتمد أساسا على ركنين أساسين هما: السماع والقياس، وحين ننظر للمؤاخذات النّحوية نجدها خاضعة للمنهج العلمي الذي خضعت له الدراسة النّحوية، مع إضافة قواعد أخرى يقتضيها منهج البحث العلمي في المؤاخذات فالنّحوي حين يبدي رأيا في مسألة ما، أو يجيز وجها، أو يخطئ نحويا آخر في مسألة من المسائل، أو ينتصر لنحوي؛ فهو لا يمكن أن يفعل ذلك ذاتيا وبمعزل عن أصول النّحو وقواعده، وإذا أردنا أن نستقصي منهج النّحويين البصريين في المؤاخذات، فإنّنا نجده يسير على النّحو التّالي:

1- توثيق النّصوص: هو دعامة رئيسة يقوم عليها البحث العلمي في النّحو عامة، وفي المؤاخذات خاصة، فالنّحوي مطالب بالتّأكّد من صحة النّص الذي بين يديه أولا فالنّص قد يعتريه التّغيير عمدا أو سهوا[1]، سواء في النّصوص المكتوبة أو المروية.

وقد بدأ توثيق النّصوص في عهد مبكّر، فسيبويه يروي عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنّه يرى أن النّصب بـ **إذن** ليس بها، وإنّما هو بـ **أن** المضمرة بعدها، وقد أنكر سيبويه هذه الرواية؛ لأن ما سمعه عن الخليل خلاف ذلك، وهو أن **إذن** هي النّاصبة بنفسها[2] ويمكن في هذا المقام أن نذكر أسباب تغيير النّصوص مختصرة في الرواية؛ حيث تتعدد آراء النّحوي في المسألة الواحدة، فتنكر على إثرها الرواية المخالفة لما هو مسموع كما فعل سيبويه مع الخليل، أو يذهب النّحوي إلى التّشكيك في صحتها، لسمو مرتبة

[1]- زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة للهجرة، ط1. بنغازي: 1994 جامعة قار يونس، ص 333.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 412.

المروي عنه، ومن أسباب تغيير النّصوص أيضا: التّعليق على الكتب؛ حيث كثـرت هـذه التّعليقات حول الكتاب خاصة ، والتي كانت تختلط أحيانا بكلام المصنّف رغـم احتـراز العلماء لهذه التّعليقات؛ بوضع رموز وإشارات لها، ثم الزيادات التي قد تلحق بعض الكتـب ولا يعرف قائلها، وكذلك النّصوص المبتورة؛ حيث ينقل النّحوي كـلام نحـوي آخـر ولا يكمله، ومن ذلك أن الزجاج خطّأ المبرد من حيث إنّه يرى أن **كان** فـي بيـت الفـرزدق زائدة[1]، حيث يقول:

فَكَيفَ إِذَا حلَلتُ بِدارِ قَومٍ   وجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كراما

ولو أن الزجاج أكمل كلام المبرد لما قال ذلك؛ لأن المبرد خالف النّحويين البصـريين فـي ذلك وخطّأ سيبويه؛ لأنّه جعل **كان** في البيت زائدة، وهذا كلّه إضافةً إلى النسخ ومـا فـي اختلافها من اضطراب؛ وكذا الاعتماد على الحافظة في نقل النّصوص، وعدم الدقّة في نقل الآراء والتّقول على المصنّف بنسب كلام له ثم تغليطه فيه، فكلّ هذه الأمور مما يؤدي حتما إلى تغيير النّصوص، وهو الأمر الذي يبرز أهمية التّوثيق وفوائده التي تكمن جملـة فـي كشف الجور والتّحامل، وكشف جهل النّاقد بموضع الشّاهد بعينه، أو الوقوف علـى سـهو النّاقد؛ حيث قد يغير النّحوي النّاقد نص المؤلّف سهوا ثم يرد عليه.

2- النّظرة الكلية: قد تتغير أراء النّحويين بتغير الزمن، فيكون للنّحوي أكثر من رأي فـي المسألة الواحدة؛ وذلك بأن يرى رأيا في مرحلة من حياته، ثم يرجع عنه في وقت لاحـق وقد يبدي رأيا في مسألة ما في أحد مصنّفاته، إلاّ أنّه يبدي رأيا آخر في المسألة ذاتها فـي مصنّف آخر، وقد التفت إلى هذه الظاهرة ابن جنّي، فعقد لها بابا في كتابه الخصائص؛ **في اللّفظين على المعنى الواحد يردان عن العالِم متضادين**[2]، وأورد فيه أمثلة من المسائل التي اختلفت آراء النّحويين فيها، ومن ذلك أن سيبويه يرى أن التّاء من بنت و أخـت للتّأنيـث وقال في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: (إنّها ليست للتّأنيث)[3] وقد دلّ ابن جنّي في هـذا الباب على الوسائل التي تُعيننا على معرفة الرأي الأخير للنّحوي؛ كي يبتعد النّاقد عن الحكم

---

[1]- زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية، ص335-336.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص224.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص348.

عليه بالتّناقض. وعليه يتّضح لنا أن النّظرة الكلية لمجمل آراء النّحوي ضرورية للرد عليه أو الانتصار له، وقد تجلّت هذه النّظرة واضحة عند النّحويين الذين نقدوا المصنّفات النّحوية كالمبرد في تعقّبه للكتاب، وأبي علي الفارسي في المسائل التي أصلحها من كتاب أبي إسحاق الزجاج؛ إلاّ أن هذا لا يعني أن النّحويين المتقدمين لم يلتفتوا إلى هذا الجانب في مؤاخذاتهم، فقد خطّأ سيبويه يونس؛ لأنّه أجاز أن يكون **المسكين**، في قولنا: **مررت به المسكين** حالا، وإنّما خطّأه؛ لأنّه لا يجيز مجيء الحال بالألف واللاّم، فكيف يجيزه هنا[1] لذلك أُلزِم النّحويون بألاّ يقعوا في التّناقض، وأن تكون آراؤهم متوافقة ومنسجمة، ومما يؤخذ على النّحويين في مؤاخذاتهم أن النّحوي قد يكون له رأيان أو أكثر في المسألة الواحدة، إلاّ أنّهم يذكرون له رأيا واحدا، ثم ينقدونه فيه ويغلّطونه؛ وكأنّه الرأي الوحيد له ومن ذلك أن الأخفش له أكثر من رأي في ما التّعجبية، فهي عنده تارة موصولة في موضع الذي، وكأنّه الرأي الوحيد له فيها، وكان ينبغي عليهم إمعان النّظر في آرائه الأخرى فيها فلعلّه رجع عن هذا الرأي، ولا يتأتّى ذلك لهم إلاّ من خلال النّظرة الكلية لمجمل آراء الأخفش النّحوية، ومما يؤخذ على النّحاة أيضا أن النّحوي قد يرى رأيا فيذكره في أحد مصنّفاته، ثم يرجع عن ذلك الرأي في مصنّف آخر يؤلفه في زمن متأخّر، إلاّ أن النّحويين لا يلتفتون إلى رجوعه ويغلّطونه في رأيه الأول[2]، وكان عليهم ألاّ يغلّطوه؛ لأن النّحوي إذا رجع عن رأيه، فكأنّه لم يقُل شيئا كما قال المبرد.

3- السماع والقياس: وهو عنصر مهم جدا، يفرض علينا أن نتناوله بالتّفصيل في هذه المقام فقد قامت الدراسات النحوية على ركنين أساسين هما: السماع والقياس، وبهذين الركنين يستدلّ على أن النّحويين اتّبعوا المنهج العلمي في دراساتهم؛ لأنّهم لم يبتدعوا القواعد، وإنّما سمعوا كلام العرب، واستقرؤوا القواعد منه، ولما لم يكن باستطاعتهم سماع كلام العرب كلّه استعانوا بالقياس، وهو الركن المتمم للسماع والمعتمد عليه، فلم يسمع النّحويون فاعلا لكلّ فعل في كلام العرب، وإنّما قاسوا ذلك على كثرة ما سمعوا، وقد استعان النّحويون في مؤاخذاتهم على السماع والقياس؛ لأن المؤاخذات ظاهرة من الظواهر

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص255.

[2] - زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية، ص347.

التي شاعت في الدراسات النّحوية، فلا غنى للنّحوي عن استعمال الوسائل التي استعان بها النّحويون في دراساتهم، وقد تجلّى ذلك فيما يلي:

أ) إنكار السماع: وذلك بأن يرى نحوي رأيا في مسألة ما، ويستشهد على ذلك بالسماع، ثم يأتي نحوي آخر فينكر ذلك السماع، وإن كان الرأي صحيحا في القياس؛ ومثال ذلك أن سيبويه سمع العرب تقول: **لحق أنّه ذاهب**، واستشهد به على أنّهم يضيفون، كأنّهم قالوا: لَيقين أنّه ذاهب؛ أي لَيقين ذاك أمرك[1]، وقد علّق أبو الحسن الأخفش على ذلك أنّه لم يسمعه من العرب. ومن ذلك أيضا أن سيبويه ذهب إلى أن المضاف إذا كان في معنى الفعل أو اسم الفاعل، فلا يجوز الفصل بينه وبين المضاف إليه بغير الظرف، أو الجار والمجرور إلاّ في الشّعر، فمنع أن يقال: يا سارق اللّيلةَ أهل الدار[2]، وقد وافقه في ذلك الأخفش واستشهد على جوازه في الشّعر بقول الشّاعر:

فَزججتُها بِمزجة   زجَّ القَلُوصِ أَبِي مزادة

وقد أنكر أبو عمرو الجرمي الشّاهد الذي رواه الأخفش عن عيسى بن عمرو، وخطّأه فيه لأنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف، أو الجار والمجرور.

ب) تخطئة الشّاعر: وذلك بأن يستشهد النّحوي في مسألة من المسائل بكلام العرب أو بالشّعر، ثم يأتي نحوي آخر فينكر صحة المسألة، ويخطئ الشّاعر، ومثال ذلك أن سيبويه استشهد على اتّصال الضمائر بـ **لولا** بقول العرب: **لولاي، ولولاك** بقول يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لَولاي طُحتَ كما هوى   بأجرامه من قلة النِّيْق منْهوِي[3]

وقد أنكر المبرد صحة اتّصال الضمائر بـ **لولا**، وذهب إلى أن الوجه أن يكون ما بعدها منفصلا، كقوله تعالى: □ □ □ □ سبأ31، وخطّأ يزيد بن الحكم في بيته وذهب إلى أن القصيدة فيها خطأ كثير وضعف.

ج) الاحتجاج بعدم السماع: وذلك بأن يجيز النّحوي وجها في مرحلة ما، ثم يأتي نحوي آخر ويمنع ذلك؛ لأن العرب لم تقله، ومثال ذلك أن يونس بن حبيب أجاز أن تلحق **نون**

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص477.

[2] - السابق، ج1، ص90.

[3] - السابق، ج1، ص 388.

التوكيد الخفيفة فعل الاثنين، وفعل جماعة النّساء، تقول: اضربان زيدا؛ واضـربنان زيـدا وقد أنكر ذلك سيبويه؛ لأن العرب لم تقله[1]، ومن ذلك أن سيبويه لم يجز غير النّصب فـي قولك: أسرت حتى تدخلها؛ لأنك لم تثبت سيرا؛ وإذا لم يقع السبب لم يقع المسـبب[2]، وقـد أجاز فيه المبرد الرفع تبعا للأخفش، فرد عليه ابن ولاّد (ت332هـ) بأنه لم يقدم شاهدا ولا حجة تثبت دعواه.

د) توثيق العلماء في سماعهم، ورفض الاحتمالات الأخرى: ومثال ذلك أن سيبويه ذكر أنك إذا سميت بالظروف أو الأسماء أو الأفعال، فلك أن تغيرها عن حالها التـي كانـت عليهـا وتجعلها بمنزلة زيد، وعمرو، ولك أن تتركها على حالها، وتجعلها على الحكاية، واستشـهد للوجه الأول بقول الشّاعر:

أَصبح الدهر وقد أَلْوى بهم غَير تقَوالِك من قيلٍ وقَال[3]

وقد رد عليه المبرد بأن البيت يحتمل أن تكون قافيته مقيدة، ويكون قيل مفتوحا، فرد عليـه ابن ولاّد بأن سيبويه سمع العرب تطلق قوافيه، وهو ثقة فيما يرويه؛ لأن احتمال تقييد قافيته يعني تكذيب سيبويه فيما سمعه. ومن ذلك أيضا أن سيبويه سمع بعض العرب تقول: قـال فلانة، ويحذفون تاء التأنيث من قال، ثم بين أن ذلك قليل في الحيوان[4]، وقد أنكـر المبـرد حذف التّاء؛ لأنّه لم يرد في القرآن الكريم؛ ولا في كلام فصيح أو شعر، وقد رد عليه ابـن ولاّد بأن إنكاره رواية سيبويه يعني تكذيبه أكثر من تخطئته؛ لأنه سمع ذلك من العرب ولم يقسه قياسا.

هـ) القليل النّادر لا يقاس عليه: ومن ذلك أن يونس يجيز إلحاق العلامة في الاستفهام عن النكرة في درج الكلام، قياسا على ما سمعه من قول بعض العرب: **ضرب من منًا**، وقد رد عليه سيبويه بأن هذا بعيد لا تتكلّم به العرب[5]، ولا يستعمله منهم ناس كثير.

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 157.

[2] - السابق، ج1، ص 416.

[3] - السابق، ج2، ص 35.

[4] - السابق، ج1، ص 235.

[5] - السابق ، ج1، ص 402.

و) القياس على النّظائر: ومثال ذلك أن بعضهم كان يجيز العطف بـ **كيف** فيقول: ما مررت برجل فكيف امرأة، وقد خطّأه يونس بن حبيب؛ لأن **كيف** بمنزلة **أين** وغيرها من أدوات الاستفهام، وهذه لا يجوز العطف بها؛ لأن لها الصدارة في الكلام، فلا يجوز أن تقول: رأيت زيدا فأين عمرا، ولا: رأيت زيدا فهل بشرا، فلما لم يجز العطف بـ **أين** وبـ **هل**، لم يجز العطف بـ **كيف** قياسا[1].

ز) إنكار القياس لأنّه لم يسمع: ومثال ذلك أن عيسى بن عمر يرى أن المنادى المفرد العلم ينصب إذا لحقه التّنوين اضطرارا في الشّعر، وكان يشبهه بقولهم: يا رجلا، وكان ينشد بيت الأحوص بالنّصب:

سلامُ ا ِ يا مطَراً عليها   وليس عليك يا مطَر السلامُ

وقد أنكر عليه ذلك سيبويه؛ لأنّه لم يسمع عربيا يقوله، وإن كان له وجه من القياس إذا طال كالنّكرة[2].

ح) الاحتجاج على ضعف القياس بالسماع: ومثال ذلك أن يونس يرى أنّه إذا اجتمع الاستفهام والشّرط، فالفعل يبنى على الاستفهام، تقول: **إن تأتني آتيك**؟ والتقدير عنده: أآتيك إن تأتني؟[3] وكان يقيسه على اجتماع القسم والشّرط، وتقدم القسم، نحو: وا إن قام زيد ليقومن عمرو، وقد قبح ذلك سيبويه، وذهب إلى أن الجواب يبنى على الشّرط؛ لأن الاستفهام يدخل على الجملة من الشّرط والجزاء، ويبقى الكلام كما لو كانت ألف الاستفهام غير موجودة، تقول: **أإن تأتني آتك، و أمن يفْعلْ ذَلِك أزره**[4] واستدلّ بقوله تعالى: □ □ □ □ الأنبياء34. فقوله تعالى: □ □ جواب الشّرط؛ لأنّه لا يجوز التّقدير: أَفهم الخالدون إن متّ وكذلك قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ آل عمران144.

ط) القياس على النّقيض: مثلما قاس النّحويون على النّظير، كانوا يقيسون على النّقيض ومن ذلك أن المبرد ذهب إلى أن الفعل **دخل** متعد، وهو يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 216.
[2]- السابق، ج1، ص 113.
[3]- السابق، ج1، ص 444.
[4]- السابق، ج1، ص 444.

الجر، تقول: **دخلتُ البيتَ، و دخلتُ في البيت**، كما تقول: جِئْتُكَ، و جئتُ إليـك، وقـد رد عليهما ابن ولاّد، واستدلّ في ذلك بأن نقيض دخلت وهو خرجـت غيـر متعـد وكلاهمـا مصدره فُعول، وقد ذكر سيبويه أن فُعول إنّما يكـون لما لا يتعـدى[1]؛ نحو: قَعد قُعـودا **وجلس** جلوسا، و **ثبت** ثُبوتا.

ي) مخالفة السماع للقياس: ومثال ذلك أن سيبويه أجاز إعمال فَعيل و فَعل، واستشهد على ذلك بشواهد من أشعار العرب[2]، وقد منع المبرد ذلك؛ لأن فَعيل صفة ملازمة للذّات، وهي تُؤخذ في الأصل من الفعل اللاّزم الذي على زنة فَعلَ؛ نحو: **كَرم** فهو **كريم**، و **شَرفَ** فهـو **شريف**، وما خرج إليه من باب **علم** كـ **رحم**، و سمع ملحق به، وكذلك ما كان على زنـة فَعل لأنّه مأخوذ من الفعل اللازم الذي على زنة فَعلَ؛ نحو: **حذَر** فهو **حذر**، فالمبرد يرى أن ما ذهب إليه سيبويه مخالف للقياس.

ك) رفض السماع والقياس والاستدلال بسماع آخر: ومثال ذلك أن عيسى بن عمر ذهـب إلى منع صرف الفعل إذا سمي به؛ لأنّه اجتمع فيه علّتان هما: التّعريـف، ووزن الفعـل، واستشهد على ذلك بقول سحيم بن وثيل:

أَنَا ابن جلاَ وطَلاع الثنَايا متَى أَضع العمامةَ تَعرِفُوني

وقد رد عليه ذلك سيبويه؛ لأنّه خلاف كلام العرب؛ لأنّهم يصرفون الرجل يسمى كعسبا، ثم أخرج بيت سحيم على الحكاية؛ لأن فيه ضميرا مستترا[3]، والتّقدير: أنا ابن الذي يقـال لـه جلا.

ل) ضعف القياس: ومثال ذلك أن الأخفش ذهب إلى أنّك إذا رخّمت **سفَيرج** على لغة من لا ينتظر فإنّك تحذف الجيم، وترد اللام المحذوفة لطول الاسم، فتقول: **يا سفَيرلُ أَقْبِل**، وجعله مثل: **قاضـون** (اسم رجل)؛ لأنك ترد الياء المحذوفة في ترخيمه، فتقول: يا قاضي، وقد رد عليه المبرد تشبيهه بـ قاضون؛ لأن ياء قاضي حذفت لالتقائها مع الواو الساكنة، فلما زالت

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 216.

[2] - السابق، ج1، ص 56.

[3] - السابق، ج1، ص 07.

العلّة ردت الياء؛ أما اللام في **سفرجل** فحذفت في التّصغير لطول الاسم، ثم سمينا بالمصغّر وهو سفَيرِج، وهذا الاسم لا صلة له بسفرجل.

م) مخالفة المطّرد (الاطّراد): ومثال ذلك أن سيبويه ذهب إلى أن **الياء** أو **الكاف** إذا اتّصلا بـ **لولا**؛ فهما في موضع جر، واستدلّ على ذلك بأنّهما لا يكونان علامتي مضمر مرفوع ولا تكون الياء فيها ضمير نصب؛ لأنّها لو كانت كذلك لاتّصلت بها نون الوقاية، وكذلك الكاف (لأنّك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد تجد له وجها)[1] وقد وصف الرأي القائل: إن الياء في **لولاي** و **عساني** في موضع رفع بالرداءة.

4- الاحتجاج العقلي: ولا يقصد به هنا التفكير الذّهني المجرد فحسب؛ بل هو تفكير يعتمد في تقرير أحكامه على ما سمع واستُخدم من كلام العرب، وما يهمنا في هذا المبحث نقطتان:

أ) مخالفة مذاهب العرب في كلامها: ومن ذلك أن سيبويه يوهن رأي أستاذه الخليل بن أحمد الذي رأى أنّه من الجائز القول: **هذا رجلٌ أخو زيد**؛ إذا أردت أن تُشبهه بأخي زيد؛ حيث ينقض سيبويه هذا القول، مستندا على أنّه لا يجوز إلاّ في الضرورة وذلك أنّه لو جاز قول ذلك؛ لجاز أن نقول: **هذا قصير الطّويلُ**، فهذا القول يؤدي إلى أن ينقض المتكلّم ما يقوله يقول سيبويه: (وزعم الخليل – رحمه ا - أنّه يجوز أن يقول الرجل: **هذَا رجلٌ أَخُو زيد** وهذا قبيح ضعيف، ولا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار؛ ولو جاز هذا لقلت: **هذَا قصير الطويلُ**، تريد: مثلُ الطّويل، فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالا للنّكرة إلاّ في الشّعر، وهو في الصفة أقبح؛ لأنّك تنقض ما تكلّمت به، فلم يجامعه في الحال كما فارقه في الصفة)[2]. والملاحظ في هذا النّص أن سيبويه أشار إلى علّتين: **الأولى نحوية؛** وهو أنّه لا يجوز أن توصف النّكرة بالمعرفة، ولكن يراعى فيهما التّطابق حسب ما ورد في كلام العرب، ولا يجوز أن تكون المعرفة حالا للنّكرة إلاّ في الضرورة الشّعرية، والعلّة **الثّانية بلاغية؛** كما يظهر من قوله: **هذا قصير الطّويل** (ولو تكلّم به متكلّم على قُبحه لكان ناقضا لكلامه، ملبسا في إفهام حاجته، مبتعدا عن الصحة اللّغوية الجارية على سنن اللّغة وطرائق

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 388.

[2]- السابق، ج3، ص 117.

متكلّميها؛ فضلا عن عدم تحقيق ذلك التركيب لمعنى التّشبيه الذي أراده الخليل)[1] حيـث إن هذا غير جائز بلاغة.

ب) ضعف التقعيد: وذلك بأن يستنبط النحوي حكما، ثم يـأتي آخـر فيـرى أن اسـتنباطه ضعيف وذلك من خلال استقراء كلام العرب؛ ومثال ذلك أن سيبويه ذكر أن ناسا يرون أن كلّ وزن **أفعل** معرفة؛ لأنّه لا ينصرف، وقد خطّأهم سيبويه في ذلك؛ لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة نحو قولهم: **هذا أحمر قُمد،** و قُمد مرفوع على أنّه صفة لأحمر، ولو كان معرفة لانتصب وكذلك المضاف إلى **أفعل**، وإنّما خطّأهم سيبويه؛ لأن منع الصرف لا يستدلّ بـه في الأحوال كلّها على التّعريف، فـ **أحمر** لا ينصرف وهو نكرة، والدليل على ذلك وصفه بالنّكرة[2] وكذلك ما أُضيف إلى أحمر.

5- مخالفة أحكام النّحو وقواعده: ذكرنا أن النحويين استنبطوا من لغـة العـرب قواعـد وأحكاما تقوم عليها هذه اللغة، والتزموا هذه الأحكام والقواعـد فـي دراسـاتهم، ومنعـوا مخالفتها وقد التزم نحاة البصرة ذلك في مؤاخذاتهم أيضا؛ ومثال ذلك أن الخليل حين أجـاز أن تقول: **هذا رجل أخو زيد،** على أن يكون الثّاني نعتا للأول، قبحـه وضـعفه سيبويـه وألزمه أن يجيز: **هذا قصير الطّويل،** وهو ما لا يجيزه الخليل[3]؛ لأن الصفة ينبغي أن تتبـع الموصوف في التعريف والتنكير.

6- إجراء الكلام على منهاج واحد: وهي سمة اتّسمت بها مرحلة تقعيد القواعد، وقد كـان سيبويه يميل إليها، وهو ما يمكن أن يعد تيسيرا في النّحو العربي، وإبعادا له عـن التّعقيـد ومثال ذلك أن سيبويه ذكر أن النّحويين المتقدمين يفرقون بين التنوين وغير التنـوين فـي النّعت؛ إذا كان لشيء من سبب الأول، أو لما التبس به، يقولـون: **مررتُ برجـلٍ ضـاربٍ زيدا** و **مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدا؛** أما إذا لم يكن منونا فقد اختلفوا فيه من حيث كونـه دالاّ على علاج يرى، **كالضارب** و**الكاسر،** أو كان عملا ثابتا **كاللازم والآخذ والمخـالط،** أو

---

[1]- أحمد سعد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، وأثـرها في البحـث البلاغـي، ط1. مصـر: 1999 مكتبة الآداب، جامعة عين شمس، ص309.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص433.

[3]- السابق، ج1، ص181.

كان واقعا أو غير واقع. وقد رد سيبويه كلّ ما لم يكن مجرى على الأول، سواء أكان منونا أم غير منون، ولم يفرق بين الصفة إذا كانت دالّة على علاج يرى، أو على عمل ثابت ليس فيه علاج، ولم يفرق بين العمل إذا كان واقعا أو غير واقع[1]، وهكذا أجـرى الكـلام علـى منهاج واحد.

7- **مراعاة المعنى:** وفي هذا الصدد قد يرى النّحوي رأيا في مسألة ما؛ إلاّ أنّه يغلّط فيمـا رآه؛ لأنّه مخالف للمعنى المعروف؛ ومثال ذلك أن الأخفش **يجيز عطـف الظـاهر علـى المضمر المرفوع** في قوله تعالى: ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ المائدة69. حيث عطف **الصـابئين** على الضمير في هادوا، وقد خطّأه الزجاج في ذلك؛ لأن هذا العطف يؤدي إلـى اخـتلال المعنى؛ لأن المعطوف شريك المعطوف عليه[2]، وهذا يعني أن الصابئون حلّوا في اليهودية وهذا محال.

8- **مخالفة النحويين السابقين:** وقد وجدت هذه السمة المنهجية عند البصـريين وغيـرهم وبدت واضحة عند نحاة المائة الرابعة للهجرة؛ إذ يغلّط النّحوي عادة إذا خالف علمـا مـن أعلام مدرسته؛ ومثال ذلك أن الأخفش يجيز زيادة **من** في الواجب معتمدا في ذلـك علـى السماع، وقد خطّأه أبو جعفر النّحاس في ذلك؛ لأن سيبويه لا يجيز زيادتها في الواجـب وهو معتمد البصريين وإمامهم.

9- **مخالفة الاستقراء:** ومثال ذلك أن سيبويه سأل الخليل عن سبب كسـر **إن** فـي بيـت الفرزدق:

أَتَغْضب إن أُذْنَا قُتَيبةَ حزتَا   جِهارا ولَم تَغْضب لِقَتْلِ ابنِ حازِمِ

فأجاب بأنّها إنّما كُسرت لقبح الفصل بين أن المصدرية وفعلها[3]، وقد خطّأهما المبـرد فـي ذلك لأنّه يخالف المعنى، ويفيد أن قُتيبة لم يقتل؛ لأن الشّرط لها لم يقع، في حين قُتل قتيبـة وحزت أذناه، فرد عليه ابن ولاّد بأنّه إنّما خطّأ الخليل وسيبويه؛ لأنّه ظـن أن الماضـي لا

1- سيبويه، الكتاب، ج1، ص227-228.

2- زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية، ص368.

3- سيبويه، الكتاب، ج1، ص479.

يوضع موضع المستقبل، ولا يوضع المستقبل موضع الماضي في الشّرط، وهو جائز كثير في كلام العرب.

هذه عموما أهم سمات منهج النحويين البصريين في مؤاخـذاتهم النّحويـة لبعضـهم البعض، والتي مثّلت أول ردود الأفعال التي توالت واشتدت على النّحو البصري فيما بعـد واتّسعت دائرتها وزادت شراستها حتّى بلغت أوجها عند اكتمال صرح المدرسـة الكوفيـة وهو ما اصطلحنا عليه في بحثنا هذا بـ **الخلافات النّحوية**، التي قامت انطلاقا من الشواهد نقدا وتمحيصا للتّقعيد القائم عليها.

- **الخلافات النّحوية:** بدأت الخلافات النحوية في شكل مؤاخذات جريئة بين نحاة المدرسـة البصرية منذ بداياتها الأولى، وكان لها منهجها العلمي الذي قامت عليه؛ فقد اختلف سـيبويه في كتابه مع شيخه الخليل ومع يونس، وكان الأخفش الأوسط كثير الخلاف مع البصـريين وهو واحد من أئمتهم، وكثر خلاف أبي العباس المبرد لسيبويه حتّى ألّف كتابا زمن الحداثة سماه مسائل الغلط، غير أن هذه الخلافات بدأت هادئة واتّسمت بالموضوعية فـي عـرض الظواهر النّحوية دون تعصب، وإنّما يقيمها صاحبها على أسس موضوعية، ويحاول التّعليل لها، كما نجده واضحا في خلاف سيبويه مع أستاذه الخليل بن أحمـد. ثـم تحولـت هـذه الخلافات إلى مدى أوسع شمل مناهج التفكير في النّحو خاصة، بعـد أن أعلنـت مدرسـة الكوفة عن نفسها واستوت على سوقها، وغلب حب الغلبة والظهور في مسائل الخلاف بين البلدين وابتعدت معايير الحكم عن الموضوعية العلمية، ولعلّ الخلاف الذي استشرى بـين مدرستي البصرة والكوفة كان منشأه أساسا المناظرة المشهورة التي جـرت بـين سـيبويه والكسائي في القرن الثاني للهجرة، والمشهورة بـ **المسألة الزنبورية**، ثم غذّتـه مجموعـة من الأسباب نورد أهمها في ما يلي:

1) تدخّل الحكّام العباسيين بين الفريقين، ومناصرة فريق على الفريق الآخر: وذلك لقرب الكوفيين من بيت الخلافة؛ فقد كان زعيم المدرسة الكوفية الكسـائي مقربـا مـن الخليفـة العباسي هارون الرشيد؛ بحكم أنّه كان مؤدب ولديه: الأمين والمأمون، وأوضح شاهد علـى ذلك ما فعله يحيى بن خالد البرمكي؛ فقد جمع بين سيبويه أمام البصريين، والكسائي إمـام الكوفيين ودارت بينهما المناظرة الشّهيرة حول المسألة الزنبورية، التي أوردها ابـن هشـام

قائلا: (قالت العرب: **قَد كُنْتُ أَظُن أَن العقْرب أَشَدَ لَسعةً من الزنْبور، فَإِذَا هو هي**، وقالـت أيضا: **فَإِذَا هو إياها**، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكـان مـ ـن خبرهما أن قـدم سيبويـه على البرامكة، فعزم يحي بن خالد على الجمع بينهمـا، فجعـل لذاك يوما، فلما حضر سيبويه... قال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سـل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: **فَإِذَا هو هي**؛ ولا يجوز النّصب، وسأله عن أمثال ذلك نحو: **خَرجتُ فَإِذَا عبد ا ـ القَاِئم**، أو **القَائم**، فقال له: كلّ ذلك بالرفع، فقـال الكسـائي: العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمـن يحكـم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين، فيحضرون ويسـألون فقال يحيى وجعفر:أنصفت. فأُحضروا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر لـه يحيـى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة)[1]. ولعـلّ الذي يدلّ على مناصرة يحيى بن خالد الكوفيين هو أن العرب لـم تنطق بالنّصب؛ وإنّمـا دخلوا فوافقوا الكسائي (ولقد طلب سيبويه من يحيى أن ينطقوا به فلم يستجِب له، وأنّه يقال: إنّهم ُأرشوا على موافقة الكسائي، أو إنّهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد فوافقـوه، وإن رأي سيبويه: فإذا هو هي؛ هو الصواب، يقول ا تعالى: ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ الأعـراف 108. ويقول: **ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ** طه 20. وأما: فإذا هو إياها فخارج عـن القيـاس واسـتعمال الفصحاء، كالجزم بـ **لن**، والنصب بـ **لـم**، والجر بـ **لعلّ**، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك)[2] يقول الشّيخ محمد الطنطاوي: (الحقّ إن السياسة هي التي عاضـدت الكـوفيين وأوجدت منهم رجالا كونوا مذهبا ناضل المذهب البصري، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم؛ بل ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلما وعدوانا)[3] كما يتّصل بهذا السـبب سبب آخر هو الدفاع عما ناله الكوفيون من مال وجاه من الخلفاء العباسـيين (فلمـا قـرب العباسيون الكسائي وتلاميذه، وخصوهم بتربية أولادهم، وبالإغداق علـيهم؛ إذ كـان أهـل

---

[1]- أبو محمد عبد ا جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محـي الـدين عبد الحميد، ط6. بيروت:1985، دار الفكر، ج1، ص88.

[2]- السابق، ج1، ص91.

[3]- محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصـريين والكـوفيين، ط1. القـاهرة:2001، دار غريـب للطّباعة، ص06.

الكوفة بالجملة أخلص لهم، وأحسن سابقة معهم –على عكس أهل البصرة- اجتهد المقربون في التمسك بدنياهم التي نالوها، فوقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علمـا فحـالوا بينهم وبين النجاح المادي أو المعنوي بكلّ ما يستطيعون من قُـوة)[1] وإذا كـان للبصـري كالأصمعي مثلا حظوة عند خليفة ولم يقدروا على إبعاده ماديا، اجتهدوا في الغـض مـن علمه.

2) **العصبية للبلد:** فقد كان الكوفيون يتعصبون للكوفة، كما كـان البصـريون يتعصـبون للبصرة؛ إذ ألّف بعض الكوفيين وهو الهيثم بن عدي الكوفي كتابا في مفاخر بلده سماه: **فخر أهل الكوفة على أهل البصرة[2]؛** وهو عنوان يعكس بلا شـك شراسـة الصـراع وعمـق الخلاف.

3) **اختلاف المنهج الذي نهجه كلّ من الفريقين في الأخذ عـن العـرب:** فبينمـا يتشـدد البصريون في سماعهم عن العرب، ولا يثبتون في كتبهم النحوية إلاّ ما سمعوه عن العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التّحضر، وآفات التلوث اللّغوي، نجد الكـوفيين يتوسعون في رواية أشعار العرب وعبارات اللغة عن جميع العرب بـدويهم وحضريـهم قال أبو الطيب: (الشّعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسـوب إلى من لم يقُله وذلك بين في دواوينهم)[3] وبينما كان البصريون يبنون قواعدهم على الأكثـر دورانا على ألسنة الناس، ويأولون ما عداه من القليل والشّـاذ، كـان الكوفيـون يعتـدون بالأشعار والأقوال الشّاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، حتّى اشتهر عـنهم أنّهـم لـو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليـه، مـا جعـل البصريين يعيبون عليهم ذلك، يقول الرياشي البصري: (نحن نأخـذ اللغـة عـن حرشـة الضباب، وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصـحاب الكـواميخ، وأكلـة الشّواريز)[4] وقالوا في زعيمهم الكسائي: إنّه كان يسمع الشاذّ الذي لا يجـوز مـن الخطـإ

---

[1] - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص45-46.

[2] - السابق، ص82.

[3] - أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللّغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. بيـروت: د ت دار الفكر العربي، ص119.

[4] - محمد حسن عبد العزيز، االقياس في اللغة العربية، ص 51.

واللّحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه، حتى أفسد النّحو، فكان توسع الكوفيين في الرواية عن العرب سببا فـي بـدء خـلاف واسـع بـين المدرستين[1]، ولعلّ سبب بناء الكوفيين قواعدهم على الشّواهد الشّاذة هو بعدهم عن جزيرة العرب منبع هذا العلم، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها.

4) تفوق بعض تلامذة سيبويه ونباهتهم: فقد كان الأخفش الأوسـط أكبـر أئمـة النحـو البصريين بعد سيبويه؛ حيث كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذّهن، حـاد الـذّكاء فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، فحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتّسعون فيه فتكونت مدرستهم[2]، ولقد تابع الكوفيون الأخفش أولا في مسائل نحوية كثيرة، منها: **جـواز أن يرفع الوصف فاعلا**، أو **نائب فاعل** مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف عـلى نفي أو استفهام مثل قول الشّاعر:

خَبِير بنُو لَهبٍ فَلاَ تَكُ ملْغيا   مقَالَةَ لَهبِي إِذَا الطير مرت

وتابعوه ثانيا في جعل القراءات مصدرا للقواعد النّحوية، مهما كانت هذه القـراءات شـاذّة ومن ذلك: **جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار**، كقراءة حمزة: ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ النساء 01. بجر **الأرحام** عطفا على الضمير المجرور في به.

5) طواعية اللغة ومرونتُها: فقد تصرف العربي في وجوه التعبير بكثير مـن الوسائـل فاللغة العربية من أكثر اللّغات ميلا للافتنان وطرق أداء المعنى، مع الحرص على التفصيل في تحديده، ومن مظاهر طواعية اللغة العربية ومرونتها ما يلي:

أ- الحذف والاختصار؛ إذا دلّ على المحذوف دليل، كما جاء في قوله تعـالى: ڄ ڃ ڃ ڌ البقرة 60. أي: فضرب فانفجرت.

ب- الواحد يراد به الجمع؛ كما في قوله تعالى: □ □ □ □ □ □ الحجر68.

ج- مخاطبة الواحد بلفظ الجمع؛ كما في قوله تعالى: ٻ ٻ ٻ ٻ الطّلاق01.

د- الجمع بين الشّيئين ثم ذكر أحدهما دون الآخر؛ كما في قوله تعالى: ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڈ ژ التوبة 34.

---

[1] - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط3. مصر: 1976، دار المعارف، ص 195-196.

[2] - السابق، ص 95.

ومن هذه المرونة **إجراء الاثنين مجرى الجمع**، **والتّضمين**، **والتّعارض**، **والإدغام والإمالة**، **والإعلال والإبدال** وغير ذلك، حيث كان لهذه المرونة في اللغة وطواعيتها أثر بارز في تأويلات النّحويين وتخريجاتهم، وتوجيهاتهم؛ فجاءت مختلفة ومتباينة[1] غذّت الخلاف وهو ما نراه في كتب إعراب القرآن وكتب الشّواهد.

6) اختلاف الشّواهد النّحوية قوة وضعفا: فقد يحتج فريق منهم بشاهد، فيقول الفريق الآخر: إن هذا البيت مجهول القائل أو إنّه شاذّ أو ضرورة، أو يحتمل التّأويل، أو مصنوع[2].

لقد أدى احتدام الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية إلى اهتمام النّحاة بهذا الخلاف، والتّأليف فيه، سواء (من حيث المنهج العام، أم من حيث المصطلح على وجه الخصوص؛ حيث إن تاريخ النحو العربي قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم وأغلب الظّن أن صورة الخلاف كما نعرفها عن المدرستين قد شكّلها نحويون متأخّرون)[3] حتّى إن كثيرا منهم عكفوا على تتبع مسائل الخلاف بين المدرستين والحكم عليها والانتصار لإحدى المدرستين، فألّفوا في ذلك الكتب الكثيرة، كان أهم ما وصل إلينا منها كتاب **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لابن الأنباري؛ الذي جمع فيه صاحبه أهم المسائل التي اختلفت فيها المدرستان، فكان عددها مائة وإحدى وعشرين مسألة، رتّب الخلاف فيها متأثرا بمسائل الخلاف بين الفقهاء، فذكر من مذهب كلّ فريق ما اعتمد عليه أهل التّحقيق، واعتمد في النّصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة، محاولا أن يكون ذلك على سبيل الإنصاف لا التّعصب والإسراف. غير أن الرجل (لم يستطع أن يتخلّص من هواه البصري، فلم يؤيد الكوفيين إلاّ في سبع مسائل)[4] ومع ذلك؛ فالذي يهمنا هو تعرف منهج الرجل في تقديم صورة الخلاف؛ حيث إن الكثير من المسائل المطروحة تمثّل خلافا في تحديد كلّ من المدرستين لعامل معين، هذه الخلافات التي تكشف عن سيطرة نظرية العامل على الفكر النّحوي العربي، وهو ما يعين على فهم ردود الأفعال التالية خاصة ابن مضاء القرطبي الذي قاد الثّورة على النحو البصري القديم خاصة، ثم من تبنّى دعواه في

---

[1]- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، ط2. القاهرة:1952، مكتبة الأنجلو، ص 167.

[2]- محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف، ص 12.

[3]- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، د ط. جامعة الاسكندرية: 2007، دار المعرفة، ص 109.

[4]- السابق، ص 110.

العصر الحديث من دعاة التيسير. لذا اخترت مسألة واحدة في هذا السياق، وهـي مسـألة عامل النّصب في المفعول به.

ذهب الكوفيون إلى أن **العامل في المفعول النّصب الفعل والفاعل جميعا**؛ نحو: **ضـرب زيد عمراً**، وذهب بعضهم إلى أن **العامل هو الفاعل**، ونص هشام بـن معاويـة صـاحب الكسائي على أنّك إذا قُلت: **ظَنَنتُ زيدا قَائِما** تنصب **زيدا** بالتّاء، وتنصب **قائمـا** بالظـن وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول **معنى المفعولية**، والعامل فـي الفاعل **معنى الفاعلية**. بينما ذهب البصريون إلى أن **الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا.**

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنّما قُلنا إن العامل في المفعول النّصب هو الفعل والفاعـل وذلك؛ لأنّه لا يكون مفعولٌ إلاّ بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا، إلاّ أن الفعل والفاعل بمنزلة الشّيء الواحد، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعـده؛ نحـو: **يفعـلان، وتفعـلان ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين يا امرأة**، ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعـل؛ وإلاّ لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

الوجه الثاني: أنّه يسكن لام الفعل إذا اتّصل به ضمير الفاعل؛ نحو: **ضربتَ، وذهبتَ** لـئلاّ يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلـة حرف من نفس الفعل؛ وإلاّ لما سكنَت لام الفعل لأجله.

الوجه الثالث: أنّه يلحق الفعل علامة التّأنيث، إذا كان الفاعل مؤنّثا؛ فلولا أنّه يتنزل منزلـة بعضه؛ وإلاّ لما أُلحق علامة التأنيث؛ لأن الفعل لا يؤنّث، وإنّما يؤنّث الاسم.

الوجه الرابع: أنّهم قالوا: **حبذا** فركّبوا **حب** وهو فعل مع **ذا** وهو اسم فصار بمنزلة شـيء واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

الوجه الخامس: أنّهم قالوا في النسب إلى **كُنْتُ: كُنْتي**، فأثبتوا التّاء، ولو لم يتنـزل ضـمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل؛ وإلاّ لما جاز إثباتها.

الوجه السادس: أنّهم قالوا: **زيد ظننْتُ منطلقٌ**، فألغَوا: **ظننْتُ**، ولولا أن الجملة مـن الفعـل والفاعل بمنزلة المفرد؛ وإلاّ لما جاز إلغاؤها؛ لأن العمل إنّما يكون للمفردات لا للجمل.

الوجه السابع: أنّهم قالوا للواحد: **قفا**، على التثنية؛ لأن المعنى **قف قف**، قـال ا تعالى: ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ق24. مثنى، وإن كان الخطاب لملك واحد؛ وهو مالك خـازن النار؛ لأن المعنى: ألْق ألْق، والتثنية إنّما تكون في الأسماء لا الأفعال، فدلّ على أن الفاعـل مع الفعل بمنزلة الشّيء الواحد. وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلـة الشّـيء الواحـد، وكـان المفعول لا يقع إلاّ بعدهما دلّ على أنّه منصوب بهما، وصار هذا كمـا قُلـتم - يقصـدون البصريين- في الابتداء والمبتدأ إنّهما يعملان في الخبر؛ لأنّه لا يقع إلاّ بعدهما، والذي يدلّ على أنّه لا يجوز أن يكون النّاصب للمفعول هو الفعل وحده أنّه لـو كـان هـو الناصـب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه، فلما جاز الفصـل بينهمـا دلّ على أنّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنّما العامل فيه هو الفعل والفاعل.

فاحتج البصريون بأن قالوا: إنّما قُلنا إن النّاصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلـك لأنّا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل؛ وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسـم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب ألاّ يكـون لـه تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له.

والجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن النّاصب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنّـه لا يكون إلاّ بعدهما ... إلى آخر ما قرروا، قُلنا: هذا لا يدلّ على أنّهما العاملان فيه؛ لِما بينّـا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل، وبهذا يبطُل قول من ذهب مـنهم إلـى أن الفاعل وحده هو العامل، والكلام عليه كالكلام على من ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى.

وقولهم: لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه، ولا يفصل بينه وبينه قُلنا: هذا يبطل بـ **إن**؛ فإنّا أجمعنا على أنّه يجوز أن يقال: **إن في الدار لزيدا**، و **إن عنـدك لعمرا**، قال سبحانه ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ وقال تعالى ﮒ ﮓ ﮔ المزمل 22 فنُصـب الاسم بـ **إن**، و **إن** لم تَله، فكذلك هاهنا، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضـعف مـن الفعل؛ لأنّه فرع عليه في العمل؛ فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى، على أنّا نقول: إن الفعل قد ولِي المفعول؛ لأن الفعل لما كان أقوى مـن حـروف المعاني صار يعمل عملين، فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول لزيادته على حـروف

المعاني، فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل، وإذا لم يكـن بينـه وبـين معموله فاصل بان أنّه قد وليه المعمول فدلّ على أن العامل هو الفعل وحده. وأما ما ذهـب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهـر الفساد؛ لأنّه لو كان الأمـر كمـا زعم لوجب ألاّ يرتفع ما لم يسم فاعله؛ نحو: **ضرب زيد**، لعدم معنى الفاعلية وأن ينصـب الاسم في نحو: **مات زيد**، لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مـع وجـود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في نحو: **مات زيد** مع عدم وجود معنى الفاعليـة، دلّ علـى فساد ما ذهب إليه، والله أعلم.

هذه مسألة واحدة تُعد غيضا من فيض المسائل الخلافية الكثيرة بين المدرستين؛ ولـئن كانت عوامل تأجيج الخلاف كثيرة، فقد ترك هذا الخلاف آثارا كثيرة أيضا منها ما أثّر فـي النّحو العربي سلبا، ومنها ما أثّر فيه إيجابا، ومن التأثيرات السلبية لهذا الخلاف ما يلي:

1) تغيير الروايات وكثرتهـا: ويعود ذلك لأسباب كثيرة، منها الرواة غير الموثوق بروايتهم كخلاف الأحمر وحماد الراوية، ومنها ميل العرب إلى المعنى يجعلونه أساسا، ولهذا نجـدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان لفظ آخر (وقد يروون الأثر بالمعنى، فيروي الـراوي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقا للهجته وطبيعته التي درج عليهـا فـي النّطق والأداء)[1] ومنها احتدام الخلاف بين المدرستين بما يزيد من حدة الصراع والتّنـافس فيؤدي ذلك بدوره إلى تغيير إحدى المدرستين رواية المدرسة الأخرى، وهو الأمـر الـذي أدى إلى اضطراب النّصوص، يقول الدكتور محمد عيد: (فما القواعد في واقـع الأمـر إلاّ سبيل لوصف النّصوص وبيان ظواهرها، ولكن النّحاة الدارسين سـعوا بينهـا بالوقيـعة والنّزاع فوقفوا في صفّ الأولى نصرة لها على الثّانية، فوقعت النّصوص في حرج شديـد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التّخطئة أو التّحريف أو التّخريج)[2] والأساس في ذلك كلّه إنّما هو **العصبية والمنافسة**، سواء في ذلك الآراء التي تناولت الرواية بصورة عامـة، أو تلك التي تناولت الرواة.

---

[1] - عبد الحميد حسن، القواعد النحوية، ص 209.

[2] - محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص69.

2) كثرة الآراء: عجت كتب النّحو بكثرة الآراء النّحوية؛ نتيجة للخلاف بين المدرستين؛ فقد حرص النّحاة على تسجيل جميع آراء البصريين والكوفيين، وهو ما يبدو جليا عند صاحب **الإنصاف** الذي نجده يسجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين، وللكسائي والفراء من الكوفيين، ونجده أيضا عند ابن مالـك وابـن يعـيش والرضى، وشُراح الألفية وأصحاب الحواشي على هذه الشّروح، يقول عباس حسن: (فـي مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النّحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، حتّـى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأيا آخر يناقضه، من غيـر أن يكلّف نفسه مشقّة الاطّلاع والجري وراء هذا النّقيض؛ ذلك أنّه يعلم من طـول ممارسـته النّحو والنّظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلـو من رأيين أو آراء متعارضة حتّى فـي أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية)[1] وهو ما دفع بدوره إلى كثرة التقـدير والتّخـريج ومحاولة إبطال حجة الطّرف الآخر، والذي ساعد على ذلك مرونة اللغة وطواعيتها؛ إذ إن كثيرا من النّحاة البصريين خاصة، كانوا في تأويلاتهم (يسايرون مقاصـد العـرب أو مـا اعتقدوا أنّه من مقاصدهم في تعبيراتهم وخصائص لغتهم، على أنّنا لا نقول إنّهم في جميـع تأويلاتهم قد سايروا روح اللغة العربية، فقد كانوا في بعض الأحوال يفكّرون وهم متأثّرون بالتعليل الفلسفي، وكانوا في بعضها يتعسفون ويتكلّفون ويحاولون تأويل كلّ شـيء، كـأنّهم أرادوا أن يثبتوا أن كلّ ما نطقت به العرب إنّما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجهـا المنطقية وأصولها العقلية الصحيحة، ولا ندري هل هذا صحيح في اللغات)[2] ونحن نعلم أنّها تخضع لعوامل كثيرة متشعبة، منها العادات العقلية والعادات الاجتماعية والاستعمال.

3) التوسع في الإجازة: حيث إن المطّلع على كتب الخلاف يجدها كثيرا ما تـدور حـول المنع وهو سمت البصريين غالبا؛ والإجازة وهي سمت الكوفيين، ففي كتـاب **الإنصـاف** مثلا ثمان وثلاثون مسألة قال فيها الكوفيون: يجوز، وقال فيها البصريون: لا يجـوز، فـي حين وردت سبع مسائل عكس ذلك في الكتاب نفسه. ومن ذلك أن الكوفيين أجـازوا جمـع **الاسم الذي في آخره تاء التّأنيث** بالواو والنّون إذا سميت به رجلا، وأجازوا التّعجب مـن

---

[1]- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، د ط. مصر:1966، دار المعارف، ص 66-67.

[2]- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية، ص 186.

السواد والبياض كما أجازوا تقديم خبر **مازال** عليها، وما كان في معناها من أخواتها، ومنع كلّ ذلك البصريون. ولعلّ هذا التوسع لدى الكوفيين راجع إلى منهجهم الذي سنّه لهم شيخهم الكسائي كما أشرت سابقا.

4) المبالغة في الصناعة: بالغ النحويون البصريون والكوفيون في صناعة النّحو وبعدوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلّمين، وهو ما يتّضح من احتكامهم كثيرا للقياس، ومن كثرة تعليلاتهم؛ فسيبويه لا يعلّل لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد؛ بـل يعلّـل أيضا لما يخرج على تلك القواعد[1]، والفراء يلجأ دائما إلى العلل يشرح بها قياسه، ويـدعم بها حكمه، وهو دائما يريد أن يقنع قارئه بعلله، ولعل هذا الأسلوب هو انعكاس لما أفاده من أساليب المتكلّمين[2]، كما يظهر بعدهم عن الواقع اللغوي من كثرة الجدل والاحتجاج، وفـي اختلاف النّحاة حول تركيب بعض الأسماء أو بساطتها، وحول عدد الحروف التـي بنيـت عليها بعض الأسماء وأشباه ذلك في كتبهم كثير.

5) عدم الأخذ بالقراءات: ومرد ذلك تمسك البصريين بالقياس خاصة ، فلم يأخذوا بالآيـات القرآنية التي استشهد بها الكوفيون على بعض القراءات، فأولوها أو نسبوا القراءة للضـعف والشّذوذ، كما هو الحال مع قراءة حمزة ٿ ٺ ٿ ٹ ٹ ڎ بجر **الأرحـام** عطفـا على الضمير المجرور في **به**، وهو ما يمنعه جمهور النّحاة.

6) تغيير بعض المصلحات النحوية: إذ لم تعتمد مدرسة الكوفة كلّ مصـطلحات المدرسـة البصرية؛ بل غيرت بعض المصطلحات لتجعل لها خصوصيتها التي تميزها عن ضـرتها البصرة، ومن ذلك أنّهم سموا اسم الفاعل فعلا دائما، وجعلوا الجر خفضا؛ والنّفـي جحـدا وضمير الفصل عمادا؛ لأنّه (عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده)[3] وسـموا ضـمير الشّأن الضمير المجهول (لأنّه لم يتقدمه ما يعود عليه)[4] وذهبوا إلى أن الفعـل المضـارع الواقع بعد فاء السببية في جواب الأمر والنّهي والنّفي والاستفهام والتمنّي والعرض ينتصب

---

[1] - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 82.

[2] - صابر أبو بكر السعود، القياس في النحو العربي، ط2. أسيوط- مصر: د ت، مكتبة الطّليعة، ص 199.

[3] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 110.

[4] - السابق، ج3، ص 114.

بالخلاف أو الصرف؛ لأن ما بعد الفاء مخالف لما قبلها في المعنى، كما سـموا المعطـوف بالواو بـ **النّسق** (فالعطف من عبارات البصريين والنّسق من عبارات الكـوفيين)[1] وغيـر ذلك عندهم كثير.

لقد أدى تغيير الكوفيين لكثير من مصطلحات النحو البصرية إلى خلط كبير في أذهان الدارسين؛ كجعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبني على الضم يقولون إنّه مرفوع، والمبنـي على السكون يقولون إنّه مجزوم، وهو أمر غير دقيق بالمرة، وبسبب ذلك لم تبقَ معظم هذه المصطلحات على ألسنة النّحاة في العصور التّالية.

7) صعوبة النّحو: لقد أدى الإسراف في الخوض في مسائل الخلاف إلى صـعوبة النحـو العربي، وإحداث البلبلة في عقول المتعلّمين وعلى ألسنتهم، نتيجة كثرة الآراء وتعارضـها حتّى إن متوسطي الثّقافة لا يستطيعون انتقاء رأي من الآراء أو ترجيحـه، مـع أن دارس النّحو يريد أن يتعلّمه ليصون لسانه وقلمه من الخطأ، ولكي يفهم ما يقرأ من النّصوص، فهو يريد نحوا يصف له التراكيب اللّغوية ولا يفلسفها، وقد أدرك أجدادنا هذه الصعوبة فقـالوا: (لا يصل أحد من علم النّحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلّم ما لا يحتـاج إليـه)[2] لـذا قـال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي والعلل النحوية: **إن كـان النحـو مـا يقولـه الرماني فليس معنا شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء.**

إن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن شرا كلّه؛ بل كانت له نتائج طيبـة وهـي وإن كانت قليلة، فهي ذات فائدة جليلة، ومن هذه النتائج:

1) اكتمال صرح النّحو والصرف: حيث تشعبت مسائله وكثرت مؤلّفاته نتيجة التنافس بـين البلدين، وقد تم ذلك على طورين، **الطّور الأول** كان على يد الخليل وسيبويه من البصـريين والكسائي من الكوفيين، فقد أبدع سيبويه كتابه، وضمنه علم شيوخه فلم يـدع لمـن بعـده استدراكا عليه، وكانت للكسائي مؤلّفاته أيضا، وشد من أزره إقبال الدنيا عليه، بعد اتّصـاله بخلفاء بني العباس ببغداد، فأعتد للكوفيين فيها متّكأً، وسعى سعيه حتّى كون من الكـوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية، فكان كلّ فريق حريصا على حوز قصـب السـبق

---

[1]- السابق، ج3، ص 84.

[2]- عباس حسن، اللغة والنحو، ص 191.

رغبة في التّغلّب، وحرصا على الإزراء بالآخر، فاتّسعت الروايات واستفاض تعليم النحـو للنّاس وازدادت تآليفه وبلغ أوجه مع الأخفش البصري، والفراء الكوفي. والطور الثاني كان تتويجا للطّور الأول؛ فقد تخرج فيه رجال كانوا فرسان النحو في عصرهم، وشمر الجميـع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية للبلد، فأكملوا ما فات السـابقين، وشـرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسـطوا مـا يسـتحقّ البسـط، وهـذّبوا التعريفات وأكملوا وضع المصطلحات ولم يدعوا شيئا من النحو إلاّ نظروه، ولا أمرا مـن غيره إلاّ فصلوه؛ فكان من نتيجة ذلك أن انفصل النّحو عن الصرف، وغزر التـأليف فـي النحو حتى استوى قائما على قدميه، وأوفى لغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد، فتَمـت أصوله وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلـب خاتم الكوفيين.

2) **توسيع القواعد:** تشدد البصريون لكي تطّرد لهم القواعد، وتوسع الكوفيون في الإجـازة فأصابوا في توسعهم مرات عديدة مستدلّين على ذلك بالسـماع الصـحيح الـذي ارتضـاه وأنصفه أهل التّحقيق؛ ومن ذلك: عمل اسم المصدر عمل فعله، وعدم لزوم إبراز الضـمير مع الوصف الجاري خبرا على غير ما هو له، وجواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وجواز العطف على اسم **إن** قبل مجيء الخبر وغيرها كثير، ما فـتح مجـالا واسعا للتعبير أمام المتكلّمين، ويسر عليهم، وقد كان من ثمار ذلك زيادة بعـض التّراكيـب كإجازة البصريين تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، وإجازة الكوفيين تقدم التمييـز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا، كما زاد الكوفيون بعض الأدوات نتيجة تتـبعهم للهجـات القبائل التي أهملها البصريون، ومن هذه الأدوات إضافة **مهمْ** لأدوات الجزم، وإضافة **كما** لأدوات النصب، وزادوا في معاني بعض الأدوات المعروفة لدى البصريين.

3) **زيادة وجوه إعرابية:** تُعد الوجوه الإعرابية للتركيب الواحد من حسنات الخـلاف بـين البصريين والكوفيين؛ ذلك أن التركيب الذي يحتمل وجوها من الإعراب أبلغ من التركيـب الذي يحتمل وجها واحدا؛ كما أن (اختلاف الوجوه الإعرابية في التركيب الواحد لا بد منـه

لتفسير النّصوص التي وصلتنا مكتوبة)[1] وذلك؛ لأن الوجوه الإعرابية هي التي تحدد مقاصد صاحب النص المكتوب.

4) تيسير النّحو: إذ كان في بعض ما ذهب إليه الكوفيون تيسير على الدارسين، وذلك لبعدهم في بعض المواطن عن التّقدير، كما كان للبصريين نصيب من ذلك عندما أجازوا ما منعه الكوفيون في مسائل عديدة، فسهل ذلك على نحاة المدرسة البغدادية فيما بعد، فلم تزد على أن تكون مدرسة انتقائية، تأخذ آراء الفريقين وترجح ما تراه أقرب وأصوب، ومع ذلك فإن النحو العربي لم يسلم من الصعوبة والتّعقيد.

إن ردود الأفعال على الأحكام النحوية عند البصريين المدونة في تاريخ النحو العربي لم تتوقّف عند الكوفيين أو عند نحاة القرون الأربعة الأولى فحسب؛ بل لازمته حتى العصر الحديث بحكم الصعوبة التي تعتريه، ونتيجة ذلك؛ فقد حاول النّحاة تيسير علم النحو فألّفوا فيه **التّسهيل** و **التقريب**، ونظموا مسائله، وألّفوا فيه المتون، وثاروا على العامل النحوي وعلى العلل الثّواني والثّوالث كما سنرى عند **ابن مضاء القرطبي**.

وفي العصر الحديث كان للنّحاة في النحو القديم اتّجاهان: **اتّجاه نقدي**؛ كما فعل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه **في النّحو العربي نقد وتوجيه، واتّجاه تيسير**؛ كما فعل المجمع اللّغوي بالقاهرة، والمجلس الأعلى للّغة العربية في الجزائر*، والدكتور شوقي ضيف في كتابه **تجديد النّحو** الذي سنعرض له لاحقا في بحثنا.

المبحث الثاني: ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو البصري:

كانت ثورة ابن مضاء القرطبي على العلل النّحوية ورفض نظرية العامل من أعنف الثورات التي مثّلت ردود الأفعال على الأحكام النحوية عند البصريين؛ حيث رفض العلل النّحوية لأنّها- بحسب رأيه - هي السبب الأساس في تعقيد النّحو، وجعله صعبا على الطّلبة ومداركهم

---

[1] - على النجدي، من قضايا اللغة، ط3. مصر: 1957، مطبعة الهضة، ص 84.

* أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23-24 أفريل 2001، بالمكتبة الوطنية بالحامة. الجزائر: 2001 منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية.

لذلك رأى ضرورة التّخلّص من هذا السبب حتّى يعود النّحو إلى هدفه الذي وجد من أجله وهو فهم القرآن الكريم وحفظه.

لقد شكل الاهتمام بالعلّة النحوية والتّعليل لكلام ا عز وجلّ وكلام العرب مصدرا أساسا من مصادر الصعوبة والتّعقيد في النّحو العربي، وهذا الكلام لم يرق لعلماء النّحو الأندلسي أو حتى للفقهاء منهم، فأعلنوا على العلل ثورة بلا هوادة، وكان من أشهرهم، ابن مضاء القرطبي الذي ألّف كتابا كاملاً أسماه **الرد على النّحاة**؛ أي الرد عليهم في تقديس العلّة والعوامل وبيان فساد هذا الرأي عندهم. فمن يكون ابن مضاء؟ وما فحوى ثورته.

التعريف بابن مضاء القرطبي: هو أحمد بن عبد الرحمن اللّخمي المعروف بابن مضاء القرطبي، كان ممن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرماك (ت 541هـ) في بلاد الأندلس، ثم رحل إلى المغرب ليعين قاضيا في مراكش في فترة النّشوة والقوة لدولة الموحدين، فكان فقيها ظاهريا تابعا لأستاذه وإمامه ابن حزم الأندلسي (ت456هـ) وهذا الفقه والتفقّه لم يكونا إلا سببا من أسباب توجه ابن مضاء نحو النّحو وعلوم اللغة العربية، وكان تأثير الفقه الظاهري واضحا عليه؛ لذلك فقد ثار على نحاة المشرق في فقههم ونحوهم، ودعاهم إلى منهج جديد في الفقه والنحو، ولكن ثورته على النّحو كانت أعنف وأكثر وضوحا، خصوصا إذا عرفنا أن كتاب **الرد على النحاة** هو الكتاب الذي وصل إلينا كاملاً بعد أن حققه ونشره المرحوم **شوقي ضيف** الذي يرى أن عصر **الرد على النحاة** كان عصر الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه حيث كانت دولة الموحدين التي كان ابن مضاء قاضي قضاتها تتزعم هذه الثورة، وتأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة؛ لترد فقه المشرق على المشرق، وتابع ابن مضاء ليرد به نحو المشرق على المشرق[1]، فعندما قام المهدي بن تومرت بدعوته الشّهيرة التي انتهت إلى تأسيس دولة الموحدين في المغرب والأندلس، والتي وظف فيها جانبا من ظاهرية ابن حزم، خصوصا منها رفض القياس في الفقه، كان من الطبيعي أن تعود هذه الدولة بعد استقرار أمرها إلى الأصول الفكرية التي قامت عليها الدعوة المؤسسة لها، وفي مقدمة ذلك

---

[1] - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، د ط. مصر: د ت دار المعارف، ص 16-17.

الأخذ بالظاهر في العقيدة والشريعة. ويمكن توضيح الأسس التي قامت عليها ثورة ابن مضاء على النحو العربي البصري فيما يلي:

أولا: إلغاء نظرية العامل: ما إن يفتح القارئ كتاب **الرد على النحـاة** في صفحته الأولـى إلا ويجد الثورة على نظرية العامل النّحوي؛ باعتباره من القضايا التي يستغني النّحو عنها؛ حيث يقـول ابن مضاء القرطبي: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النّحـوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنـوي، وعبـروا عنـه بعبارات توهم في قولنا: **ضرب زيد عمرا**، أن الرفع الذي في **زيد** والنّصب الذي في **عمـرو** إنما أحدثه **ضرب** . ألا ترى أن سيبويه – رحمه ا – قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلـك فيـه فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد)[1] فابن مضاء يرى أن هذه العوامـل يجب أن نستغني عنها إن أردنا للنّحو اليسر والسهولة، وعد تلك العوامل خطأً ويجب العـودة عنها، سواء أكانت عوامل معنوية أم لفظية، لذلك يجب هدم هذه المقولـة وتخلـيص النحـو العربي منها؛ لأن العامل في رأيه هو للمتكلّم نفسه (وأما في الحقيقة ومحصـول الحـديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجـزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)[2] وهـو مـا قرره قبله ابن جنّي في كتابه الخصائص.

وبين ابن مضاء أن هذه العوامل لا يقبل بها عقل أو شرع، ولا يرضى أحد من العقـلاء هذه العوامل أو تلك المعاني التي وضعها النّحاة؛ لأنّها لا تستند على حقّ ولا على واقع (ومـا العامل وما هذا الذي يقوله النحويون في مثل: **ضرب زيد عمرا**؟ إذ يزعمون أن **ضرب** عمـل الرفع في زيد والنّصب في عمرو، وإن النّحاة ليبالغون في ذلك حتـى لنـراهم يـذهبون إن علامات الإعراب هي آثار حقيقية للعوامل، ثم هم على ما هو معروف يطيلون بعد ذلك فـي بيان شروط هذه العوامل، وبيان أنواعها، ومتى تحذف؟ ومتى تذكر؟ وإنّهم ليتورطـون فـي

---

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76.

[2] - السابق، ص 77.

أثناء ذلك في مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها)[1] وحتى لا يتعرض ابن مضاء إلـى هجوم من نحاة المشرق ومناصري العامل النّحوي، فقد أوضح أنه قد سبق بهذه الفكرة من قبل عالم من أكبر علماء المشرق في النحو العربي، وهو العالم أبو الفتح بن جني وغيره؛ حيـث يقول في خصائصه: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليدرك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول؛ فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعلم من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعـل المـتكلّم بمضامة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح)[2] وقد ساق ابن مضاء دلـيلا على فساد نظرية العامل وأنّها سبب رئيس في صعوبة النّحو العربي، هذا الدليل هـو **بـاب التّنازع**؛ حيث أدت بهم نظرية العامل إلى رفض بعض أساليب العرب، ويضـعون مكانهـا أساليب أخرى تسولها لهم فكرة العامل[3]، وقد انطلق ابن مضاء في نظرية هدم العامل النحوي من مبدأ واحد؛ هو مبدأ التّيسير والتّسهيل؛ وذلك لأن هذه النّظرية لا تهدم النّحو العربي؛ بـل تسهله وتيسره، فنظرية العامل تغذّي الجدل الكثير بين النّحويين، ذاك الذي لا يكون منه طائل سوى التّعب ومضيعة الوقت وكذلك فهي تأتي بأساليب وصيغ لا تقبلها العربيـة، وتـرفض أساليب أخرى موجودة في العربية وهي لا تساعد على الفهم السليم والصحيح للّغة العربيـة والحركات الإعرابية ومعانيها والهدف منها؛ لذلك لا بد من التخلّص منها؛ لأن وجودها فيـه صعوبة النّحو، وبعد عن مراد ه الأصلي وهو فهم المعنى المقصود بالطريقة السليمة الصحيحة التي لا تؤدي إلى إخلال في المعنى، فهذه النظرية تكثر من التأويل وتعدد احتمالات التّوجيـه[4] وهذا التأويل قد يكون قريبا أو بعيدا وأحيانًا تُحمل اللفظة على أوجه الإعراب المختلفة حسب دورات العامل فيها، فالبيت الشّعري المشهور للفرزدق:

---

[1]- مجلة كلية الآداب، المجلد الثاني، جامعة فؤاد الأول، ديسمبر: 1946 م.

[2]- ابن جني: الخصائص ج1، ص 109-110.

[3]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 32.

[4]- محمود أبو كته " نظرية العامل النحوي بين التأييد والنقد" مجلة جامعـة بيت لحـ ـ ـم، سبتمبـ ـر: 1987، ج6 ص 69.

ما أَنْتَ بِالحكَمِ الترضى حكُومتُه   ولاَ الأَصيل ولاَ ذي الرَّأْيِ والجدل[1]

أوضح مدى فساد قضية العامل؛ لأن دخول الألف واللام على الفعل المضارع لا يجوز وهو خطأ، لكن النّحاة ونظرا لرأيهم المسبق، واعتبار هذا البيت من عصر الاحتجاج لم يستطيعوا تخطئة الشّاعر؛ بل خرجوه على الشّذوذ تارة، وعلى الضرورة القبيحة أخـرى[2]، والـبعض اعتبر **ال** موصولة بمعنى الذي، فهل الأسهل هذه التّخريجات التي لا تستند إلى تحليل منطقي معقول أم أن نقول للخطأ خطأ، حتى ولو صدر من شاعر يحتج بشعره؟ فالبعيد عن الخطأ هو – فقط – القرآن الكريم، وابن مضاء لا يرضى لأحد أن يقف في وجـه دعوتـه، ونظريتـه بضرورة التّخاص من العامل، حتى ولو كان إجماع العلماء عليها؛ لأنّه ومن منطلق مذهبـه الظاهري في الفقه لا يعترف بالإجماع الفقهي، ومثله النّحوي، فهو يقول مدعما رأيه برأي ابن جني:(إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حـذاقهم ومقـدم فـي الصناعة من مقدميهم وهو ابن جني في خصائصه: اعلم أن إجماع أهل البـلدين -البصـرة والكوفة -إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقـيس علـى المنصوص)[3] فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه.

ثانيا :الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفـة: وهو الأساس الثاني الذي انتهجه ابن مضاء في ثورته على النحو البصري، فهو يعترض وبشدة على تقدير العوامل المحذوفة كالضمائر المستترة في المشتقّات والأفعال أو متعلّقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام، وقد كان اعتراضه عليها بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل، واتّخذ ابـن مضاء القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مصدرا أساسـا فـي رده على التّقدير للعوامل المحذوفة؛ حيث إن الرسول ﷺ يقول:« **من قال فـي القـرآن برأيـه فأصاب فقد أخطأ**» فأنت عندما تقرر أن هناك محذوفًا في القرآن الكريم فقد خالفت ووقعت في الحـرام فمن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه؛ فقد قال في القرآن بغير علم ... ومما يدلّ على أنّه حرام الإجماع ، وعلى أنّه لا يزاد في القرآن لفظ غير

---

[1]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، إشراف مكتب البحوث والدراسات، د ط. بيروت: 1994 ، دار الفكـر ص 30.

[2]- السابق، ص 31.

[3]- ابن مضاء :الرد على النحاة، ص 82.

المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أحرى؛ لأن المعاني هي المقصـودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها)[1] فابن مضاء في نظرته إلى النحو يرفض كلّ تلك التقديرات والمحذوفات، ويقف إلى جانب النّص اللغوي، فالتقدير في نظره نوع من التخيـل والظـن لا يستند إلى أي دليل، وهنا يبرز التأثّر بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزيادة في الـنص دون دليل فالزيادة حرام لا يقبله أهل الظاهر[2]، ومن المضمرات التي قدرها النحويون ورفضـها ابن مضاء نضرب الآتي لنرى أيها أسهل علـى الطّالـب أهـي التقـديرات والتـأويلات والمضمرات أم الأخذ بالظاهر والبعد عن هذه المضمرات؟

أ) إضمار فعل متعد بعد حرف النداء: فالنّحاة يقولون: إن الجملة: **يا عبـد ا** فيهـا فعـل محذوف تقديره **أدعو** أو **أنادي؛** في حين أن ابن مضاء يرى أنّه لا داعي لهذا التقـدير لأنّـه سيؤدي إلى تغير المعنى وتحويله من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر[3]، والأسـهل لنـا أن نعرب دون تقدير أو تأويل.

ب) إضمار أن بعد الفاء أو الواو: فالنّحاة يرون أن الفعل المضـارع بعـد هـذه الحـروف منصوب بـ **أن** مضمرة، في حين أن ابن مضاء ينتقد ذلك ويرفضه؛ لأن فيه نقصا في المعنى واختلالا في المراد (ألا ترى أنك إذا قلت: **ما تأتينا فتحدثنا،** كان لها معنيان: أحدهما: **ما تأتينا فكيف تحدثنا؛** أي: إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث . . . والوجه الآخر: **ما تأتينا محدثاً؛** أي: إنّك تأتي ولا تحدث ، وهم يقدرون الوجهين، ما يكون منك إتيان فحديث، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين)[4] ولسنا نحن المتأخّرين زمنا من عانى أقوال النّحاة تلك؛ بل إن ثمة من حيره ذلك في زمانهم فأحدهم راعه نصب المضارع تقديرا بعد **واو المعية** أو **فاء السببية،** واعتبار النّحاة لذلك أنه بسبب **أن** المحذوفة، وقد كـاد الرجل أن يمسه الجنون من ذلك القول، فكتب إلى نحوي من نحاة البصرة المعاصرين له؛ وهو أبو عثمان بكر المازني يشكو ما لقيه من عنت في فهم النّحو ومرادات النّحاة يقول:

1- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 82.

2- معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1. عمان: 1988، دار مجدلاوي للنشـر والتوزيـع ص 131.

3- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 79-80.

4- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 81.

فَقَدْ كدتُ يا بكر من طُول ما أُفكـ ر في أَمرِ أن أَن أُجـ ن

فالمضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية إذن، ليس منصوبا بهما وإن كانتا ظاهرتين؛ بل هو منصوب بـ **أن** المضمرة، وفي ذلك تعسف بين يأباه حس النّحوي العالم بالنحو كصاحب الأبيات، وكابن مضاء الذي وردت تلك الأبيات في كتابه الذي بين أيدينا[1]؛ حيث يعكف صاحبه على التّدليل على فساد رأي النّحاة في هذه القضية، وفي غيرها من التقديرات والتأويلات.

ج) تقدير متعلقات المجرورات: يرى النّحاة أن شبه الجملة من الجار والمجرور لا تأتي خبرا أو صفة أوحالاً أو صلة؛ بل هي متعلّقات بمحذوفات؛ فمثلاً: **زيد في الدار**، أو **رأيت الذي في داره** أو **مررت برجل من قريش**؛ فيزعم النّحويون أن قـ ولنا **في الدار** متعلق بمحذوف تقديره **زيد مستقر في الدار؛** لأنهم قيدوا أنفسهم بقاعدة نحوية لا يجب الخروج عنها؛ وهي أن حروف الجر إذا لم تكن زائدة ودخلت على تلك الأسماء فلا بد لها من عامل يعمل فيها؛ إما أن يكـ ون ظاهرا كقولنا: **زيد قائم في الدار**؛ أو مضمرا كقولنا: **زيد في الدار**. وابن مضاء يرى أن هذه التقديرات من شأنها أن تضيف صعوبة إلى النّحو العربي وتدريسه، لذلك لا بد من الـ تخلّص منها والابتعاد عن التقدير، بل واعتبار الجار والمجرور محل رفع الخبر، أو نصب الحـ ـال وما إلى ذلك؛ لأن هذا أسهل وأيسر وأعم للفائدة [2]؛ لأنّه لا حاجة لزيادة أو تقدير، فـ إذا بطـ ل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار**.**

د) تقدير الضمائر المستترة في المشتقات: عارض ابن مضاء تقدير الضمير المسـ تتر فـ ي المشتقات، وخالف النّحاة في ذلك؛ فمثلاً: **زيد ضارب عمرا،** فكلمة ضارب وضعت لمعنيين هما: لتدل على الضرب، ولتدل على الفاعل غير المصرح به، وهو يرى أنّه لا داعي لتقـ دير **زيد ضارب هو عمرا؛** لأن ضارب يدلّ على الفاعل غير المصرح به، وزيد يدل على اسـ مه اسم هذا الفاعل، فما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا**؟**

هـ) تقدير الضمائر المستترة في الأفعـال: كذلك رفض ابن مضاء فكرة استتار الفاعل مـ ع الأفعال في قولنا: **زيد قام؛** لأنه حسـ ب رأيـ ه، لا داعـ ي لهـ ذا الاسـ تتار سـ وى قـ ول النحويين:(الفاعل لا يتقدم ولا بد للفعل من فاعل، فالفعل يدلّ على الفاعل دلالة لفظية، ونحن

---

[1]- السابق، ص 33.

[2]- السابق، ص 87.

نعلم أن الفاعل من صيغة الفعل ولفظه فيعلم فاعله غائب مذكّر، وأعلم فاعله أنا)[1] وما إلى ذلك فما الداعي إلى التقدير والتأويل، أليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل، فإذا كـان الفاعل معلوما ومعروفًا فما الداعي إلى التعقيد والتأويل؟

ثالثا :إلغاء العلل النحوية: أساس ثالث نادى به ابن مضاء من أجل ترسيخ نظريته الداعية إلى تيسير النّحو العربي، تمثل هذه المرة في الدعوة الصريحة الواضحة إلى إلغاء العلل النّحويـة وبخاصة تلك العلل الموسومة بالثّواني والثّوالث، فابن مضاء قسم العلل إلـى قسـمين: **الأول مقبول** ولا بأس به؛ وهو **العلة الأولى، والآخر مرفوض** ويجب التخاص منه؛ وهـو **العلـل الثّواني والثّوالث،** ولعل ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقا من مذهبه الظاهري الذي يقدس النص اللّغوي، ويقف أمامه، ولا يدعو إلى تجاوزه، لذلك فهم ينفون السببية فـي النصـوص جميعها[2]، لقد كان المذهب الظاهري يدعو إلى التخلّص من العلل الفقهية للنّصوص، وكـذلك الأمر بالنسبة للنّحو فابن حزم يصف تلك العلل بالفساد الذي يجب التخاص منه (ونحن إن شاء ا موردِون مشاغب أصحاب العلل ...وحلّ شغبهم الفاسد)[3] لقد أراد ابن مضـاء أن يـريح الناس من عبث طويل للنحاة، وذلك عن طريق إلغاء العلل النّحوية، والعلل الشّرعية فهو يدعو إلى الأخذ بالعلّة الأولى فقط، وأما غيرها فهو باطل لا تفيد معرفته، ولا يضر جهلـه، لـذلك نادى صراحة بضرورة (أن يسقط من النّحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا **قام زيد،** لِم رفع زيد؟ فيقال:لأنّه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِم رفـع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: **كذا نطقت به العرب،** ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر)[4] وفي ذلك تيسير للنحو وتسهيل على المتلقّي.

إن ابن مضاء يرضى بالعلّة الأولى لرفع الفاعل، وهي أنّه فاعل؛ ويرفض تعليل رفع هذا الفاعل ويحيل هذا الرفع إلى كلام العرب فقط؛ لأنّه (لا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفـوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هـو مطلوبنـا باسـتقراء

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 92.

[2] - السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 114.

[3] - السابق، ص 114.

[4] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 130.

المتواتر الذي يوقع العلم)[1] ويرى أنه لا داعي لمعرفة تلك الدواعي أو تلك العلّة التـي تقـف خلف رفع الفاعل أو نصب المفعول؛ لأن معرفتها وجهلها سيان.

لقد عاب ابن مضاء على النّحاة الأخذ بالعلل النّحوية والإسـراف فيهـا، حتـى وصـل ببعضهم حد الولع بها، فهو يقول:(وكان الأعلم- رحمه ا - على بصره بالنّحو مولعا بهـذه العلل الثّواني؛ ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبـو القاسم السهيلي على شاكلته - رحمه ا - يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصرا بها)[2] وضرب مثالا على فساد علل النّحاة وأنها لا تؤدي إلا إلى تعقيد النّحو، وجعلـه يدور في متاهات لا حاجة له بها، ومنها مثلا العلة التي ساقها المبرد من (أن نـون ضـمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكنًا؛ نحو: ضربن، ويضربن، وقال فيما قبلهـا: إنـه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشّيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النـون وجعل حركة النّون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلّـة معلولة بما هي علّة له وهذا بين الفساد ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا)[3] ولا يخفـى علـى دارس النّحو العربي والباحث في أصوله أن هذه الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث من النّحـو العربي والاكتفاء بالعلّة التعليمية الأولى، يساعد وبشكل كبير جدا في تسهيل النّحـو وتيسيره، وتخليصه من الصعوبة التي لحقت به، بعد أن تأثّر بالمذاهب الفلسفية أو مذاهب أهل الكلام الذين يرون في العلل وذكر الأسباب أساس العلم؛ وكذلك إن هذه العلّة تسوق إلى علّة لا فائدة منها، وما علّة المبرد السابقة حول النّون إلا مثالا بينًا على فساد العلل التي يجب التخلّص منها لتخفيف هذا النّحو والعودة به إلى الطّريق القويم المستقيم.

رابعا :الدعوة إلى إلغاء القياس: كانت هذه الدعوة من الركائز الأساس في ثورة ابن مضـاء على النّحو العربي البصري؛ والخروج به من بعض تعقيداته، وتقوم هذه الركيزة على رفض قياس عامل لعامل آخر في العمل، (فالشيء لا يقاس على الشّيء إلا إذا كان حكمه مجهـولا والشّيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلّة الموجبة للحكم في الأصـل موجـودة فـي

---

[1] - السابق، ص 131.

[2] - السابق، ص 137.

[3] - السابق، ص 137.

الفرع)[1]والسبب في ذلك أن (العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئًا بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع)[2] وضرب مثالا على فساد القياس في النّحو، في إعراب الفعل المضارع؛ حيث يذهب النّحاة إلى أنّه ُأعرب لشبهه الاسم، أو بمعنى أدقّ أنه قيس على الاسم. فالاسم أصل في الإعراب والفعل فرع، والنّزاع والاضطراب في القياس لا جدوى منه في رأي ابن مضاء (وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللّغة وقد وضح ذلك في أمرين؛ **الأول**: ليس هذا من اللّغة الفصيحة التي يحتاجها النّاس، فحاجة النّاس إلى معرفة اللّغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنّزاع؛ أما **الثاني:** إنه مظنون مستغنى عنه والظن ليس نصا من نصوص اللّغة، ومن أهم ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة)[3]. إن هذه الدعوة إلى إلغاء القياس هي بالتالي دعوة مبطنة لإلغاء العلل مرة أخرى ، وهذه الدعوة من شأنها أن تسهم بجزء ليس باليسير في تيسير النّحو العربي وتسهيله.

خامسا :الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية: وتمثّلت في دعوته إلى إلغاء كلّ التمارين غير العملية التي أثقلت النحو بعلل وأقيسة لا طائل تحتها سوى الجهد والخلاف والتّعب، لذلك يرى ابن مضاء أنه إذا أردنا أن نسهل نحونا العربي ونعيده إلى مجده الأول وإلى هدفه الأول فيجب أن نخلّصه من هذه التّمارين التي ضرب لها مثلا من قول النحاة (ابن من **البيع** على مثال **فُعل** فيقول قائل: **بوع**، أصله **بيع** فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها؛ لأن النطق بها ثقيل)[4] وقد ساق ابن مضاء حجج النّحويين في هذه القضية، وأوضح فسادها (وأنّها لا حاجة لنا بها سوى التّمرين فيما لا فائدة فيه، فأي فائدة نفيدها من صيغة **بوع** أو **بيع** التي لم تأت عن العرب، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها؟ وإن ابن مضاء ليقول: (إن الناس عاجزون عن حفظ اللّغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه)[5] ومن هذا المنطلق دعا ابن مضاء إلى إلغاء التّنازع والاشتغال، وتخليص النحو منهما فقول النحاة: **أَعلمتُ وأَعلمني زيد عمرا منْطَلقًا** على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول؛ و **أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا**

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 134.
[2] - السابق، ص 134-135.
[3] - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 101.
[4] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 138.
[5] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 44.

عمرا منطلقًا[1]، وما إلى ذلك من الأمثلة التي قال عنها (إنّها لا تجوز؛ لأنّه لم يأت لها نظير في كلام العرب؛ وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتّأخير والتّقديم)[2] إن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى تخليص النّحو من التمارين غير العملية تعد ركيزة أساسا من ركائز نظريته الداعية إلى تخفيف النّحو وتسهيله على الناس، حتى يستطيعوا حفظه وحفظ اللّغة الفصيحة، وهذه الدعوة تسهم في هذا التّسهيل المنشود الذي طالب به ابن مضاء وسخّر كلّ مجهوداته من أجله؛ ومن أجل تحقيقه في ميدان النّحو؛ كما هو في ميدان الفقه الإسلامي.

سادسا: الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقًا: ختم ابن مضاء القرطبي ثورته على النحو البصري بدعوة عامة جلية؛ تمثلت في وجوب أن يسقط من النّحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في علّة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه مما لا يفيد.

تلك كانت خاتمة دعوة ابن مضاء أجملها في سطور معدودة، دعا فيها إلى حذف كلّ زائد، والإبقاء على المفيد المحقّق للغرض المرجو، وهو تعلّم النّحو وحفظه وتطبيقه، ونحن نشعر اليوم وبعد أن مضت قرون عدة على دعوة ابن مضاء وكأنه يتحدث بلسان طلاّبنا فحملته الشّعواء التي شنّها على نحاة االبصرة، وما ذهبوا إليه من إيغال في القضايا النّحوية والصرفية حتى آل مآل لغتنا إلى لغات عدة؛ كلُغة **أكلوني البراغيث** ولغة **بني الحارث وهذيل**. فكانت تلك الحملة حافزا لعدد ليس بالقليل من علماء اللّغة الذين ساروا على الطريق ذاتها ودعوا إلى تخليص النّحو مما لا يفيد، ومن أشهرهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه **إحياء النحو** وشوقي ضيف محقق كتاب **الرد إلى النحاة، الذي دعا إلى تصنيف جديد للنحو العربي** ومهدي المخزومي الذي رفض العلل والعمل بها[3]، وغيرهم الكثير الذين شاركوا ابن مضاء هم تعقيد النحو والتخلص من كل ما لا يفيد نطقًا.

لقد تأثر عدد من العلماء القدماء والمحدثين بابن مضاء، فمنهم من دعا بدعوته وبحديثه بكلّ وضوح وصراحة، ومنهم من دعا بشكل مبطن خفي، وسنعرض لعدد من علماء النحو في

---

[1]- السابق، ص 98.

[2]- السابق، ص 99.

[3]- السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 139.

الأندلس الذين دعوا إلى ما دعا إليه ابن مضاء؛ سواء أكانوا متأثّرين به أم أنّهم ثائرون مثله، لم يرق لهم تحول النّحو العربي إلى ألغاز ولعب رياضية أو قياسات عقلية، ومن أشهر هؤلاء:

- **ابن السيد البطليوسي (ت521هـ):** كان ابن السيد من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس، ومن أكثرهم إنتاجا، وأغزرهم تأليفا، وقد صرح ابن السيد عن موقفه من إقحام النّحاة للمنطق في مجالات علم النّحو؛ وذلك لأن هذا الإقحام يجر على النّحو ويلات التّعليل والجدل والنّقاش؛ لذلك فقد أعلن عليهم هجوما، ورفض إدخال المباحث المنطقية في النحو فقال: (فقلت له: أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النّحو، وصناعة النّحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وصناعة النّحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة والوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم)[1] وقد ظهر موقف ابن السيد من كثرة التعليل وفساد هذا التّعليل من خلال أبيات شعرية، أجاب عنها حول لفظة **لا بأس؛** حيث بين فساد هذه العلل، وما ينتج عنها من خلاف أمل الطالب، وأبعده عن مقصده، فقال:

وقد أكْثروا فيه المَقالَ وشتُتوا ... إلى أن َأملوا الناظرين وأبرموا

وَأكْثَر ما قالُوه ما فيهَ طائِلٌ ... لِقارِئِه إلا الكَلام المَنمَنم

- **ابن الطراوة (ت 528 هـ):** لقد عرف عن ابن الطّراوة أنّه تفرد بآراء خالف فيها جمهور النّحاة[2]؛ حيث إنّه كان يعد المعنى هو الأساس في لسان العرب، فهو الذي يحكم في الجملة وإذا عرف الإنسان المعنى فلا داعي للغوص في متاهات الإعراب، وهذا ما نقله عنه ابن أبي الربيع إذ يقول:(إذا فُهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت)[3] فهذا الكلام دليل واضح على تحلّل ابن الطّراوة من بعض قيود العلّة النّحوية ونظرية العامل، فهو يعتقد أن الإنسان إذا استطاع أن يميز الصحيح من الخطأ في الكلام؛ فقد نحا سمت العرب في كلامها، فاللّغة عنده موافقة لما سمع عن العرب، وليست ابتداعا وتجديدا واختراع قياس وجملا لم تسمع من قبل ومن الأمثلة التي دعا إليها ابن الطراوة في ترك التّعليل والقياس قضية المضارعة بين الاسم والفعل المضارع؛ حيث أنكر ما قاله النّحاة حول هذه القضية وعده باطلا فقال: (إن ما فاض

---

[1] - عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، الأردن:2002، جامعة آل البيت ص 38.

[2] - حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د ط. دار الشروق، ص197.

[3] - أبو الحسين عبيد ا بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، د ط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص 262.

فيه النّحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له)[1] وفي باب الممنوع من الصرف كانت الدعوة أوضح وأكثر تبيانا؛ حيث إنّه طعـن على النّحاة في علل الممنوع من الصرف، وبين فساد رأيهم فيما ذهبـوا إليـه مـن تعليـل فقال:(زعموا أن وزن الفعل العلّة والتأنيث والصفة، وهذه **أرملة** مصروفة، وقد اجتمع فيهـا ثلاث علل مما يمنع الصرف، وزعموا أن التعريف علّة؛ لأن المعرفة بعد النّكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم، وقد بينّا وبينوا أن تعريفه قبل تنكيـره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة)[2] إن كلام ابن الطراوة السابق واضح جلي في طعنه على النّحاة في العلل فضربه الأمثلة قد بين سبب فساد عللهم وأقيستهم، ويرى الدكتور حسن الملخ أن آراء ابن الطراوة لو وصلت إلينا كاملة، لكانت دليلا على ثورته على جوانب من نظرية التّعليـل والعامل والقياس؛ فقد دعا -ابن الطراوة- إلى تخليص النحو من آثار المنطـق (فهـو كثيـر الخلاف لما عليه النّحاة، وقد صنّف كتابا في الرد على سـيبويه وعلـى الفارسـي وعلـى الزجاجي، ورد النّاس عليه ورموه عن قوس واحدة)[3] وقد أخذ ابن مضاء فكرة رفض العامل والثورة عليه من أستاذه غير المباشر ابن الطراوة الذي هو أستاذ السهيلي الذي أخذ عنه ابـن مضاء (وعرف عن ابن الطراوة الجرأة في آرائه النّحوية، ومحاربته للتقليد والجمود، وقـد تكون هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النحوي، وما جاء به من جديد في هـذا الميدان)[4].

- أبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ): استمد السهيلي نظرته إلى التّعليل من خلال آراء أستاذه ابن الطراوة، فالسهيلي قد هاجم نوعا من العلّة النّحوية هجوما عنيفًا، وضيق دائـرة التعليـل حيث إنّه اشترط في العلّة الطرد والعكس فقال: (العلّة الصحيحة هي المطّردة المنعكسة التـي يوجد الحكم بوجودها و يفقد بفقدانها)[5] لقد كان لآراء السهيلي في قضية التّعليل دورهـا فـي

---

[1] - سليمان بن محمد بن الطراوة الأندلسي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صـالح الضامن، ط 2. بيروت: 1996، عالم الكتب، ص 49.

[2] - السابق، ص 97.

[3] - حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 199.

[4] - السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 46.

[5] - عبد الرحمن بن عبد ا السهيلي، أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، د ط. القاهرة: د ت، ص 20.

تخليص النّحو من بعض العلل ما ساعد على تسهيله وتيسيره على الطلبة، وإن كانـت تلـك الآراء نظرية في بعضها، فلا أحد ينكر تأثيرها على النحو خصوصا؛ إذ جاءت شديدة اللّهجة فهو يبين بوضوح أن تلك العلل فاسدة، ويجب تخليص النحو منها، فالسهيلي اقترب نظريـا - على الأقل- من موقف ابن مضاء القرطبي الداعي إلى التخلّص من العلل الثواني والثوالـث وقد ظهر ذلك في معرض حديثه عن العلل في باب الممنوع من الصرف؛ إذ يقـول: (وهـذا الباب لو قصر على السماع ولم يعللوه بأكثر من النّقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولـم يكثـر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضـربوا المثل بهم فقالوا: **أضعف من حجة نحوي** وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من الـتحكّم وأنـواع مـن التناقض وفساد في العلل؛ لأن العلّة الصحيحة هي المطّردة المنعكسة التـي يوجـد الحكـم بوجودها، ويفقد بفقدانها) ويلحظ من كلام السهيلي السابق رفضه للعلل الفاسدة التـي تسـبب أنواع التناقض، ويجب الاستغناء عنها لأنها سبب في تعقيد النّحو على الطلبة.

إن كلام السهيلي السابق له ما له في مجال تسهيل النّحو وتخفيفه، وإن كان صاحبه لـم يلتزم به بشكل كامل؛ حيث إنّه (أولى اهتماما كبيرا للعلل، ولم يقتصر على الثوالث؛ بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس)[1] ولعلّ السهيلي في تقصيه للعلل النّحوية عمليا بعد أن رفضها نظريا كان منطلقًا من مبدأ يعد هذه العلل التي ساقها من باب أنّها علل لطيفـة وهي من أسرار هذه اللغة الشريفة[2]، لذلك فهي تخدم النّحو ولا تعقّده أو تصعبه؛ لأنّها لطيفـة سهلة حسب رأيه.

- **ابن الضائع (ت 680 هـ):** يعد ابن الضائع من كبار نحاة القرن السابع الهجري الـذين لا يرضون العلل النحوية حين تكون سببا في الخلافات والتقديرات التي لا تفيد، وهو يريد لعلـم النّحو اليسر والسهولة بعيدا عن هذه الخلافات وتلك التقديرات التي تدخل متعلّم النحـو فـي متاهات ومسائل فرضية لا حاجة له بها.

وقد أورد ابن الضائع رأيه في تلك العلل والمناقشات والتقديرات في كتابه الذي شرح فيه كتاب **الجمل للزجاجي،** فكان يورد أحيانًا تلك الخلافات والآراء الكثيرة في المسألة الواحدة، ثم

---

[1]- محمد مختار ولد اباه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، د ط. منشورات إيسيسكو، ص 251.

[2]- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDFص 5.

يعلّق عليها ويبين رأيه بكل وضوح فيها، وسنذكر لذلك مثالين لتلك التعليلات والخلافات التـي أوردها، ونرى بعد ذلك رأيه فيها. أول تلك الأمثلة جاء في تعريف الإعراب والخلافات التي وردت في ذلك: (الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجبه العامل؛ فأيمن ا صوت الضمة في آخره الذي أوجبه الابتداء هو الإعراب، وقد رد الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا الرسم على ابن طلحة؛ بأنّه قد لا يكون صوتًا ألا ترى أن الجزم في الأفعال المعتلّة وفي الأمثلة الخمسة حذفُ الصوت، وكذلك السكون حذف صوت الحركة، وأيضا فالإعراب المقدر لـيس بصـ ـوت فأصلحه الأستاذ فقال: حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل، قال: فالحكم يعم هذه كلّهـا)[1] وقـد أورد ابن الضائع عددا من آراء العلماء في مسألة الإعراب، ووضح الخلافـات والتعلـيلات والأدلة التي ساقها العلماء، وختم كلامه عنها بقول يبين بوضوح رفضه لهذه التّعليلات وتلك الخلافات فقال: (وهذا هذيان، والكلام فيه خروج عن التعليم)[2] فكلام ابـن الضـائع السـابق يوضح لنا أن النّحو يجب أن يخلو من تلك التعليلات والخلافات التي لا تسهم في تيسير النّحو على المتعلّم، فهو يريد أن يبقى النّحو للمتعلمين الذين يرغبون فيه، ولكنّهم رغبوا عنه بسـبب تلك التعليلات والخلافات التي هي هذيان ولا فائدة منها.

- **أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ):**كان أبو حيان واسع الثقافة والاطّلاع، يكتـب بلغـات متعددة: كالفارسية، والتركية، والحبشية وغير ذلك، وخير مثال لما قيل فيه: قـول المقـري: (وأما النّحو، فهو إمام النّاس كلّهم فيه، لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في حياته، وله اليد الطّولى في التّفسير والحديث وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم)[3] وأبو حيان لم يدع إلى مـا دعا إليه ابن مضاء من إلغاء العامل في النّحو، ولكنّه صب دعوتـه علـى ضـرورة تـرك الخلافات الناشئة عن هذه النظرية، ونَبذها والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة[4]، كما أنّه رفض القياس وطرح له بديلا هو السماع والنقل المأثور الذي هو أجدى لهم وأنفع؛ لذلك فهو يقـول: (والنّحويون مولعون بكثرة التّعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحويـة مسـتندة

---

[1] - علي بن محمد بن الضائع، شرح جمل الزجاجي، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDF ج1، ص 199.

[2] - السابق، ج1، ص 199.

[3] - أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب في غصـن الأنـدلس الرطيـب، تـح: إحسـان عبـاس، د ط. بيروت:1988، دار صادر، ج3، ص 295.

[4] - خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص 182-183.

للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقـا فـي تعليـل الحكـم الواحـد ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصا، وما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم)[1] فالتّعليل لا يجدي شيئًا مقابل السماع الذي يحقّق العلـم، ويحصـل الفائدة المرجوة، لذلك نراه ينفر من تعليلات نحاة المشرق وإسرافهم في هذه التعليلات.

ومن سبل أبي حيان في رفضه لعلّة النّحو رفضه لخلافات النّحاة، التي كان يرى فيهـا سببا من أسباب صعوبة النّحو العربي، وإدخاله في متاهات لا حاجة له بها؛ فهو يقـول عـن اختلاف النّحاة في أصل إعراب الاسم والفعل المضارع: (ليس فيه كبير منفعة)[2] وهو يقـول أيضا عن هذا الموضوع: (لأنّه خلاف في علّة، وأما الحكم فهـو أن الإعـراب دخـل فـي المضارع كما دخل في الاسم)[3] وقد وصف الخلاف في أصل المشتقّات بأنّه غير ذي منفعـة ولا جدوى فيه، وذكر أيضا خلاف النّحاة في ناصب المستثنى وبين (أنّه لا يجدي كبير فائـدة وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنّما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي)[4] وكان أبو حيان يؤمن أن العوامل وبحثها لا يحقّق فائدة علمية كبيرة ورفض كذلك في سبيل تيسير النّحو الاحتمالات الإعرابية، ومـن الخلافات التي رفضها أبو حيان وعلق عليها بأنّها عديمة الفائدة رفضه الخلافَ فـي أصـل الإعراب؛ أهو في الاسم أم في الفعل.

أما موقف أبي حيان من قائد الثورة على العلل النّحوية، وزعيم مدرسة التسهيل، ابن مضـاء القرطبي، فيظهر لنا مدى تأثره بمذهب الظاهر الذي قام على أساس التسهيل والتخفيـف فـي النحو والفقه على السواء، فأبو حيان قد أُعجب بابن مضاء وأشاد بما دعا إليه مـن ضـرورة التخلّص من العلل والتعليل، فهو يقول: (ولم أر أحدا من المتقدّمين نبه علـى اطّـراح هـذه التعاليل إلا قاضي الجماعة، الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب **المشرق في النحو**

---

[1] - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، CD صيغة PDF، ص 230.

[2] - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: مصـطفى أحمـد النمـاس، ط1. القاهرة: 1984، ج1، ص413-414.

[3] - أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDF، ج1، ص 126.

[4] - أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 300.

فإنّه طعن على المعلّلين بالعلل السخيفة، ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك، وكـان ابـن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته)[1] وكان من آخر من ختمت بهـم المائـة السادسة من علماء هذه الملّة رحمه ا .

ونختم كلامنا عن التعليل عند أبي حيان، بأنّه نفر من التعليل النّحوي وحاول أن يخفّـف مـن تغلغله إلى النحو في جوانب لا فائدة مرجوة منها، فهو أخذ من المذهب الظاهري ما يتماشـى مع منهجه ورغبته في تيسير النحو وتسهيله، وما اختصاره لكتاب **التذييل والتكميل في شرح التسهيل** إلا دليل على رغبة في نفسه من أجل التيسير والتسهيل، فجاء كتابه **ارتشاف الضرب** جامعا لأحكام التذييل والتكميل، عارية إلاّ في النادر من التدليل والتعليل[2]، وكذلك موقفه مـن التعليل كان مبنيا في الأصل على رغبته في التسهيل والتيسير لطلاّب عصره وأهل زمانه.

والخلاصة: إن عددا من نحاة الأندلس رفضوا العلّة النحوية الجدلية والفلسـفية رفضـا صريحا واضحا، وكان أكثرهم صراحة ابن مضاء وتبعه ابن الضائع، وأبو حيان الذين نصوا على ضرورة التخلّي عن تلك العلل النّحوية؛ الثواني والثوالث منها، فجاءت دعوتهم عنيفـة أحيانًا وبالحكمة أحيانًا أخرى، ولم يكن هؤلاء العلماء وحدهم من دعا إلى التخلّص من العلـل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلّة الأولى التعليمية؛ بل تبعهم علماء ثاروا على العلّة النحويـة بطريقة مبطنة عملية، وكان من أشهر هؤلاء النّحاة **أبو بكر الزبيدي** الذي ألّف كتابا تعليميا هو كتاب **الواضح في العربية**، وكذلك أبوعلي الشّلوبين الذي ألّف كتابا سماه **التّوطئة** .

وختام القول في هذا المقام أطرح تساؤلا لا بد منه، وأحاول أن أجيب عنه؛ وهو: لماذا لم تنجح دعوة ابن مضاء القرطبي وغيره من العلماء الذين دعوا إلى ترك التعليل وتسهيل النحو؟ ولماذا بقيت هذه الدعوة صرخة في واد؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتلخّص في النقاط الآتية:

1- إن دعوة علماء الأندلس إلى ترك التّعليل كانت دعوة عملية عند بعضهم ونظريـة عنـد بعضهم الآخر: فابن مضاء والزبيدي وغيرهما، كانت دعوتهم عملية قولا وتطبيقا؛ حيث جانبا التّعليل والعلل الفلسفية والمنطقية، وكانت دعوة نظرية فقط عند آخرين؛ مثل دعوة السـهيلي

---

[1]- أبو حيان، منهج السالك إلى ألفية بن مالك، ص 230-231.

[2]- الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 198.

وابن الطّراوة اللذين دعوا بصراحة إلى ترك التعليل، ومع ذلك فقد أخذا به، ولكنّه لم ينقص من دور علماء الأندلس في تخليص النّحو العربي من بعض علله، فالدعوة النظرية قد تؤتي أُكلها بشكل واضح وبين، حتى ولو لم يعمل بها صاحبها، فكم من سامع هو أوعى ممن بلّغه ونصحه، وليس أدلّ على ذلك من هذا الصدى الذي أحدثته هذه الدعوة عند العلماء المحدثين فظهر من نادى بتطبيق رأي ابن مضاء، وإعادة تشكيل النّحو من جديد، ومنهم من دعا إلى عدم الخلط بين مسائل النحو ومسائل علوم أخرى كالفلسفة والمنطق والفقه بما تحوي من قياسات ومصطلحات وتوجيهات، ومنهم من رأى في نظرية العامل منطلقًا للتقعيد والتّأويل والتّعليل وبخاصة في الكتب المدرسية[1]، وغيرها من الدعوات التي تنادي **أن خلصوا النّحو من أيدي النحاة،** ومن الكتب النحوية العقيمة في الأسلوب.

2- تقديس النّحو البصري القديم، وعدم المقدرة على تجديده أو تغييره: لقد وجد ابن مضاء وغيره ممن نادوا بالتّجديد في النّحو العربي أمامهم كما هائلا من الآراء النّحوية المشرقية القديمة والمقدسة في نظر الأندلسيين، لذلك فتغييرها ربما يكون صعبا؛ بل حتى الثّورة عليها قد يخالطها الكفر والشرك والردة؛ لأن واضعيها كانوا من كبار النّحاة، أمثال سيبويه الذي عد الأندلسيون كتابه **قرآنا**، وابن جنّي، والمبرد وغيرهم من فحول النّحو البصري الذين لا يجرؤ أحد على التعرض لهم، أو النّيل من آرائهم أو انتقاصها، فهم من أرسى قواعد النّحو وسنّوا سننه وأوجبوا أحكامه وفرائضه.

3- عدم فهم المقصود من تلك الدعوات وخاصة دعوة ابن مضاء: لم يكن بعض العلماء يعي هذه الدعوة بشكل سليم، أو حتى يدرك المغزى منها، ما أوجد تناقضا وتعارضا بين العلماء في بلاد الأندلس، وبخاصة أن ابن مضاء لم يضع للنّحو بديلاً عن الذي طالب بهدمه وتخليص النّحو منه، فهذا ابن خروف لم يفهم دعوة ابن مضاء حين ثار على العامل، وظنّه يريد هدم النّحو العربي، فألّف كتابا يرد عليه حين أعلن ثورته، وإن كان ابن خروف قد وافق ابن مضاء في بعض آرائه.

4- شخصية ابن مضاء نفسه: كانت شخصية ابن مضاء المتعصبة للفكر الظّاهري، وغير الراضية عن وجود أي مذهب غير الظاهري في الأندلس من الأسباب التي تقف وراء فشل

---

[1]- مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ط3 . القاهرة: 1992، دار الكتاب الإسلامي، ص 22-42.

الدعوة وعدم ذيوعها وانتشارها، فابن مضاء كان قاضيا في دولة الموحدين، وبالتالي فهو مـن أصدر الأوامر بالأخذ بالظاهر وترك غيره، مما أوجد لدى الناس شكًّا فيه وفي دعوته[1]؛ لأنه يريد فرضها بالقوة، وليس بالحجة والمنطق.

5- انتهاء الفكر الظاهري في الأندلس وموت ابن مضـاء: كان المذهب الظاهري مـذهب ثورة ورفض لكلّ قديم في النّحو والفقه، فهو قد مس بعض المقدسات لدى الناس؛ لـذلك فقـد تعرض لنقمة الناس والدولة بعد زوال دولة الموحدين المدافعة عنه وناشرته في بلاد الأندلس فأُحرقت كتب ابن حزم إمام هذا المذهب، وتعرض أنصاره للمضايقات، وضاعت كتب رجاله وأئمته وبخاصة كتب ابن مضاء، وذلك بعد موته، قبل أن يكمل مشواره الثوري، فقد وضـع ثلاثة مصنّفات في النّحو لم يصل منها غير واحد هو **الرد على النحاة**[2].

6- خروج المسلمين من الأندلس وضياع كتبهم هناك: خرج المسلمون من بـلاد الأنـدلس فاستولى الفرنجة على كل ممتلكاتهم، وأقاموا لهم ما عرف في التاريخ بـ **محاكم التفتيـش** وقد دمر الفرنجة كل عربي مسلم، وكانت الكتب والمخطوطات العربية من أهم الأشياء التـي عبثت بها أيديهم، وخربوها وأحرقوها، فضاعت كتب ابن مضاء وغيره، ويرى الدكتور محمد عيد أن ضياع كتب ابن مضاء وغيره من علماء المذهب الظاهري يعود إلى استيلاء الـروم على **المرية** في عهد الموحدين[3]؛ حيث أشاعوا الخراب والدمار، ودمروا المخطوطات العربية التي وجدوها.

المبحث الثالث: تيسير النحو العربي في العصر الحديث:

لقد مـر النحو العربي بعدة محاولات للإصلاح من منهجه، بغية تيسيره واستيعابه من قبل الناشئة والدارسين، وهذه المحاولات لم تكن قريبة العهد بنا؛ بل منذ أمد بعيد، وكان أبرزها وأشهرها قديما محاولة **ابن مضاء القرطبي الأندلسي** في كتابه **الـرد على النحاة**

---

[1]- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص 184.

[2]- السيوطي، بغية الوعاة، ج1، مكتبة النحو والصرف، CD صيغة PDF، ص 323.

[3]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 48.

الذي حقّقه **الدكتور شوقي ضيف؛** حيث سدد ابن مضاء سهامه إلى **نظرية العامل** التي تعد الأساس الذي قام عليه البناء النحوي، وما تصوره النحاة لعواملهم من تأثيرات تصنع الظواهر النحوية من رفع ونصب وجر وجزم، ثم ما تؤدي إليه من تقديرات وعلل وأقيسة ملأت النحو العربي بمسائل لا يحتاج إليها في تقويم اللسان؛ بل تقف حائلا بين المتكلم واكتساب ملكة لغوية سليمة، ومن أشهر هذه المحاولات في العصر الحديث محاولة شوقي ضيف التي سنعرض لها في بحثنا بعد تحديد أبعاد مصطلحات التيسير ومرادفاته.

1) البعد التاريخي: يتمثل البعد التاريخي لهذه المصطلحات[1] في علاقة اللغة العربية بـذاتها وعلاقتها بالتاريخ، وهو ما أفضى إلى التساؤل عن مدى قدرة العربية علـى الـتلاؤم مـع متطلّبات العصر، وعن الأوجه التي يستساغ إقرار التجديد فيها والتي لا يستساغ. وتعـددت المداخل إلى الموضوع، فعولج أمر النحو من باب **اللحن**، وما يتبعه من **تصحيح** أو **تصويب** ودرس بثنائية المعيار والاستعمال.

ومسألة تيسير النحو قديمة حديثة أدركها القدماء، وأولوها عنايتهم، وخصـوها بكتـب تُظهر وعيهم بها، وقد استهلّها المحدثون بجهد واضح؛ على نحو ما فعل إبراهيم مصـطفى في مصنّفه **إحياء النحو**، ثم تحمس للمشروع طه حسين، وصاغ مهدي المخزومي رؤيتـه التجديدية **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ثم قدم تمام حسان رؤية في مصنّفه **اللغة العربيـة معناها ومبناها**، تمثّلت بفكرة القرائن، إضافة إلى ما قدمته المؤتمرات والنّدوات التي عقدت شرقا وغربا لتيسير النحو العربي، أما المصطلحات التي رافقت محاولات تجديـد النحـو وتيسيره فقد انطلقت على الخصوص مع مطلع القرن العشرين، وهي على النحو التالي*:

- الإحياء: ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين عنوانا لكتـاب إبـراهيم مصطفى **إحياء النحو.**

---

[1] - عبد السلام المسدي " الهوية اللغويـة وريـاح السياسـة" تـونس، مقـال منشـور علـى الإنترنـت تحـت عنـوان. www.afkaronline.org/arabic/archives/sepoct2004/msedi

* وهذه المصطلحات لم يتناولها القدماء، ولم تكن موجودة في زمانهم، على الرغم من وعيهم بتلكم المشـكلة مـن الناحية التربوية، إلا أنهم استخدموا مصطلحات وعنوانات أخذت بعدا تعليميا تربويـا ، وبعـدا تحفيزيـا نحـو: الموجز في النحو ، المختصر في النحو ، الواضح في النحو، الإشارة في النحو ، الإقناع في النحو المهـذب فـي النحو، الوجيز في النحو، التفاحة في النحو، الإفادة في النحو، التلقين في النحو.

- **الإصلاح:** ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية، وردده عدد كبير من المهتمين فـي ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك **في إصلاح النحو العربي**.

- **التبسيط:** ورد في الثلث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان **تبسيط قواعد اللغة العربية**، نشر في مجلة الهلال العدد **46** عام **1938**م.

- **التجديد:** ورد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منهـا: كتـاب شـوقي ضيف **تجديد النحو**.

- **التيسير:** ورد في ثنايا كتاب إبراهيم مصطفى، واستخدمه شوقي ضيف عنوانـا لكتابـه **تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا**، أما ما ارتبط بهذه المصطلحات من مفـاهيم التحـديث والتحسين والتطوير فقد رافقت المناهج التعليمية التي انتهجت خطتها السياسات التربوية في البلاد العربية.

2) البعد الدلالي:

- **الإحياء**: مصدر للفعل **أحيا**: يقال أحيا القوم: أخصبوا, وأحيا ا ُ فلانا جعله حيا، وأحيـا ا ُ الأرض: أخرج فيها النبات، وفي التنزيـل العزيـز ۓ ۓ ﮎ ﮎ ﮏ ﮏ ۇ ۇ ﯙ فاطر35. وأحيا فلان الأرض: وجدها خصبة غضة النبات[1]، فالمعنى اللغوي لـ ـ **أحيـا** يحمل بعدا إيجابيا فيه الخيرية، أما مدلوله الاصطلاحي فغالبا ما يحمل بعدا تشاؤميا عند من أطلقه، ينبع من دعوى صعوبة النّحو، وضرورة بعثه من جديد، وترك شواهده التقليدية من منطلق أن العصر غير العصر والشّواهد غير الشّواهد، ولا داعي لإرهاق المتعلّم بالشّواهد الميتة التي عفا عليها الزمن ومضى[2]؛ فمؤشّرات مصطلح الإحياء عند إبـراهيم مصـطفى تمثّلت بالحذف والإلغاء والتّجديد[3]، وإعادة الترتيب وفق الإسناد والتّكملة والأساليب؛ ولـذا ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظرية العامل النّحوي، واستئصال جذورها وما تستلزم مـن تقديرات وتأويلات[4]، وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النّحوية لتيسير قواعـده

---

[1] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تقديم: إبراهيم مصطفى وآخرين، دط. القاهرة: دت مادة ح ي ي.

[2] - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 05.

[3] - فالح العجمي " تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العـام -الرغبـة فـي الإصـلاح والعجـز الـدائم-" القاهرة:2004، مؤتمر علم اللغة الثاني، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ص 588.

[4] - الزجاجي، الإيضاح، ص 70 .

وتسهيل تناولها، وإعادة النّظر في الحركة الإعرابية، ومنهجيا اختلاف مدلول مصطلح الإحياء عند الموسى في التوجه، وإن اتّفق مع سابقيه في دلالته على البعث من جديد فأضفى عليه بعدا وظيفيا، تمثّل عمليا بإضافته مصطلح الإحياء إلى النّص في إطار تدريب الطلبة على إحياء نص غير معجم ولا مشكول ولا مضبوط (لينظروا فيه ويستدلّوا بمكوناته الماثلة في مثل الهيكل العظمي ويقرؤوه قراءة صحيحة بإعجامه، وضبط أبنية الكلام فيه وشكل أواخرها... لإعادة بناء النص وبعثه كائنا سويا نابضا بالحياة مستقيم المبنى والمعنى)[1] وبهذا نجد أن الإحياء أخذ بعدا جديدا بعيدا عن الحذف أو التحوير أو الإلغاء.

- **الإصلاح**: مصدر للفعل **أصلح**، وهو الإتيان بما هو صالح نافع، يقال: أصلح في عمله أو أمره؛ أي أتى بما هو صالح نافع، وأصلح الشيء: أزال فساده، وأصلح ذات بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، وأصلح ذريته: جعلها صالحة[2]، أما **الإصلاح** عند من أطلقه فيرمي إلى تخليص النّحو العربي مما لحق به من تراكمات بحاجة إلى إزالة وتغيير، وإن كان هذا المصطلح لا يحسن ذكره في هذا المجال؛ إلاّ أنّه أُطلق في نظر من أطلقه نتيجة النظام النّحوي السائد الذي يحتاج إلى إعادة بناء وفق الترتيب المشترك لجميع الألسنة[3]. لكنّا لا نعرف ماذا يقصد بالنظام السائد هل هو نظام التدريس؟ أو هل يقصد به المناهج التعليمية في المراحل المختلفة: الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية؟ وأين يكمن الفساد الذي يحتاج إلى إصلاح؟ وما زلنا ننتظر من هؤلاء آلية الإصلاح، وضوابطه، ولا ندري الأساس الذي بني عليه حكمهم بأن النحو البصري يحتاج إلى إصلاح، فضلا على أن عملية الإصلاح بحاجة إلى خطّة تنهض بها مؤسسات لا أفراد، وما نلمسه عند من نادى بالإصلاح أنّهم يريدون حذف بعض الأبواب وإعادة عرض النّحو مرة أخرى، فمدلول الإصلاح عندهم ارتبط بالتغيير والحذف، وإعادة عرض النحو عرضا حديثا بعيدا عن المتون النّحوية كما في **التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية**، لرفاعة الطهطاوي الذي بدأ

---

[1]- نهاد الموسى، الأساليب: مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية، ط1. الأردن: 2003، دار الشروق ص 185، ص 206.

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ص ل ح.

[3]- التواتي بن التواتي "هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير؟" مجلة اللسانيات، الجزائر: 2003، العدد الثامن ص 33-66.

ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث، وكان المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والاختلافات، وألّف هذا النوع من الكتب تيارا ظل متدفقا حتى يومنا هذا تحت أسماء وعناوين مختلفة، مثل: **النحو الواضح** و **النحو المصفى**... فإذا كان الأمر هكذا، فهذا ما نجده في مناهجنا في مراحل التعليم العام، فهي بعيدة عن المتون النحوية، ومقدمة بطريقة تراعي طبيعة المتعلّم وحاجاته الابستمولوجية وفيها شيء من التدرج.

- **التبسيط:** مصدر للفعل **بسط**، يقال بسط الشيء: نَشَره وجعله بسيطا لا تعقيد فيه[1] وقد أُدرجت محاولتا شوقي ضيف في تيسير النحو وعبد المتعال الصعيدي تحت مصطلح التبسيط[2]، مع أن كتاب ضيف يحمل عنوان **تيسير النحو التعليمي**، وكتاب الصعيدي يحمل عنوان **النحو الجديد**، وكلا الكتابين يميلان إلى الاختصار والحذف وإلغاء بعض أبواب النحو القديم، ومع هذا ما زلنا أمام نحو علمي مجتزأ من النحو الكلي، إلا أن الفرق يكمن في طريقة تقديمه وعرضه، فهل هذا التبسيط الذي ننشده؟ وهل سيخرج لنا هذا متعلّما عنده الكفاية اللازمة لإقامة ما يكتب، والحديث عما يرغب، ويقرأ قراءة مضبوطة وفق ما تعلّم؟ فضلا على أن سبل التبسيط المقترحة في النحو العربي تكمن في آلية عرضه، لا بتغيير مسميات أبوابه وتغيير مصطلحاته؛ فالفعل هو الفعل والاسم هو الاسم.

- **التجديد:** مصدر للفعل **جدد**، يقال جدد الشيء: صيره جديدا[3]. والتجديد كما يراه الصغير هو (فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود غضا طريا بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية، والتقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النحو في معانيه ومراميه الأخرى)[4] ونلحظ أن واقع مصطلح **التجديد** ارتبط نظريا بالحذف والاختصار والإلغاء بمحاولة ابن مضاء القرطبي في

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ب س ط.

[2]- فالح العجمي " تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام"، ص 594.

[3]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ج د د.

[4]- محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، د ط. العراق: 1990، مطبعة المجمع العراقي، ص 10.

كتابه **الرد على النحاة**[1]، وعدت هذه المحاولة صرخة مدوية في المطالبة بإصلاح النّحو تارة، أو تيسيره تارة أخرى، أو بتجديده سواهما؛ لأن جلّ جهوده انصبت على النيل من نظرية العامل النحوي، فرأى إلغاءه واستبدال التعليق بالعمل، وضرورة التخلي عن المفاهيم عند النحويين التقليديين؛ وبهذا قد طرق بابا شجع من بعده من الذين انتهجوا التيار النقدي أن يتناولوا النحو بالنقد والتمحيص، والدعوة إلى التجديد والتطوير رغم ما أثير حول الكتاب من آراء وانتقادات[2] وكذلك ارتبط مصطلح **التجديد** بالانصراف عن نظرية العامل وإعادة تنسيق أبواب النحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة فضلا على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، وتمثل ذلك نظريا في كتاب **تجديد النحو** لشوقي ضيف، الذي أعد له من سنوات طويلة إبان عمله على تحقيق كتاب **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي، بعد أن استلهم ضرورة التطوير في درس النّحو ومنهجه، ودعا إلى التخلّص من نظرية العامل، أو التخفيف منها إذا لم يتم إلغاؤها، وقد أفاد من اقتراحات لجان وزارة المعارف المصرية وقرارات المجمع في القاهرة[3].

وتداخل مصطلح **التجديد** مع **التيسير**، وتمثل ذلك نظريا في: **نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي** لأحمد عبد السّتّار الجواري، الذي بين أنه (ينبغي أن يكون عمل الدارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق)[4] وأطلق الصغير على محاولات الجواري مصطلح **التجديد في النحو** وذلك في كتابه **نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري**.

---

[1] - صلاح رواي "محاولات التيسير في النحو العربي" مجلة دراسات عربية وإسلامية، القاهرة: 1989 العدد الثامن، ص 152 .

[2] - أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د ط. العراق: 1984، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص 23.

[3] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 6.

[4] - الجواري، نحو التيسير، ص 5-6.

واقترن مصطلح التجديد بالإصلاح والتطوير، وتمثل ذلك نظريا في كتابين: الأول بعنوان **في النحو العربي نقد وتوجيه**، والثاني **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، لمهدي المخزومي، و أبعاد مصطلح التجديد عنده هي[1] :

أ) **التجديد التراثي**: وذلك بهدم فكرة العامل النحوي (وقد حاولنا فيما سبق أن نهدم فكرة العامل في النّحو، وأن نسلب الفعل الذي هو أقوى العوامل عندهم قدرته على العمل، وعلى الرفع والنصب)[2] وبين أيضا أن النّحو متطور أبدا؛ يقول: (النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنّحو متطور أبدا، والنحوي الحقّ هو الذي يجري وراء اللغة؛ يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها... فإذا قال النّحوي مثلا: إن الفاعل مرفوع ... فليس له أن يفلسف ذلك أو يبنيه على حكم من أحكام العقل)[3] وبين أن (النّحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال)[4] وهو في هذا متأثّر بالمنهج الوصفي عند البنيويين.

ب) **التجديد في النظرة الموضوعية إلى علم المعاني**: لأنّه يرى أن ذلك المنحى الذي اتّجه إليه هؤلاء في ضم علم المعاني إلى علم النّحو أقلّ مما ينبغي تطبيقه؛ بل إن من (سموا علم المعاني هم النّحاة الحقيقيون، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة حري أن يستفاد منها)[5] لقد اقتفى الدكتور المخزومي أثر أستاذه إبراهيم مصطفى وتبنّى منهجه.

وارتبط مصطلح **التجديد** عند تمام حسان بالإحلال والاستبدال؛ وتمثّل باستبدال القرائن بفكرة العمل النحوي[6]، ذلك أن القرائن تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المرسل والمستقبل والمستقبل والمتكلم والسامع، ولها علاقات سياقية صغرى وكبرى وفق القسم الذي تنتمي إليه، وهذا يغني عن القول بالعامل النّحوي، مع أن الكشف عن العامل النحوي وأثره في

---

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط1. بيروت: 1964، المكتبة العصرية، ص 29.

[2]- السابق، ص 62 .

[3]- السابق، ص 19.

[4]- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د ط. القاهرة:1957، مكتبة الأنجلو المصرية ص16-20.

[5]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 14 .

[6]- تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، د ط. القاهرة:1958، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 51 .

الحركات الإعرابية في السياق التركيبي أسهل عند المتعلّم من البحث عن القرائن وعلاقاتها السياقية ونخلص إلى أن مصطلح التجديد تضمن الإصلاح والتطوير والإلغاء والاستبدال والإحلال وتمثّل عمليا بفكرة إلغاء العامل النّحوي، وإحلال فكرة القرائن مكانه.

- **التيسير:** مصدر الفعل **يسر**، يقال: يسر الشيء: سهله، ويقال يسر له كذا: هيأه وأعده[1] والتيسير من وجهة نظر التربية الحديثة (عرض المادة النّحوية بأسلوب سهل ميسر)[2] و(تكييف النّحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته)[3] وهو ما بينه شوقي ضيف في كتابه **تيسير النحو التعليمي** الذي صدر بعد كتابه **تجديد النحو** ليدعم وجهة نظره بعد سلسلة من الانتقادات يقول: (ورأيت دعما له وأداء لحقّه أن أؤلّف هذا الكتاب الجديد؛ لأزود بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المتأنية؛ حتّى يستبين نهجي غاية الاستبانة فيما رسمته فيه للنحو التعليمي من تجديد وتيسير)[4] مع أنّه في واقع الأمر لم يخرج كثيرا عن أفكار ابن مضاء القرطبي وعالج (مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية فيستعين بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات)[5] والتيسير عنده ارتبط بتبسيط النّحو التعليمي من وجهة نظر فردية، تُبعد الذي يشعر بصعوبته ولا تتناسب مع الأهداف التعليمية فقد (خصص المؤلّف نصف الكتاب لإلغاء بعض أبواب النحو العربي القديم، لكنّه لم يعد تناوله في القسم الخاص باستكمال النحو التعليمي نواقصه الضرورية، وهو القسم الذي لا يتجاوز ثلاثين صفحة)[6] وليس التيسير بحذف بعض أبواب النحو؛ بل بتيسير سبل

---

[1] - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة ي س ر.

[2] - عبد الرحمن الحاج صالح " أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات الجزائر:1973-1974،العدد الرابع، ص 22.

[3] - محمد صاري " تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو الجزائر:2001 منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 184.

[4] - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط2. القاهرة: 1993، دار المعارف ص 6.

[5] - محمد صاري " تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" ص 196.

[6] - فالح العجمي " تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام" ص 594.

تناوله وتقديمه للناشئة وهذا ما بينه المخزومي من أن (التيسير لا يقوم علـى الاختصـار ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنّـه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النّحو بإصلاح شامل لمنظومة الـدرس النحـوي وموضوعاته أصولا وفروعا)[1] ومنها تخليص النحو العربي مما علق بـه مـن شـوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل؛ لذا هناك فرق(واضح بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبئا في سبيل الانطـلاق الفكـري والإبـداع الأدبي)[2] واستخدم الموسى مصطلح **التيسير**، وربطه بالجانب التعليمي[3]، وقدمه منهجا في تيسير الإعراب.

وتناول لوحيشي مصطلح **التيسير** بالنظر إلى المنهج اللغوي الحديث، مبينا أن تيسير النّحو العربي لايمكن أن يتم (إذا لم يستند الباحثون والدارسون إلى المنهج اللغوي الحديث ويتنكّبوا عن التفاسير الفلسفية والتأويلات المتعسفة)[4] وهو بهذا يخلط بين النّحو التعليمـي والنحو العلمي الذي يستند إلى النظرية النّحوية، ويستلزم الدخول فيها، ويبين بعيطيش أن مصطلح **التيسير** الذي يقابل **التبسيط** دار عند العلماء حول بعدين: بعد تبسـيط مفـاهيم النحو ومصطلحاته أو اختزال بعض أبوابه وحذف الكثير[5]، وبعد إصلاح طرائق تعليمـه باعتماد طرائق إجرائية.

وارتبط بالمصطلحات السابقة مجموعة من المفاهيم تكاد تكون مصطلحات لكنّها أقلّ ورودا، وهي: التحديث، والتحرير، والتحسين، والتسهيل، والتشذيب، والتطوير والتقريب والتهذيب[6]. وتضمنت هذه المفاهيم في مجملها حذف بعض الأبواب النّحوية واختصـار

---

[1] - مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 14-15.

[2]- عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط8. القاهرة:1970، دار المعارف، ص51.

[3]- نهاد الموسى، الأساليب: مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية، ص185، ص208.

[4]- ناصر لوحيشي " الدرس النحوي: مشكلاته ومقترحات تيسيرية" بحث منشور في كتاب أعمـال نـدوة تيسـير النحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 108 .

[5]- يحيى بعيطيش " النحو العربي بين التعصير والتيسير" بحث منشور في كتاب أعمـال نـدوة تيسـير النحـو الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 115.

[6]- عبد الحميد حسن، بعض وجوه التهذيب والتيسير في القواعد النحوية، ص 101-103.

بعضها وتغيير المصطلحات النحوية، مثل: تغيير مصطلح المفعول فيه إلى ظرف الزمان وظرف المكان، وتغيير مصطلح المضاف إليه إلى المجرور في حال الإضافة، والأخـذ برأي الكوفيين فيما يتعلّق بخبر كان والمفعول الثاني لظن وأخواتها وعده حالا.

ونخلص إلى أن هذه المصطلحات التي رافقت محاولات التجديد والتيسير في النحـو البصري، والمفاهيم التي ارتبطت بها كانت متداخلة، ولا يوجـد ضـابط عنـد العلمـاء لاستخدامها، فوردت تارة على سبيل الترادف، وأخرى على سبيل الإتباع، فلم تكـن ذات معانٍ مطّردة، ولم تحقّق الحد الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايتـه وأوجه اتّفاقه وافتراقه؛ بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشّرات الدلالة الاصطلاحية، وإن بدت ملامح اتّفاق في التوجه، وما طرحته هذه المصطلحات يقوم في مجمله على حـذف بعض الأبواب النّحوية بحجة أنها لم تعد مستخدمة، وتقديم بعض الأبواب وتأخير بعضـها الآخر، وحذف الشواهد النحوية القديمة، والوقوف عند الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقـع واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم، فلم تقدم مضامين حقيقية عملية لنحـو مقترح؛ بل بقيت في إطار التنظير، ويبدو أن واقع هذه المصطلحات موجه لتيسير النحـو العلمي التخصصي؛ لأننا نجد أن مناهج النحو التعليمي التي تدرس للطلاّب فـي التعلـيم العام راعت الجانب التربوي، وركّزت في جلّها على المهارات اللغوية، مع أنّنا نجد أحيانا خلطا بين مستويي النّحو:**العلمي والتعليمي** عند من طرح المصطلحات السابقة، وما ارتبط بها من مفاهيم. والسؤال الذي نطرحه في ختام هذه النّقطة هي: هل تمت معالجة إشـكالية النّحو العربي مادة وطريقة في ظل الحقائق المتجددة التي يثبتها العلمـاء باسـتمرار فـي اللسانيات التطبيقية، وتعليمية اللغات[1]؟

نقول: ما زالت الجهود في بدايتها، وما زالت الشّكوى من صعوبة النّحو هي الشكوى والنفور منه هو النفـور، وهذا يقودنا إلى القول: إن جميع المحاولات لم تستطع أن توقف هذا التذمر (و لم تقدم جديدا، ولم تفعل شيئا يعيد للنحو حيويته؛ لأنّها لم تصحح وضـعا ولم تجدد منهجا، ولم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج، أما القواعد

[1]- محمد صاري " تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" ص 188.

فقد بقيت على حالها كما ورثناها؛ حتّى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضـئيل)[1] هذا القول ينطبق عليها على الجانب التّطبيقي، أما على الجانب النّظري فقـد كـان لهـذه المحاولات أثر على حراك الفكر اللغوي اعتمادا على ما جاء بها من أفكار جديـدة ورؤى معاصـرة وإن لم تصل إلى ما هو مأمول ومتوقع، وبناء على ما سبق نخلص إلـى مـا يلي:

1) وجود تداخل بين المصطلحات التي رافقت محاولات التجديد والتيسـير فـي النحـو العربي فجاءت تارة مترادفة، وأخرى على سبيل الاتباع، فلم تكن ذات معان مطّـردة ولم تحقق الحد الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايتـه، وأوجـه اتفاقه وافتراقه بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية، وإن بدت ملامح اتفاق في التوجه.

2) انطلاق معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة مـن وجـوب حذف الشواهد النحوية القديمة، والوقوف عند الأمثلة الجديدة المسـتقاة مـن الواقـع واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم.

3) توجه معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة نحو تيسير النحو العلمي التخصصي، وفيما يلي قراءة فاحصة في واحدة من أهم محاولات تيسير النحو العربي في العصر الحديث، وهي محاولة الدكتور شوقي ضيف من خلال كتابه **تجديد النّحو**.

محاولة الدكتور شوقي ضيف من خلال كتابه تجديد النحو:

تُعد محاولة الدكتور شوقي ضيف محاولة بارزة وجريئة، ساعده على تقديمها وزارة التربية والتعليم ـ وزارة المعارف آنذاك ـ التي ألّفت لجنة علمية للنظر في الأحكام النحوية عند البصريين ومحاولة تيسيرها، وقد قدمت اللجنة تقريرا ضمنته مقترحاتها لتيسير النحو ودرس مجمع اللغة العربية هذه المقترحات سنة 1945 وأقـر بعضها، غير أن الكتب التي أُلّفت على أساسها لم تلق كثيرا من النجاح، ورأى الدكتور **شوقي ضيف** أن ينهض

---

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 15.

بهذه المهمة مستندا إلى آراء ابن مضاء، فكان مدخله لتحقيق كتاب **الرد على النحاة**[1]، ولم يتوقف ضيف عند الإطار النظري المصحوب ببعض النماذج لتجديد النحو كما يصوره مدخل الرد على النحاة، وإنما مضى طيلة السنوات التالية يعمق دراسته لهذا الموضوع، إلى أن قدم في سنة 1977 إلى مجمع اللغة العربية مشروعا لتيسير النحو على أساس ما عرضه في مدخل الرد على النحاة، مع إضافة بعض الأسس الأخرى، وأقر المجمع في سنة 1979 معظم هذا المشروع، ثم أصدر ضيف كتابه **تجديد النحـو** الذي قدم من خلاله مشروعه الكامل لتصنيف النحو تصنيفا جديدا معتمدا فيه على الأسس التي انتهى إليها في مدخل الرد على النحاة، مع إضافة أسس أخرى ذكرها في مدخل كتابه تجديد النحو؛ ولذا فكتاب تجديد النحو ما هو إلاّ تطبيق للمنهج الذي دعا إليه الدكتور شوقي ضيف في مدخل الرد على النحاة، وهذا ما يتضح لنا من قوله في ختام مدخله النظري: (وأكبر الظن أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل، نستطيع أن نصنّف النحو تصنيفا جديدا، يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرا محققا، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية وبحثها بطريقة منظمة لا تحمل ظلما لأحد، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو في العصر الحديث)[2] وهنا يمكن أن نسأل: هل نجح ضيف في تطبيق منهجه الذي يصوره مدخلاه في كتاب الرد على النحاة، وكتاب تجديد النحو، على كل أبواب النحو؟ وهل كل ما أتى به يعد من إبداعه وفكره الخاص؟ وهل آتت محاولته ثمارها، فاستقامت بها الألسنة أو أدت إلى فهمنا لقواعد العربية دونما صعوبة وعسر؟

أسس التجديد في كتاب تجديد النحو: أقام الدكتور شوقي ضيف كتابه تجديد النحو على ستّة أسس هي:

---

[1] - محمود علي مكي، شوقي ضيف: سيرة وتحية، ص 49.

[2] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 67.

1) الأساس الأول : إعادة تنسيق أبواب النحو[1]**:** هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو جعل الكتاب في ستة أقسام شملت العديد من المباحث، بدأها صاحبها بمبحث في نطق الكلمة وهو مقتبس من علم التجويد، ثم أعقبه بمباحث صرفية حول أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه وأنواع الحروف وأقسام الاسم المتنوعة تنوعا واسعا، ولم يعن بفكرة الموازين ولا بباب الإعلال؛ لأن ذلك يدخل على المباحث الصرفية تعقيدا وصورا للكلمات مفترضة لم تجرِ على الألسنة، ثم انتقل بعد ذلك إلى المباحث النحوية، فتحدث عن المرفوعات بادئا بالمبتدأ والخبر ركني الجملة الاسمية، ثم إن وأخواتها ولا النافية للجنس والفاعل ونائبه ثم انتقل إلى المنصوبات، فتحدث عن المفعولات والاستثناء والحال والتمييز والنداء على التوالي، ثم صيغ الفعل، ثم العدد، ثم الممنوع من الصرف، ثم عمل المصادر والمشتقات ثم حروف الزيادة، ثم انتقل بعد ذلك إلى الإضافات كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وأنواع الجمل.

وفي ضوء هذا التنسيق الجديد ألغى شوقي ضيف من أبواب النحو ثمانية عشر بابا هي: باب كان وأخواتها، وباب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، وباب كاد وأخواتها وباب ظن وأخواتها، وباب أعلم وأخواتها، وباب التنازع، وباب الاشتغال، وباب الصفة المشبهة وباب اسم التفضيل، وباب التعجب، وباب المدح والذم، وباب كنايات العدد، وباب الاختصاص وباب التحذير، وباب الإغراء، وباب الترخيم، وباب الاستغاثة، وباب الندبة ونقل باب الإضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم في القسم الثاني من الكتاب.

وإلغاء هذه الأبواب لا يعني خروجها أو خروج أمثلتها من كتب النحو؛ بل أدمجت في أبواب أخرى رآها شوقي ضيف أحقّ بها، فأبواب كان و كاد و ظن و أعلم انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنها أفعال تامة، ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، وترتب على ذلك إلغاء باب **ما و لا و لات** لأنها مشبهات بـ **ليس** وقد انتقلت إلى باب المفعول، وقرر ضيف إلغاء لا؛ لأنها ليس لها نماذج وأما لات الواردة مرة واحدة في القرآن الكريم؛ فقد رأى أنها حرف لنفي الظرف

---

[1] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ط1. مصر: 1982، دار المعارف، ص 11-23.

وتدخـل فيما أسماه بـ شبه الجمل، وأما ما التي ورد لها أكثر من نموذج قرآني؛ فقد رأى أن ما بعدها مبتدأ مرفوع وخبر منصوب بنزع الخافض وليس بتأثير من ما.

وفي تبريره لإلغاء باب التنازع عرض الدكتور ضيف لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل في الفاعل أو المفعول، ورأي البصريين أن العمل للفعل الثاني لقربه ومعمول الأول مضمر، ورأي الكوفيين أن الفعل العامل هو الأول لسبقه ومعمول الثاني مضمر، ثـم خطّأ ضيف كلا الرأيين محتجا بأن النصوص العربية الموثوقة تشهد بأن الفعلين يتسـلطان على المعمول دون إضمار في الأول ولا في الثاني، ثم ذهب مذهب سيبويه في أنه لا يوجد تنازع بين عاملين على معمول واحد؛ بل دائما العمل للفعل الثاني، ورأى الدكتور ضيف أن النحاة افترضوا صورا للتنازع لم يشهدها الواقع اللغوي، ومن ثم يجب أن تلغى من النحـو ولا يبقى إلا ما له نماذج في الاستعمال اللغوي الموثوق، ونقل هذه النماذج إلى باب الـذكر والحذف، موزعة على مبحثي حذف الفاعل وحذف المفعول، تبعا للمعمول المحذوف.

وهنا يحمد لضيف إلغاء باب التنازع، وتوزيع صوره المستعملة في اللغة على أبـواب أخرى، غير أننا نختلف معه في حذف الفاعل، فالفاعل لا يحذف، وإنما هو مـلازم للفعـل مضمر فيه، وعلى ذلك توضع صورة التنازع الخاصة به في بـاب الفاعـل المضـمر أو الضميري، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى ليس هناك دليل بين علـى أن العمـل للفعـل الثاني، فلم لا يكون العمل للأول ومعمول الثاني مضمر؟ وهذا ما قرره الكوفيـون، ولعـلّ رأيهم أقرب؛ لأن الإضمار بعد الإظهار أفضل وأولى منه قبل الإظهار، وعلى هذا جـاءت لغة القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ الضحى03. فالمفعول ذكـر مع الفعل الأول وقدر مع الفعل الثاني.

وفي تبريره لإلغاء باب الاشتغال ذكر شوقي ضيف أن كثيرا مـن صـور الاشـتغال مصطنعة من النحاة وليس لها واقع لغوي؛ بل ليس له إلا صورة واحدة هي التي وردت في القرآن كثيرا، كما في قوله تعالى: ﯚ ﯛ النحـل05، وهذه الصورة إما أن تساق في باب المبتدأ والخبر على اعتبار أن الاسم مرفوع مبتدأ والجملة الفعلية خبر، أو تساق فـي بـاب المفعول به الذي حذف فعله.

ونرى أن ضيف قد وفق في رأيه هذا، ونذكّر بأمر مهم، وهو أن الدكتور ضيف خالف هنا رأيه بإلغاء نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير؛ لأنه قدر فعلا محذوفا عمل في الاسـم المفعول النصب، وهذا يحدث خللا في تطبيق المنهج الذي دعا إليه، لاسيما أنّه قرر سلفا أن زيدا في جملة: **زيدا ضربته** مفعول به، ولكن لا نقّدر له عاملا محذوفا[1]، واقترح أن يـدرج الاسم المنصوب على الاشتغال تحت باب شبه الجملة، ولو كان الدكتور ضيف فعـل ذلـك قصدا، فهو قد وقف موقفا وسطا بين ابن مضاء الذي ألغى الباب برمتـه والنحـاة الـذين أضافوا للباب صورا لتراكيب نحوية مفترضة، وحسبه من التيسير أنّه حذف هذه الصـور المفترضة ونقل الصور المستعملة إلى باب المفعول، فهذا يخفف من العبء.

أما أبواب التفضيل والتعجب والصـفة المشـبهة والمـدح والـذم وكنايـات العـدد والاختصاص فألغيت وأدمجت أمثلتها بمناقشتها في باب التمييز الذي نسقه الدكتور شـوقي ضيف تنسيقا جديدا يحمد له، وضم بابا التحذير والإغراء إلى باب الذكر والحـذف علـى اعتبار أنّهما مفعولان حذف فعلاهما وفاعلاهما، ونعود هنا لنذكر بأن ضيف عدل عن رأيه بإلغاء نظرية العامل ومنع التقدير والتأويل؛ إذ قدر هنا فعلا محذوفا عمل في الاسم المفعول النصب، وهذا يؤكّد حدوث خلل في المنهج، لاسيما أن الدكتور ضيف دعـا إلـى إطـلاق مصطلح شبه الجملة على عدة تراكيب في العربية، منها تركيبا التحذير والإغراء[2].

وأما بابا الاستغاثة والندبة فقد ألحقا بباب النداء دون حاجة إلى إعرابهما، وأمـا بـاب الترخيم فألغي لأنه ليس له صور حية في اللغة، إنما هو لهجة قديمـة مهجـورة، مـع أن التراث الشعري قد حفظ لنا صورة الترخيم؛ كما هو في قول امرئ القيس:

أَفَاطم مهلاً بعض هذَا التَدلل وإن كُنْت قَد أَزمعت صرمي فَأَجملي

أما نقل باب الإضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم فعليه تحفّـظ كبيـر؛ لأن الإضـافة والتوابع موضوعات نحوية تمثل أنماطا من أنماط التراكيب العربية، فكيف تعالج في القسم الصرفي الذي يعالج بنية الاسم؟ إن هذا الأمر يحدث خلطا بين موضوع الـدرس النحـوي وموضوع الدرس الصرفي، ومن ثَم ينبغي أن يدرجا في القسم النحوي؛ فهو بهما أولى.

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 59.

[2] - السابق، ص 61.

ومن الأبواب التي دعا إلى إلغائها في مدخل الرد على النحاة، ولم يلغها ولم يدمجها في باب آخر في تطبيق منهجه في كتاب **تجديد النحو** باب إن وأخواتهـا، و بـاب لا النافيـة للجنس؛ حيث قرر في المدخل الأول أن يلغى هذا الباب، وتدمج أمثلته فـي بـاب المبتـدأ والخبر على أن يعرب الاسم المنصوب مبتدأ منصوبا، ولـم لا والمبتـدأ يجـر بعـد **رب** وأخواتها[1]؟ إذن فلا مانع من أن ينصب كما يجر.

وعلى الرغم من الخلاف في الرأي مع الدكتور ضيف أحيانا، فإن من ينظر في أبواب النحو التي سجلها ضيف في كتابه يلحظ أن النحو ظلّ في التصنيف الجديد محافظـا علـى هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضا تفصيليا، وأن الأبواب التي أُلغيت لم تحذف صورها، فهي مبثوثة في أبواب أخرى، ونعتقد أن رجوع الدكتور شوقي ضيف عن بعض آرائه قد أسهم في تشكيل أبواب الكتاب على النحو الذي نراه فيه، وفي هذا التشـكيل ما ييسر النحو للدارسين.

2) الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحلي[2]: هذا هو الأسـاس الثـاني الذي دعا إليه الدكتور شوقي ضيف باهتداء من ابن مضاء واللجنة الوزارية في مقترحاتهـا سنة 1938، فرأى أن يقال في جاء الفتى: الفتى فاعل محله الرفع وفي هذا زيد: هذا مبتـدأ محله الرفع، وفي ذلك تعميم للمصطلح، وفي زيد يكتب: يكتب جملة فعلية خبـر، فنعـين وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب، ورتّب الـدكتور ضـيف علـى إلغـاء هـذا الإعراب:

أ) إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور: فهما اللذان يشغلان الوظيفة النحويـة، ولا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر كما زعم بعض النحاة، فنقول فـي زيـد عنـدك: عندك خبر، ولا نقول بأنه متعلّق بمحذوف خبر.

ب) إلغاء عمل أن المصدرية مقدرة: اعترض ابن مضاء على تقدير أن الناصبة بعـد فـاء السببية و واو المعية، ورأى أن المضارع منصوب بالحرف مباشرة، وبذلك أخذ الـدكتور شوقي ضيف في الكتاب.

---

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 51-52.

[2] - شوقي ضيف، تيسير النحو، ص 56-58.

ج) إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب: وهذا يعني أن كل علامة أصلية في موضعها ولا تنوب علامة عن علامة، وطبق ضيف هذا المبدأ في الكتاب.

3) الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق[1]: انطلق الدكتور ضيف في هذا الأسـاس مـن مبدأ أن الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصحح نطقا فلا فائدة منه، ورتّب على ذلك إلغاء إعراب **لاسيما**، وبعض أدوات الاستثناء، وأدوات الشـرط الاسمية، و **كم** الاستفهامية، والخبرية، **وأن** المخففة من الثقيلة **وكأن** المخففة، وهو يـرى أن **أن** المخففة في مثل قوله تعالى: ٹ ٹ ٺ ٺ ٹ ٹ ٿ ٿ ٹ ٹ ڈ ڈ طه89. هي أداة ربط لا أكثر ولا أقل؛ مثلها مثل أن في الآية □ □ □ □ □ □ □ المؤمنون27، ومثلها **كأن** الخفيفة، وأما **لاسيما** فقد تكلّف النحاة عناء شديدا لا داعي له؛ لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، فلم العناء فيما لا يفيد؟ وطبيعي أن يلغى إعرابها.

كذلك ينبغي أن يلغى إعراب أفعال الاستثناء، وخير لنا أن نعربها أدوات استثناء ومـا بعدها مستثنى منصوب[2]، وكذلك ينبغي أن تعرب **غير** و **سوى** في الاستثناء حـالا[3]، كمـا ينبغي أن يخرج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء؛ لأنّه قصر وتخصيص وليس اسـتثناء عملا بقرار اللجنة الوزارية، وعلى هذا ينبغي إلغاء إعراب كـم الاسـتفهامية والخبريـة ويكتفى ببيان أنّها استفهامية أو خبرية[4]، وكذا أسماء الشرط من، ما، مهما، أي، أين، أنـى حيثما، متى، إذا، كيفما؛ ينبغي إلغاء إعرابها[5]؛ لأن إعرابها لا يفيد شيئا في صحة النطق.

ونرى الإبقاء على إعراب غير و سوى في باب الاستثناء كما ذكر النحاة، أما الـدعوة إلى إلغاء إعراب كم الاستفهامية والخبرية وأسماء الشرط، فالدعوة إلى الإلغـاء بحجـة أن ذلك لا يفيد شيئا في تقويم اللسان وتصحيح النطق فذلك أمر يحتاج إلى نظر؛ لأن هناك فرقا بين بيان وظيفة الكلمة في الجملة، وعلامة الإعراب التي تستحقها، فلو كان ضيف يقصـد الاستغناء عن وظيفة الكلمة النحوية لوجب أن يسحب ذلك على كل الأسـماء المقصـورة

1- شوقي ضيف، تيسير النحو، ص 58-60.

2- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص 30.

3- السابق، ص 122.

4- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص 103.

5- السابق، ص 109.

والمنقوصة والمبنية، فكلها لا تظهر عليها علامات إعراب تساعد على النطق السليم، غيـر أنه لم يفعل ذلك ولنسأل: لماذا نقول في: هذا محمد، هذا: مبتدأ مبني، ولا نقول ذلك في **من** من قولنا: **من يقم أقم معه** ولا فرق بينهما في تقويم اللسان وتصحيح النطق، ومـن ناحيـة أخرى فإن الاستغناء عن إعراب أسماء الشرط ينبغي أن يسحب علـى أسـماء الاسـتفهام تعميما للقاعدة؛ لأن كثيرا منها مشترك، أما لو كان قصده الاستغناء عن القول بأن من اسـم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ويكتفي ببيان أنها اسم شرط مبنـي مبتـدأ لاتفقنا معه وحينئذ تدخل أسماء الشرط في قاعدة الأسماء المبنية والمقصـورة والمنقوصـة وعلى كل فقد عدل عن رأيه في أفعال الاستثناء وكم وأسماء الشرط في موضع آخـر، ولا ندري أهو فعل ذلك قصدا أم بغير قصد؟ وعدوله عن رأيه يحدث خللا في المـنهج الـذي رسمه لإعادة تصنيف النحو، غير أننا نحمد له ذلك في بعض الآراء، ففـي عدولـه خيـر للنحو.

4) الأساس الرابع: وضع تعريفات وضوابط دقيقة[1]: هذا الأساس أضافه الـدكتور ضـيف إلى الأسس الثلاثة السابقة سنة 1977 حينما قدم مشروعا إلى المجمع لتيسير النحو، وهـو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تُعرف تعريفا سـديدا من النحاة. ووقف ضيف في هذا الأساس عند المفعول المطلق والمفعول معه والحال. ثـم عرض لتعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة مبينا أنّها مضطربة وغير دقيقة، ثم وضـع هو تعريفا لكل منها على النحو التالي:

- **المفعول المطلق:** هو عند ابن هشام (اسم يؤكّد عامله أو يبين نوعـه أو عـدده) وعنـد شوقي ضيف هو (اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين) وتدخل في كلمة (ضربا من التبيين) جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق.

- **المفعول معه:** هو عند ابن هشام (اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه) وعند ضيف هو (اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مـع).

- **الحال:** هو عند ابن هشام (وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة) وعند ضيف هـو (صـفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة).

---

[1]- السابق، ص 60-61.

وهذه التعريفات جيدة، غير أنّه في تعريفه للمفعول المطلق يؤكد على العودة إلـى نظريـة العامل؛ إذ يقول: (اسم يؤكد عامله...) أي فعله الذي عمل فيه النصب.

5) الأساس الخامس : حذف زوائد كثيرة[1]: رأى الدكتور شوقي ضيف أن من تيسير النحو وتجديده حذف بعض الزوائد التي لا تخل بالقواعد العامة؛ فرأى أن تحذف شـروط اسـم التفضيل وشروط فعل التعجب، فالأمثلة فيهما تغني عن ذكر الشروط، وقواعد اسم الآلـة لأنه يعتمد على السماع، وشروط التصغير وصيغه التي لا تجري على الألسـنة كتصـغير فعل التعجب، ومعظم قواعد النسب التي لا حاجة لنا بها الآن، وأكثر شروط تقـديم المبتـدأ وجوبا وتقديم الخبر وجوبا، وجعل ذلك في باب التقديم والتأخير، وكـذلك شـروط حـذف المبتدأ وحذف الخبر، وجعل ذلك في باب الذكر والحذف، وحذف إعمال ليت مع ما الكافـة لعدم استعمالها في الواقع اللغوي، وحذف ما يسمى بالعطف على إن واسـمها، ورأى أنـه مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه، وكذلك ما قرره النحاة من أن نعت اسم إن واسم لا النافية للجنس أو توكيده أو البدل منه يجوز فيه الرفع والنصب فحذف وجه الرفـع مكتفيـا بالنصب تيسيرا على الدارسين، وحذف من الكتاب وجوه الإعراب المتعددة في لا حول ولا قوة إلا با ، كما حذف شروطا وأحوالا كثيرة للمفعول معه، و حذف كثيرا من كلام النحاة عن تابع المنادى وما يجوز فيه من رفع ونصب؛ بحجة أن كل أمثلته من اصطناع النحـاة علما بأن القرآن يقول: ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ سبأ10، كما حذف عمـل المصـدر منكّـرا ومعرفا بـ **ال**؛ لأنه غير مستعمل في اللغة، وكذلك إضافة المصدر لمفعوله قبل الفاعـل كما حذف ما أسماه النحاة بـ **فاعل سد مسد الخبر**؛ لأن أمثلته غير موثوقة ولم تـرد فـي القرآن الكريم وغير مستعملة في اللغة.

6) الأساس السادس : إضافات متنوعة[2]: هذه الإضافات كثيرة ومتنوعة، هدفها توضـيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو، ومن تلك الإضافات المبحث الخاص بقواعد النطق وعلّته في ذلك أن قواعد النطق كانت تدرس للناشئة قديما مع حفظهم للقرآن الكـريم، أمـا الآن والناشئة لا يهتمون بحفظ القرآن فلابد أن يتعلموها من خلال كتاب النحو، وقد شـملت

---

[1] - شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص 61-63.

[2] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 41-43.

هذه الإضافات الحديث عن تاء التأنيث ودلالاته المتنوعة، ونوني الجمع والمثنى على أنهما بدل من التنوين في المفرد، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي[1]، ونـون الوقايـة وتحدث عن المضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع في القسم الصرفي، كما أشـار فـي الأقسام النحوية إلى أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامـل مـع الخبـر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة، وهذه الإضافة جيدة وإن كـان ذلـك معروفـا فـي الاستعمال اللغوي، لكن النحويين لم يفردوا لذلك بابا أو فصلا، وأضاف في الممنـوع مـن الصرف صيغ **أُخَر، أحاد موحد**، كما اعتبر تخصيص باب للذكر والحذف والتقديم والتأخير من الإضافات، مع أن النحاة ذكروا ذلك كلا في موضعه مثلما فعل هو مع بـاب التنـازع حيث ألغاه وذكر صوره المستعملة في باب الفاعل والمفعول، فهو يدعو إلى التخفيف مـن أبواب النحو في بداية الكتاب ويعد ذلك تيسيرا ثم يزيد هو أبوابا! فهذا تناقض فـي المـنهج ويمثل ثقلا على الدارسين.

وبعد هذا العرض لمنهج الدكتور شوقي ضيف في مدخل تجديد النحو نسجل الآتي:

1) أضاف شوقي ضيف ثلاثة أسس أخرى إلى الثلاثة الأولى، لتصبح ستة أسس لا غنـى عنها في التصنيف الجديد للنحو العربي من وجهة نظره؛

2) ترتب على هذه الأسس إلغاء ثمانية عشر بابا من النحو، ودمج أمثلتها في أبواب أخرى إلا قليلا منها رأى حذفها لعدم استعمالها في الواقع اللغوي؛

3) قليل مما دعا إليه في مدخل الرد على النحاة تراجع عنه في مدخل تجديد النحـو؛ مثـل دعوته إلى إلغاء باب إن وأخواتها. وفي ذلك حمد له وخير للنحو؛

4) دعا إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية، وإلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء أن مقدرة ناصبة للمضارع بعـد أدوات أخرى مثل فاء السببية؛

5) جعل الإعراب لصحة النطق؛ فما لم يصحح نطقا فلا حاجة له؛ ولذا دعـا إلـى إلغـاء إعراب أفعال الاستثناء ولاسيما وأن المخففة من الثقيلة وكم الاستفهامية والخبرية وأسـماء الشرط؛

---

[1]- السابق، ص 98.

6) وضع تعريفات جديدة لبعض الأبواب النحوية، وترتب عليها إلغاء شروط وقواعد كثيرة للنحاة لإحكام تلك الأبواب، كما دعا إلى حذف كثير من القواعد والشروط التـي وضـعها النحاة في معظم الأبواب ولا حاجة للدارس بها؛

7) دعا إلـى تزويـد الكتـاب بإضـافات متنوعـة رأى أهميتهـا لاسـتكمال منهجـه.

8) الاختلاف معه في بعض آرائه لا يمنع من القول بأن منهجه يحمل تيسيرا مـا للنحـو وتغييرا في تبويبه، وهو استكمال لمنهجه في مدخل الرد على النحاة، ولكن هل نجح ضيف ووفّق في تطبيق هذا المنهج بصورته الأخيرة في كتابه تجديد النحو؟ وهل آتى ثماره؟ هـذا ما نحاول أن نجيب عنه في السطور القادمة؛

تطبيق المنهج في كتاب تجديد النحو: وزع الدكتور شوقي ضيف النحـو والتطبيقـي فـي الكتاب على ستّة أقسام على النحو التالي:

1) القسم الأول[1]: في نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف، ونطق الكلمـة هو أحد المباحث التي أضافها **الدكتور ضيف** إلى الدرس النحوي، وفي مبحث نطق الكلمـة وضع ضيف عنوانا جانبيا باسم مخارج الحروف، وكان الأولى أن يسميه مخارج الأصوات لأن الحرف هو الرمز المكتوب للصوت المنطوق، لكن **ضيف** سار على نهج القـدماء فـي المصطلح رغم دعوته إلى مخالفتهم واعتراضه على منهجهم النحوي، وفي أنواع الحروف تحدث عن حروف المعاني فقط دون الإشارة إلى المصطلح، وكان ينبغي أن يشـير إلـى حروف المباني التي تبنى منها الكلمات كما فعل القدماء، لكنه لم يفعل فعلهم، وكونه يـدمج الدراسة الصوتية في الدرس النحوي فهو منهج القدماء، والفرق بينه وبيـنهم أنّهـم كـانوا يعرضون للجانب الصوتي بعد الانتهاء من الدرس النحوي والصرفي، وإنمـا هـو جعـل الدراسة الصوتية في مقدمة الدراسة الصرفية والنحوية، وهذا هو منهج المحـدثين. وهـذا التنوع يحدث خللا في المنهج.

وحينما تعرض للفعل المضعف مثل **صد** و **ارتد**، لم يقدم تفسيرا للإدغام وفك الإدغـام واكتفى بقوله: إنهما (يحتاجان إلى نظر)[2] وفي عرضه لبناء الفعل المضارع وإعرابه رفعـا

---

[1]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 47-83.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 68.

ونصبا وجزما لم يخرج فيه عن المألوف النحوي؛ وبالتالي لم يطبق منهجه الذي دعا إليـه بصدد هذا الشأن، وهو أن المضارع المبني على الفتح يضم إلـى المضـارع المنصـوب والمضارع المبني على السكون يضم إلى المضارع المجزوم[1]، ويكون كلاهما مجزومـا أو مبنيا.

2) **القسم الثاني[2]:** في أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه، وفيه تحدث عن أبنية الاسم وأنواعه من حيث التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والصحة والاعـتلال، والإفـراد والتثنيـة والجمع، وفرق بين نوني المثنى والجمع ونون الأفعال الخمسة، ودلّل على أن النـون فـي المثنى والجمع بدل من التنوين في المفرد، ثم تحدث عن اسم الذات واسم المعنى؛ وبالتـالي تحدث عن المصادر والمشتقات وأنواعها، ثم تحدث عـن الإعـراب والبنـاء وعلامـات الإعراب وأنواع المبنيات، ثم تحدث عن الاسم المضاف وغير المضاف وأنواع الإضـافة والتابع والمتبوع وأنواع التوابع، ثم التصغير والنسب، وهو في حديثه عـن الضـمائر لـم يخرج عما جاء في كتب النحو، وردد مصطلحاتهم.

وعموما يمكن القول بأن **ضيف** في كل هذا لم يخرج عن مألوف النحو؛ إلا أنّـه ضـم بعض المباحث النحوية إلى القسم الصرفي؛ مثل البناء والإعـراب والإضـافة والتوابـع والحقّ أن دمج هذه الأبواب في زمرة الدرس الصرفي أمر يحدث خلطا واضـطرابا لـدى الدارس بين الدرس الصرفي والدرس النحوي، وغني عن القول إن الصرف يعـالج بنيـة الكلمة، والنحو يعالج وظيفة الكلمة داخل الجملة، وما يطرأ عليها من علامات إعراب وفقـا لوظيفتها النحوية في الجملة.

3) **القسم الثالث[3]:** في المرفوعات، وقد بدأها بالمبتدأ والخبر، ثم إن وأخواتها ولا النافيـة للجنس ثم الفاعل ونائبه، وتحدث عنها حديث النحاة - إلا قليلا - من تعريف للمبتدأ والخبر ومجئ المبتدأ نكرة وضميرا متّصلا، وتطابق المبتدأ والخبر وأنواع الخبر وتعدده، ومجـئ الخبر لجمع ما لا يعقل مفردا مؤنثا، والربط بين المبتدأ وجملة الخبر، وحذف المبتدأ والخبر

---

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 50.

[2] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 85-133.

[3] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 135-160.

وتقدم الخبر على المبتدأ، ولام الابتداء ومواضع كسر همزة إن وفتحها، ودخول ما الكافّـة على إن وأخواتها، وحذف خبر لا النافية للجنس والفرق بين لا النافية للجـنس ولا النافيـة للواحد ولا المكررة، وتعريف الفاعل وتأخره عن فعله ظاهرا أو ضـميرا، والجمـع بـين الضمير والاسم الظاهر، وتذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل، وحذف الفاعـل ومجيئـه جملـة ومجيئه مجرورا لفظا وهكذا.

والحديث بهذا الشكل المبثوث في الكتاب يدعونا إلى التوقّف قليلا لتسجيل وجهة نظر علـى النحو الآتي:

أ) لم يتحدث **ضيف** عن خبر المبتدأ المنصوب بعد ما العاملة عمل ليس عند النحاة، وهو قد دعا في منهجه إلى إلغائها ودمج أمثلتها في باب المبتدأ والخبر؛

ب) ذكر أن المبتدأ يأتي ضميرا متصلا، وساق له أمثلة، منها لولاك، و لولاه، كما نقـول: لولا أنت، فالكاف والهاء مبتدآن، وهذا مخالف لمنهجه الذي اقترح فيه أن الاسم بعـد لـولا مثل: **لولا دعاؤكم**، لا يعرب مبتدأ، وإنما يعرب **شبه جملة** مرفوعة، وإذا كان بعـد لـولا ضمير متصل مثل **لولاه** و **لولاك** فهو شبه جملة مجرورة[1]، فإن كان تراجعه مقصودا فذلك يحمد له، غير أنه يخلّ بالمنهج؛

ج) في معرض حديثه عن أقسام الخبر ذكر **ضيف** أن الخبر يأتي جملة فعلية مثـل: **زيـد يذاكر** وفي سياق حديثه عن الربط بين المبتدأ وجملة الخبر قال: (تحتاج جملة الخبر فعليـة أو اسمية إلى رابط يربطها بالمبتدأ؛ وهو غالبا ضمير مثل: **الفضيلة تزين الإنسـان** ففـي **تزين** ضمير مستتر تقديره **هو** فاعل يعود على المبتدأ الفضيلة) وأكّد رأيه هذا في مواضـع أخرى[2] منها حديثه عن الفاعل بأنه لا يتقدم على فعله؛ وإذا تقدم يصبح مبتدأ ويخلفـه مـع الفعل ضمير يعود عليه من ضمائر الرفع المتصلة مستترة أو بارزة؛ مثـل: **زيـد عـرف والزيدون عرفوا**[3]، ورأيه هذا يناقض رأيه المؤيد لابن مضاء في عدم تقدير فاعل مسـتتر

---

[1]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 60.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 48.

[3]- السابق، ص 153.

في الفعل في مثل: **زيد يسافر**[1]، وهذا ما يجعلنا نؤكّد ما ذكرناه سابقا من أن ذلك يعد إخلالا بالمنهج وهدما لبعض أسسه، حتى لو كان قد قصد التراجع عن رأيه الأول؛ وهـو تراجـع محمود، غير أننا لا نملك دليلا على ذلك؛

د) في حديثه عن الربط بين المبتدأ والخبر، ذكر الدكتور **ضيف** أن الـربط يكـون بالفـاء والواو وساق مثالا للواو من العامية هو: **كل فولة ولها كيال**، وقد صرح هو بذلك في قوله: (ولغتنا العامية تحلّ الواو محل الفاء في هذا التعبير)[2]، وهو مـا يحـدث اضـطرابا لـدى الدارس وخلطا بين تراكيب الفصحى وتراكيب العامية، ومعروف أن كتـب النحـو تعـالج تراكيب الفصحى و**ضيف** نفسه قد سبقنا إلى هذا الرأي في مكان آخر؛ يقول فيـه: (وضـع القواعد في الفصحى على أساس ما يجري في ألسنة العامة غير مقبول)[3] وينبغي تجنّبـه

هـ) في حديثه عن ما الكافة لـ إن وأخواتها لم يزد **شوقي ضيف** عما سجله النحاة من أن ما تكفّ هذه الحروف عن العمل؛

و) على الرغم من أن **ضيف** اتفق مع ابن مضاء في أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونـون النسوة علامات عدد، مثلها مثل تاء التأنيث في قالتْ، وليست ضمائر فاعلية، واستدل علـى رأيه بأن هذه العلامات ترد مع الفاعل في الجملة، وهي لغة قرآنية معروفة عنـد العـرب[4] فهو يقر بأن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة ضمائر فاعلية، ثم يصف اللغة التـي تجمع فاعلا ظاهرا مع فاعل ضميري بأنها لغة شاذة خارجة على قواعد النحـو[5]، وينبغـي إهمالها؛

ز) في حديثه عن الفاعل عقد عنوانا باسم حذف الفاعل، وذكر فيه أن الأصل أن كل فعـل لابد له من فاعل، إما اسم ظاهر أو ضمير مستتر أو بارز، غير أنه جاء في اللغة فعـلان يليهما فاعل واحد، مثل: **أقبل وتكلم زيد**، فزيد فاعل للفعل الثاني وحذف مـن الفعـل الأول

---

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 57.

[2] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 143.

[3] - شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص 106.

[4] - ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص 30.

[5] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 153-154.

لدلالة السياق عليه[1]، وهو هنا خالف رأيا سابقا له يقول: (ليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل..)[2] وقد أصاب في رأيه الأخير، فلا يوجد فعل بدون فاعل، ولا يحذف الفاعل وإنما يكون ضميرا مستترا في الفعل؛

ح) في حديثه عن نائب الفاعل، ذكر ضيف مصطلحي مبني للمعلوم ومبني للمجهول وكان عليه أن يستخدم مصطلحي البناء للفاعل والبناء للمفعول؛ لأن البناء يعني الإسناد وحينما يحذف الفاعل الدلالي يسند الفعل للمفعول، ويصبح المفعول مسندا إليه أو فاعلا نحويا.

4) القسم الرابع في المنصوبات[3]: وبدأها بالمفعول به؛ وقد أدرج فيه أمثلة كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، وذلك في حديثه عن الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية، وتحدث عن الترتيب بين الفاعل والمفعول، وحذف المفعول، ومجيئ المفعول مجرورا وحقّه النصب، ومجيئه منصوبا وحقّه الجر. ثم تحدث بعد ذلك عن المفعول المطلق وما ينوب عنه، ثم المفعول فيه، وأفاض في الحديث عن أنواع الظروف المعربة والمبنية، ثم تحدث عن المفعول له، ثم المفعول معه، ثم انتقل إلى باب الاستثناء وتحدث عن أدوات الاستثناء حديث النحاة، ثم انتقل إلى باب الحال وأفاض في الحديث عنه وفقا للتعريف الذي وضعه له، ثم تحدث بعد ذلك عن التمييز بصورته الجديدة المنسقة تنسيقا جيدا؛ حيث أدرج تحتها كل الأبواب التي دعا إلى إلغائها، ووضع أمثلتها في باب التمييز، ثم انتقل إلى النداء؛ فتحدث عنه بإيجاز وفقا لمنهج النحاة.

5) القسم الخامس[4]: وهو تكملات لأبواب النحو السابقة، وفيه تحدث عن صيغ الفعل الثلاثة ودلالاتها الزمنية، والإعراب والبناء فيها، وساقه هذا الحديث إلى الحديث عن الشرط وأدواته ثم انتقل بعد ذلك للعدد، ثم إلى الممنوع من الصرف، ثم عمل المصادر والمشتقات عمل الفعل، وختم القسم بحديث عن حروف الزيادة.

---

[1] - السابق، ص 156.

[2] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 57.

[3] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 161-197.

[4] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 199-231.

والحديث في موضوعات هذا القسم جاء على نسق حديث النحاة، إذ لم يطبق **ضيف** مبدأ التجانس الذي دعا إليه في منهجه، وساق له مثالا بالمضارع المنصوب والمضارع المبني المتّصل بنون التوكيد، وكذلك المضارع المجزوم والمضارع المبني مع نون النسوة وقال فيهما: (فباب مثل الفعل المضارع المعرب تجمع فيه الأحوال المشابهة من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وإن مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغي أن لا نعتبره مبنيا على الفتح، وإنما نعتبره منصوبا حتى نجانس بين حالة نصب المضارع وحالة بنائه مع نون التوكيد، أو نعتبره في الحالين مبنيا حتى يتم التنسيق في الباب، ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإناث فينبغي أن نضمه إلى المضارع المجزوم، ونسمي المضارع في الحالين مضارعا ساكنا أو مسكنا، ولا داعي لأن نسمي سكونه مرة جزما ومرة بناء)[1]، وهذا يعني أننا نسمي الحالة باسم واحد ولا نوزعها على أبواب.

أما حديث **ضيف** عن الجملة الشرطية فهو حديث طيب موجز، غير أنّه لم يشر إلى النمط الذي يتقدم فيه اسم ظاهر على الفعل في جملة الشرط، كما في قوله تعالى: ﭽ ﭾ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ التوبة 06. وللنحاة حديث طويل، فمنهم من اعتبر الاسم فاعلا مقدما، ومنهم من اعتبره فاعلا حذف فعله يفسره الفعل الذي بعده[2]، كما اعتبر **شوقي ضيف** أن **إن ولو** في تركيب؛ مثل: **افعل الخير وإن لم يقدر لك**، و **أحب الناس ولو آذوك**، أداتي وصل لا تحتاجان إلى جواب؛ لأنهما خرجا عن شرطيتهما[3]، وهو رأي جيد.

6) **القسم السادس**[4]: وهو قسم خاص بالإضافات المتنوعة التي رأى ضيف أن من الضروري إضافتها إلى الدرس النحوي وفقا لمنهجه الجديد، وهذه الإضافات شملت الحديث عن الذكر والحذف، كحذف المبتدأ والخبر، والفاعل مع فعله وبدون فعله، وحذف المفعول وحذف كان وفاعلها، والتمييز، والمضاف إليه، وحذف جواب الشرط أو القسم بقرينة أو

---

[1]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 50.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 9-10.

[3]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 211.

[4]- السابق، 233-264.

لدلالة السياق عليه، ثم الحديث عن التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، وبين المفعول والفعل وفاعله، ثم الحديث عن أنواع الجمل في العربية وفقا للوظيفة النحوية للجملة، وقد وزعها توزيعا جديدا مغايرا لتوزيع القدماء للجمل، وهو توزيع جيد؛ حيث قسمها إلى جمل مستقلة وجمل خاضعة، والأولى تشمل الجملة المستأنفة، والجملة الحوارية، والجملة المعترضة والجملة المفسرة، والجملة المعطوفة على إحدى هذه الجمل، والثانية تشمل جملة الخبر وجملة الفاعل أو نائبه، وجملة المفعول، وجملة الحال، وجملة التابع، وجملة الصلة، وجملة المضاف إليه، وجملة جواب الشرط، وجملة جواب القسم، وقد لفت نظرنا عدة أمور:

1) عدد **ضيف** مواضع الحذف والتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، وفي ذلك مخالفة لمنهجه الذي دعا فيه إلى التخلص من زيادات كثيرة منها شروط الحذف والتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر.

2) في حديثه عن حذف المبتدأ ذكر أنه يحذف إذا دلّ على العموم مثل: **من أحسن فلنفسه** أي: **فإحسانه لنفسه**، وهذه الصور تكثر في العربية مثل: **إن تعف عنه فابنك؛** أي **فهو ابنك** بحذف المبتدأ، وفي حديثه عن حذف الخبر ذكر أنه يحذف مع لولا لدلالة السياق عليه مثل **لولا النيل لكانت مصر صحراء**؛ أي **لولا النيل موجود**. وهنا نلحظ أنه تراجع عن رأيه في أن الصيغ مثل **فلنفسه وفابنك ولولا النيل** لا تعتبر جملا، وإنما هي شبه جملة مرفوعة[1]. وهذا التراجع نراه في مواضع كثيرة للحذف سواء في الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية وعلى الرغم من ذلك فإن في هذا التراجع خير للنحو وللدارسين، غير أنه يخلخل المنهج الذي أرساه لتجديد النحو وتيسيره.

3) حديثه عن الذكر والحذف يناقض أساسا قويا من أسس منهجه الجديد؛ وهو منع التأويل والتقدير؛ حيث جاء حديثه متوافقا مع حديث النحاة، غير أنه أوجز وأبان في صورة مختصرة ما أفرد له النحاة صفحات كثيرة.

4) ذكر **ضيف** أن الفاعل يحذف مع فعله وبدونه، ونحن نوافقه على الأولى ولا نوافقه على الثانية، وقد بينا من قبلُ أن الفاعل ملازم لفعله لا يفارقه.

---

[1] - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 60-61.

5) في باب المفعول المطلق ذكر أن **حقا** في مثل: **هذا هو الرأي حقا** تعرب مفعولا مطلقـا مؤكدا لفعله[1]، وفي موضع آخر ذكر أن **حقا** في مثل: **هو أبوه حقا** تعرب حـالا[2]، وهـذا يحدث اضطرابا لدى الدارس؛ لأنه لا يدري أي الرأيين صواب، فيأخذ به؟

6) ذكر في إشارة سريعة أن نون المضارع في فعل الكينونة **يكون** تحذف أحيانا حين تجزم مثل: لَم يكُ مخْلصا[3]، وكنّا نأمل أن يعرض لشروط حذفها ولو بإيجاز.

7) في حديثه عن الجملة التابعة ذكر أن الجملة تعطف على جملة مثل: **زيد يعمـلُ ويـتْقن عمله،** فجملة **يتقن** معطوفة على جملة **يعمل**[4] ، وهذا مخالف لرأي سابق لـه يقـول بـأن الأفعال يعطف بعضها على بعض مثل: ذَاكَر محمد واجتَهد فَتَفَوق[5]. وهذا الأمـر يحـدث خلطا واضطرابا لدى الدارس؛ لأن الدارس لا يدري أي رأييه أصوب.

وإجمالا فمهما يكن من خلاف مع **الدكتور شوقي ضيف؛** فإن منهجه بهذا الشكل منهج محمود يحمل تيسيرا للنحو وتجديدا في تبويبه، مما يؤكد أن شوقي ضيف ذو فكر متعمـق ورؤية علمية ثاقبة، فإذا ما وصلنا إلى التطبيق نجد أن المنهج الذي دعا إليه قد طبقه جيـدا بشكل عام من حيث التبويب والتصنيف الجديد، وفقا للأسس التي استند إليهـا فـي إعـادة التصنيف، أما في التحليلات الداخلية للموضوعات؛ فلم يطبق منهجه في كثير مما دعا إليـه فمثلا لم يستطع الخروج من تأثير نظرية العامل في تطبيق منهجه، على الرغم مـن النقـد الشديد الذي وجهه لها، ودعا إلى إلغائها، كما لم يطبق مبدأ التجانس بين أبواب النحو حتـى على الفعل المضارع الذي ساقه مثلا عليه في حديثه عن المنهج. وقد تراجع أثناء التطبيـق عن كثير من آرائه في المنهج، فتراجع - أو لم يطبق- عما أسماه بـ **شبه الجملة،** فلم نجد له أثرا يذكر في التطبيق، كما جاء حديثه عن الذكر والحذف مناقضا لأساس قوي من أسس منهجه؛ وهو منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات؛ بل إنه تراجع في مـدخل تجديـد النحو عن بعض آرائه التي طرحها في مدخل الرد على النحاة، وفي تراجعه خير له وللنحو

---

[1] - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 240.

[2] - السابق، ص 184.

[3] - السابق، ص 243.

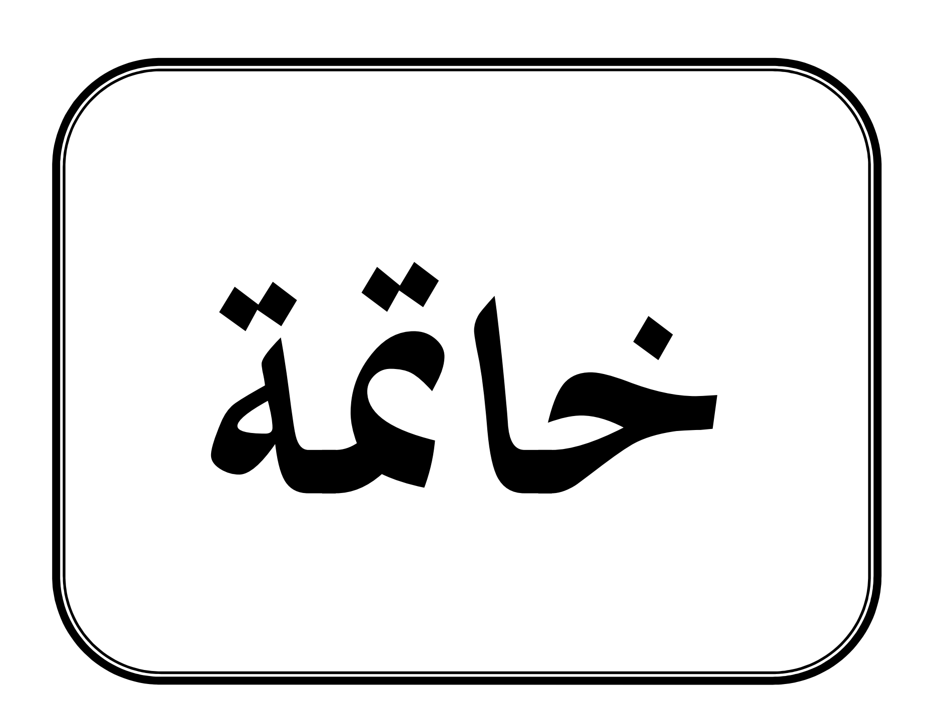
[4] - السابق، ص 261.

[5] - السابق، ص 127.

على الرغم من أنه يخل بالمنهج إن لم يفسده. ولعلّ من المصادفة أن معظم الاختلاف معه كان في الآراء التي تراجع عنها في التطبيق؛ ولذا حمد له ذلك.

وإنصافا للمنهج وصاحبه؛ يمكن القول بأن **كتاب تجديد** النحو يقدم تصنيفا جديدا محافظا على البناء الأساس لأبواب النحو العربي، ويسهم بشكل ما في تيسير النحو واستيعابه من قبل الدارسين بجهد محدود، وحسبه أنه خفّض عدد الأبواب النحوية دون حذف، ورفع عن الدارسين إصر الشروط والقواعد التي ملأت كتب النحو والتراكيب والصور النحوية المصطنعة من قبل النحاة دون إخلال بالقواعد الأساسية التي يلزم الدارس معرفتها.

خلاصة القول مع كل ما سلف من رؤى؛ فإن هذا التصنيف الجديد للنحو لم تُؤتَ ثماره حتى الآن؛ فمازال النحو يدرس في المدارس والجامعات وفقا لمنهج النحويين القدماء وبخاصة البصريين؛ وبالتالي فهو لم يسهم في النطق السليم للعربية وفهمها فهما جيدا كما رجا منه صاحبه، ولا أبالغ إذا قلت بأن هذا الكتاب بمنهجه الجديد في النحو لا يعرفه إلا المتخصصون في الدراسات اللغوية العربية، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى القائمين على نظام التعليم في العالم العربي، فأعتقد أنّهم غير مؤمنين ولا قانعين بأن المنهج الجديد الذي قدمه شوقي ضيف يصلح بديلا لمنهج النحاة القدماء، رغم تيسيره المحدود، لخروجه على الأحكام النحوية عند البصريين في كثير من الأمر.


خاتمة

خـــــاتمة: لقد مثّلت المدونة اللغوية العربية الفصيحة قاعدة صلبة قامت عليها الأحكام النحوية عند البصريين، فكانت الدعامة الأساسية لها، وقد ميزنا في هذه المدونة نمطين من مصادر الاستشهاد والاحتجاج هما: كلام العرب بقسميه المنظوم والمنثور، والقرآن الكـريم بقراءاته المختلفة.

لقد كان كلام العرب أهم مصدر من مصادر الاحتجاج، من حيث كثرة استعماله عمليا في كتب النّحو؛ حيث كان أوفر حظّا من غيره، وكان للشّعر حصة الأسد في كتب النّحـو علما أن كلام العرب لم يكن كلّه في درجة واحدة من الصحة والفصاحة؛ لذا فقد عمد نحـاة البصرة إلى الاقتصار على الفصيح؛ وحددوا شروط الفصاحة؛ ففضلوا قبائل وسط الجزيرة العربية على غيرها المجاورة للعجم؛ وهو ما عبر عنه أبو عمرو بن العلاء بقوله: (لا أقول قالت العرب إلاّ ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية) وبهذا سنّوا الرحلة إلى بـوادي الحجاز ونجد وتهامة لأخذ اللغة عن الأعراب الأقحاح، كما فعل الخليل بـن أحمـد وأبـو عمرو بن العلاء وغيرهما. كما قيد النّحاة عصر الاحتجاج، لما عرض للعربية من اختلاط في الحواضر، ففصلوا بين البوادي والحواضر تبعا لانتقاض شرط الفصاحة أو عدمه، فكان عصر الاحتجاج بالنّسبة للبوادي من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الرابع الهجري؛ وأما في الحواضر فحدد من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الثاني للهجرة، وأطلقوا على كـلّ من أتى بعد هذا العصر اسم مولّد، فاستبعدوا شعره ورفضوا الاحتجاج به. كما تحرى نحاة البصرة ضبط شواهدهم فوثّقوا نسبة الشّواهد إلى أصحابها وقبائلهم، وكلّ ما يتعلّق بالشّـاهد وقائله، كما لم يأخذوا إلاّ عن الرواة الثّقات.

لم يستنبط النحاة البصريون قواعدهم من النّص القرآني الموثّق، بسبب الحـرج الـذي شعر به النّحاة أمام القراءات؛ وذلك لأن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل في طياته تعدد الآراء، وإعمال الذّهن في النص اللغوي، كما هو واضح فـي كتـب النحو، وذلك ما حاولوا اجتنابه في نصوص القرآن الكريم.

لقد قامت الدراسات النحوية عند البصريين على ركنين أساسين هما السماع والقيـاس وبهما اتّخذت الدراسة النحوية منهجا علميا دقيقا، فالسماع مثّل المـدونة اللغوية الفصـيحة وهي المادة التي تم استقراؤها، وكانت مجالا للدراسة والتطبيق، أما القياس فمثّل الدراسـة

العلمية العقلية التي نتجت عن استقراء المدونة الفصيحة، ما دفعهم إلى تقديس القواعد ولـم يسمحوا بالخروج عنها، فعدوا ما وافقها وهو المتّسم بالكثرة مطّردا، وما خالفها شاذّا يحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما أدى إلى ظهور المؤاخذات النحوية، ثم قيام المدرسة الكوفية، فكان بينهما ما لا يخفى على أحد من خلافات، أسس لها تقديم السماع على القياس عند الكـوفيين أو العكس عند البصريين.

لقد قامت الأحكام النحوية عند البصريين على أساس علمي متين، مثّله القياس النحوي فسبغوا أحكامهم بالطابع العقلي القائم على التحليل والتعليل، فتحدثوا عـن العلّـة النحويـة وأولوها عنايتهم الفائقة، وبخاصة العلل الأول التعليمية، كما تحدثوا عن العامل وبنوا له في النحو نظرية قامت عليها كلّ القواعد، خاصة وأن المنطق اللغوي للعربية في أذهان العرب قد قام على أساس من العلاقات المنطقية الرياضية التي يقود بعضها إلى بعض. ولعلّ أهـم ما يسوغ للنحاة اهتمامهم بالعامل هو نزوع العربية إلى الشّكل أكثر من نزوعهـا للمعنـى حيث إن الإعراب يرتبط فيها بقرائن لفظية غالبا تتسبب في وقوعه.

إن النّحاة البصريين أدركوا في وقت مبكّر أن اللغة العربية علم عقلي يقوم على فكرتي الثّوابت والمتغيرات، وقواعد اللغة مرتبطة بقوانين العقل، وعلينا نحن الآن أن نعود بلغتنـا العربية إلى أصالتها، ونكشف عن جوهر المنهج العلمي الرياضي الذي تأسسـت عليـه وننطلق في دراستنا من هـذه الأسـس العلميـة، فنحقـق غايتين رئيستين: **أولاهما** العودة بالفكر العربي النّحوي إلى أصالته، **وثانيتهما** طرح قضايا النّحو بشكلٍ علمي، يزيل عنهـا عملية التّلقين التي أبعدت أبناء العربية على النّحو العربي، فصارت نظرتهم إليهـا نظـرة فوقية أو نظرة عداء؛ لأن الإنسان عدو ما يجهل، فإذا انكشفت أمام الراغبين فـي دراسـة اللغة العربية العلاقات المنطقية، وفهموا المنهج العلمي الذي تأسست عليه، سهل التعبير بها ذلك لأن الدراسة الموضوعية العلمية للنحو العربي ترشد الدارس إلى الأصول النحوية التي بنيت على التفسير والتعليل، وتعطيه صورة حقيقية عن المجهود الذي بذله علماؤنا الأوائـل في جمع اللغة وتقعيدها على منهج علمي رصين.

إن الدقّة البالغة والعناية الفائقة التي أحاط بها نحاة البصرة المدونة اللغويـة الفصـيحة جعل أحكامهم النحوية متينة وقوية، ولكن من جانب آخر كان تضييقهم في شروط الفصاحة

سببا في إقصاء الكثير من الاستعمالات اللغوية الراقية، كما أن بناء الأحكام النحويـة عنـد البصريين على أساس من كلام العرب أدى في مرحلة ما بعد التّقعيد إلى اضطراب الدراسة النحوية، عند تطبيق قواعدهم المستنبطة على القرآن الكريم، وهو ما دفع بالنحاة إلى التماس حلول لما وقعوا فيه، فذهب بعضهم إلى تخطئة القراء، بينما آثر البعض الآخر التأويـل أو التخريج على لغات العرب.

إن المنهج العقلي الذي اعتمده نحاة البصرة في التقعيد النحوي والـذي بلـوروه فـي التعليل ونظرية العامل جعل النحاة المتأخرين يوغلون في التجريدية والمعيارية، فصـاروا يتتبعون العلل؛ وكأنّها هي الهدف في الدراسة النحوية، حتى أصبحت هذه العلـل غايـة لا وسيلة وأصبحت كتب النحو منذ القرن الرابع الهجري مثقلة بأنواع العلل؛ حيث شكّل هـذا الاهتمام بالعلّة النحوية والتّعليل لكلام ا عز وجلّ وكلام العرب مصدرا أساسا من مصادر الصعوبة والتّعقيد في النّحو العربي، وهذا الكلام لم يرق لعلماء النّحو، فأعلنوا على العلل ثورة بلا هوادة وكان من أشهرهم، ابن مضاء القرطبي الذي ألّف كتابا كاملاً سـماه **الـرد علـى النّحاة**.

كانت ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي ثورة عنيفة وجريئة، ساعده عليهـا مذهبه الظاهري الذي يدعو إلى التقيد بالنّص، وقد قامت ثورته هذه علـى مجموعـة مـن الأسس تمثّلت في الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، والاعتـراض علـى تقـدير العوامـل المحذوفة وإلغاء العلل النحوية، والدعوة إلى إلغاء القياس، وإلغاء التمارين غير العملية، ثـم إلغاء كلّ ما لا يفيد نطقا، وبالجملة؛ فقد دعا فيها إلى حذف كلّ زائـد والإبقاء على المفيـد المحقّق للغرض المرجو، وهو تعلّم النّحو وحفظه وتطبيقه. ونحن نشعر اليوم وبعد أن مضت قرون عدة على دعوة ابن مضاء، وكأنه يتحدث بلسان طلاّبنا، فحملته الشّعواء التي شنّها على نحاة البصرة وما ذهبوا إليه من إيغال في القضايا النّحوية والصرفية كانت حافزا لعدد لـيس بالقليل من علماء اللّغة المحدثين الذين ساروا على الطريق ذاتها، ودعوا إلى تخليص النّحـو مما لا يفيد، ومن أشهرهم الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وشـوقي ضـيف محقق كتاب الرد على النحاة، **الذي دعا إلى تصنيف جديد للنحو العربي**.

لقد تأثّر عدد ليس بالقليل من علماء اللغة المحدثين بثورة ابن مضاء، بعد ما لمسوه من صعوبة بالغة في تعلّم النحو العربي عند الطلاّب في المعاهد والجامعات، فراحوا يبحثـون سبل تيسيره وتبسيطه، فظهر ما يسمى **حركة تيسير النحو العربي** لدى العلمـاء والمجـامع اللغوية، فقامت لذلك الندوات والمؤتمرات، وقد وقفنا في بحثنا هذا على أبعاد المصـطلحات التي تناولت التيسير عند المحدثين تاريخيا ودلاليا، وسجلنا ما يلي:

1) وجود تداخل بين المصطلحات التي رافقت محاولات التجديد والتيسـير فـي النحـو العربي فجاءت تارة مترادفة، وأخرى على سبيل الاتباع، فلم تكن ذات معان مطّـردة ولم تحقق الحد الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايتـه، وأوجـه اتفاقه وافتراقه بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية، وإن بدت ملامح اتفاق في التوجه.
2) انطلاق معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة مـن وجـوب حذف الشواهد النحوية القديمة، والوقوف عند الأمثلة الجديدة المسـتقاة مـن الواقـع واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم.
3) توجه معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة نحو تيسير النحو العلمي التخصصي.

ثم وقفنا على واحدة من أهم هذه المحاولات، وهي محاولة شوقي ضيف التي تبنّى معظمها مجمع اللغة العربية بالقاهرة والتي سجلنا فيها ما يلي:

1) التفكير في تجديد النحو يعود إلى أن الدكتورشوقي ضيف قد لاحـظ أن جميـع الـبلاد العربية تشكو مر الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو؛ بـل لا تحسـن النطـق بالعربية نطقا سليما، ورأى أن مرجع ذلك هو النحو الذي يرهق المتلقي بكثـرة أبوابـه وأبنيته وصيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي، وهو – ضـيف- مـع ذلك يغفل شطرا كبيرا من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، مما يجعل الناشـئة لا تتبين كثيرا من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة.

2) بدأ الدعوة إلى تجديد النحو وإعادة تصنيفه وتبويبه بشكل جديد عند شوقي ضيف مع تحقيقه كتاب **الرد على النحاة** في سنة 1947، وكان المنطلق الفكري لشوقي ضيف هو تأثّره برؤية ابن مضاء الرافضة للنحو العربي بصورته المشرقية، واستمرت فكرة التجديد قائمة متطورة حتى استوت على سوقها في 1982؛ حيث بلورها الدكتور شوقي ضيف وأخرجها في كتابه **تجديد النحو.**

3) مرور فكرة التجديد حتى إخراجها بثلاث مراحل: المرحلة الأولى يمثلها مدخل الرد على النحاة في 1947؛ والمرحلة الثانية يمثلها مشروعه الذي قدمه للمجمع في الفترة ما بين 1977-1981 لتيسير النحو؛ والمرحلة الثالثة هي خلاصة ما سبق منذ 1947 حتى 1982، ويمثلها كتاب **تجديد النحو.**

أسس شوقي ضيف رؤيته التجديدية على ستّة أسس لا غنى عنها في التصنيف الجديد للنحو العربي من وجهة نظره، وقد ترتب على هذه الأسس ما يلي:

1) إلغاء ثمانية عشر بابا من النحو، ودمج أمثلتها في أبواب أخرى إلا قليلا جدا منها رأى حذفها لعدم وجود أمثلة لها في الواقع اللغوي.

2) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية وإلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء **أن** مقدرة ناصبة للمضارع بعد أدوات أخرى؛ مثل فاء السببية.

3) جعلُ الإعراب لصحة النطق؛ فما لم يصحح نطقا فلا حاجة إليه؛ ولذا دعا إلى إلغاء إعراب أفعال الاستثناء ولاسيما وأن المخففة من الثقيلة وكم الاستفهامية والخبرية وأسماء الشرط.

4) وضع التعريفات الجديدة لبعض الأبواب النحوية ترتب عنه إلغاء شروط وقواعد كثيرة للنحاة؛ لإحكام تلك الأبواب، كما دعا الدكتور ضيف إلى حذف كثير من القواعد والشروط التي وضعها النحاة في معظم الأبواب ولا حاجة للدارس بها.

5) تزويد الكتاب بمجموعة إضافات متنوعة رأى أهميتها لاستكمال منهجه.

6) قليل مما دعا إليه في مدخل الرد على النحاة تراجع عنه في مدخل تجديد النحو.

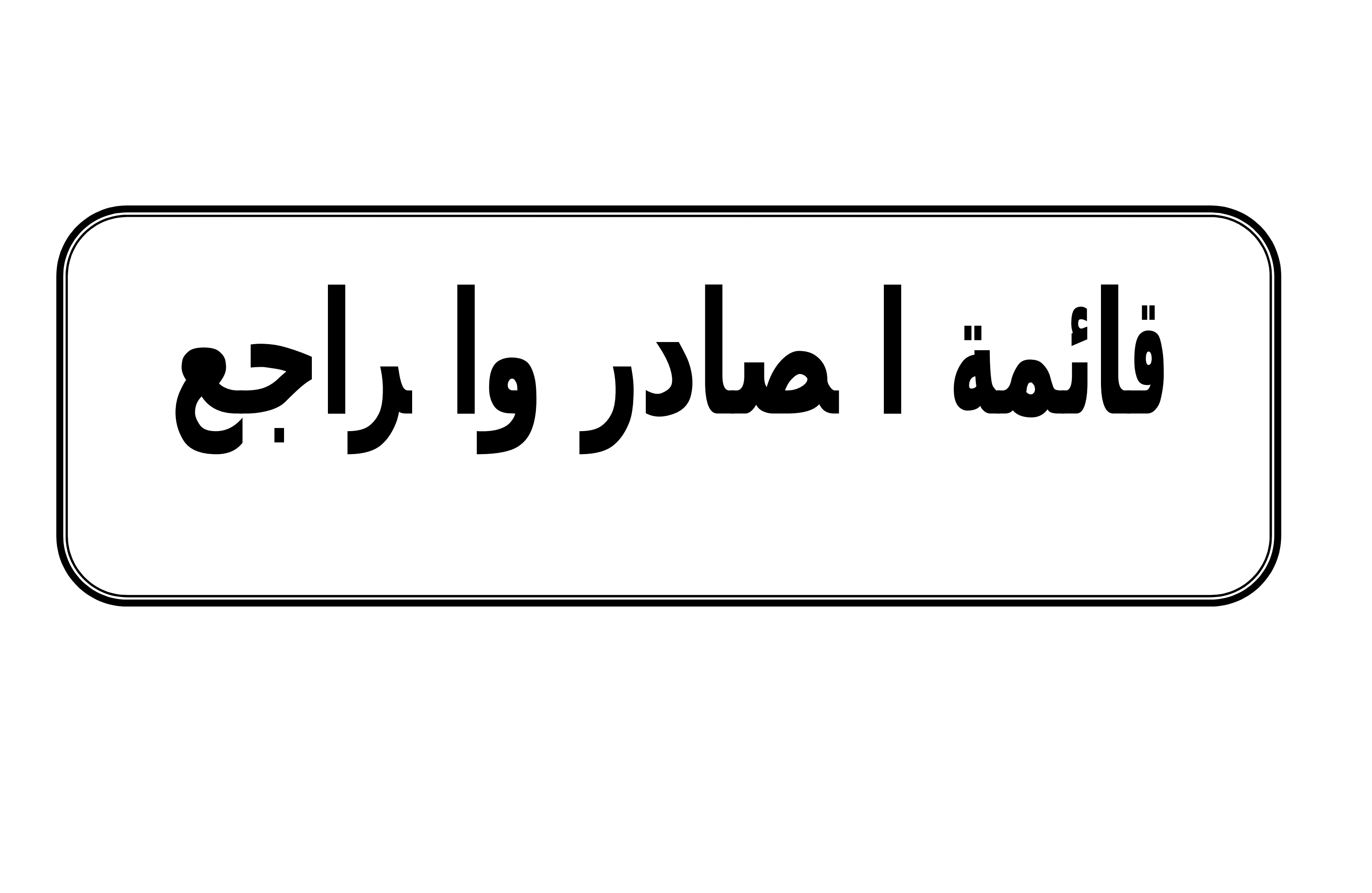
7) إن منهج الدكتور ضيف بهذا الشكل منهج محمود يحمل تيسيرا للنحو وتجديدا في تبويبه، مما يؤكد أن شوقي ضيف ذو فكر متعمق ورؤية علمية ثاقبة.

8) المنهج الذي دعا إليه قد طبقه جيدا بشكل عام، من حيث التبويب والتصنيف الجديد، وفقا للأسس التي استند إليها في إعادة التصنيف، أما في التحليلات الداخلية للموضوعات فلم يطبق منهجه في كثير مما دعا إليه، فمثلا لم يستطع الخروج من تأثير نظرية العامل في تطبيق منهجه، على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه لها، ودعا إلى إلغائها، كما لم يطبق مبدأ التجانس بين أبواب النحو حتى على الفعل المضارع الذي ساقه مثلا عليه في حديثه عن المنهج. وقد تراجع أثناء التطبيق عن كثير من آرائه في المنهج، فتراجع - أو لم يطبق - عما أسماه بـ **شبه الجملة**، فلم نجد له أثرا يذكر في التطبيق، كما جاء حديثه عن الذكر والحذف مناقضا لأساس قوي من أسس منهجه؛ وهو منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات؛ بل إنه تراجع في مدخل تجديد النحو عن بعض آرائه التي طرحها في مدخل الرد على النحاة. وفي تراجعه خير له وللنحو، على الرغم من أنه يخل بالمنهج إن لم يفسده.

9) إن كتاب **تجديد النحو** يقدم تصنيفا جديدا محافظا على البناء الأساسي لأبواب النحو العربي، ويسهم بشكل ما في تيسير النحو واستيعابه من قبل الدارسين بجهد محدود وحسبه أنه خفّض عدد الأبواب النحوية دون حذف، ورفع عن الدارسين إصر الشروط والقواعد التي ملأت كتب النحو والتراكيب والصور النحوية المصطنعة من قبل النحاة دون إخلال بالقواعد الأساسية التي يلزم الدارس معرفتها.

10) إن هذا التصنيف الجديد للنحو لم تُؤتَ ثماره حتى الآن، فمازال النحو يدرس في المدارس والجامعات وفقا لمنهج النحويين القدماء وبخاصة البصريين، وبالتالي فهو لم يسهم في النطق السليم للعربية وفهمها فهما جيدا كما رجا منه صاحبه، ولا نبالغ إذا قلنا بأن هذا الكتاب بمنهجه الجديد في النحو لا يعرفه إلا المتخصصون في الدراسات اللغوية العربية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى القائمين على نظام التعليم في العالم العربي فنعتقد أنهم غير مؤمنين ولا قانعين بأن المنهج الجديد الذي قدمه شوقي ضيف يصلح بديلا لمنهج النحاة القدماء، رغم تيسيره المحدود؛ لخروجه عليهم في كثير من الأمر.

وفي ختام هذا البحث نقول: إن الأحكام النحوية عند البصريين انطلقت من واقع لغوي موجود بالقوة والفعل، مثّلته المدونة اللغوية الفصيحة التي خضعت لمنهج علمي دقيق في استقرائها واستنباط الأحكام النحوية منها، وهو ما جعلها ذات مصداقية كبيرة؛ باعتبارها قامت في بداياتها على المنهج الوصفي التحليلي، لكن التوجه العقلي الذي سيطر على النحاة فيما بعد عصف بهم نحو التجريدية والمعيارية التي أدت باللغة والقواعد إلى التعقيد والجمود؛ وهو الأمر الذي أثار ردود أفعال كثيرة أكّدت لنا أن الأحكام النحوية عند البصريين ليست مقدسة إلى حد يمنع التبديل فيها أو التغيير أو الزيادة، وإنّما ونحن في زمن تطورت فيه المناهج العلمية ووسائل البحث يمكننا أن نُيسر النحو العربي، وأن نوسع دائرته بما يجيز لنا بعض الأداءات السليمة التي رفضتها وخطّأتها الأحكام النّحوية البصرية، شريطة أن يكون ذلك ضمن المدونة اللّغوية الفصيحة التي ما زالت بين أيدينا وذلك من خلال إعادة صياغة شروط الأخذ من المدونة الفصيحة وفق ما يتماشى وسلامة اللغة مع مراعاة مستجدات العصر، كما يجب فتح باب الاجتهاد لإعادة استقراء المدونة الفصيحة، وتحيين الأحكام النحوية من خلالها في ضوء علم اللغة الحديث، والاستفادة من النظريات والمناهج الحديثة لإعادة صياغة القوالب النحوية دون إفراغها من محتواها ومراعاة أحوال المتعلّمين في ذلك قبل كلّ شيء.


قائمة ا صادر وا راجع

قائمة المصادر والمراجع

أ) القرآن الكريم؛ برواية حفص.

ب)المعاجـــــــــــــم:

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب ط1. بيروت: 1990، دار صادر.

2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، لبنان: 2008، دار الكتاب العربي.

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، تقديم: إبراهيم مصطفى وآخرون، د ط. القاهرة: دت.

ج) المصـادر والمراجــــع:

1- ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت:1971.

2- لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط2. بيروت: 1971.

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط. بيروت: 1993، المكتبة العصرية.

4- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائـص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط1. بيـروت:2001، دار الكتب العلمية.

5- سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى السقا وجماعة، ط 1. القاهرة: 1954.

6- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ط2. بيـروت: د ت دار الكتب العلمية.

7- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د ط. بيروت: 1972.

8- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد ا جمال الدين ، شرح شذور الذهب إشراف مكتب البحوث والدراسات، د ط. بيروت: 1994 ، دار الفكر.
9- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط6. بيروت:1985، دار الفكر.
10- أبو البقاء عبد ا بن الحسين العكبري البغدادي، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د ط. بيروت: 1986 دار الغرب.
11- أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب ط1. بيروت:2001، دار الكتب العلمية.
12- أبو الحسين عبيد ا بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، د ط. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي.
13- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللّغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. بيـ ـروت: د ت، دار الفكر العربي.
14- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، د ط. مصـ ـر:د ت، دار المعارف.
15- أبو العباس المبرد، الكامل في اللّغة والأدب، تح: جمعة الحسن، ط2 بيروت: 2007، دار المعرفة.
16- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ط1. مصر: د ت، دار الكتب المصرية.
17- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط5. بيروت: 1986، دار النفائس.
18- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط3 بيروت:1988 دار الكتب العلمية.
19- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحوين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. القاهرة: 1984، دار المعارف.

20- أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي ط3. بيروت: 1988، مؤسسة الرسالة.
21- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد د ط. بغداد: 1977 مطبعة العاني.
22- أبو حامد محمد بن محمد الطّوسي، المستصفى في علم الأصول ، تح: سليمان الأشقر، د ط. بيـروت: 1997، مؤسسة الرسالة.
23- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: مصطفى أحمد النماس، ط1. القاهرة: 1984.
24- أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الشّاوي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1. بغداد: 1990 دار الأنبار.
25- أبو زكرياء الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النّجار، د ط. القاهرة: 1980 الهيئة المصرية العامة للكتاب.
26- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح:عبد السلام هـارون د ط. القاهرة: 1948.
27- أبو محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تح: أحمد محمـد شاكـر د ط. د ت، دار التـراث.
28- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط1. لبنان:1982، دار الكتاب العربي.
29- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشّويمي، ط1. بيروت:1383هـ.
30- أحمد سعد محمد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، وأثرها في البحث البلاغي ط1. مصر: 1999 مكتبة الآداب، جامعة عين شمس.
31- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د ط. العراق: 1984، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
32- تمام حسان، الأصول، د ط. الدار البيضاء: 1991، دار الثقافة.

33- اللغة بين الوصفية والمعيارية، د ط. القاهرة:1958، مكتبة الأنجلو المصرية.
34- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ط1. الأغواط: 2006 مطبعة رويغي.
35- جار ا عمر بن محمود الزمخشري، الكشّاف، د ط. القاهرة: 1966.
36- حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثيـن، د ط. دار الشروق.
37- حسن عون، تطور الدرس النحوي، ط1. القاهرة:1980، معهد الدراسات العربية.
38- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط1. عمان: 2007، دار المسيرة.
39- خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، د ط. الكويت:1394هـ مطبوعات جامعة الكويت.
40- زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة للهجرة ط1. بنغازي: 1994 جامعة قار يونس.
41- زولهام، الأمثال العربية القديمة، ترجمة: رمضان عبد التواب، د ط. بيروت:1971.
42- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط1. دمشق: 1957، دار الفكر للطّباعة.
43- سليمان بن محمد بن الطراوة الأندلسي، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: حاتم صالح الضامن، ط 2. بيروت: 1996، عالم الكتب.
44- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، د ط. القاهر: 1984، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
45- الاقتراح في علم أصول النّحو، تح: محمـد حسن إسماعيـل الشّافـعي د ط. بيروت: د ت
46- همع الهوامع شرح جمع الجوامـع في علم العربية، ط1. لبنان: د ت دار المعرفة.

47- شوقي ضيف، تجديد النحو . ط1. مصر: 1982، دار المعارف.
48- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط2. القاهرة: 1993، دار المعارف.
49- المدارس النحوية، ط3. مصر: 1976، دار المعارف.
50- صابر أبو بكر السعود، القياس في النحو العربي، ط2. مصر: د ت مكتبة الطّليعة.
51- صالح بلعيد، في أصول النّحو، د ط. الجزائر: 2005، دار هومة.
52- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، د ط. مصر:1966، دار المعارف.
53- عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط8. القاهرة:1970، دار المعارف.
54- عبد الحميد حسن، القواعد النحوية: مادتها وطريقتها، ط2. القاهرة:1952، مكتبة الأنجلو.
55- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، د ط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية.
56- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، د ط. القاهـــرة:1957 مكتبة الأنجلو المصرية.
57- عبد الرحمن بن عبد ا السهيلي، أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، د ط. القاهرة: د ت.
58- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، ط01. مصر:دت، المطبعة الأميرية بولاق.
59- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق وشرح: عبد المنعم خفاجي، ط1. القاهرة: 1969، مكتبة القاهرة.
60- عبد الوهاب حمودة، القراءات واللّهجات، ط2. القاهرة: 1948، مكتبة النّهضة المصرية، ص 27.

61- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، د ط. جامعة الاسكندريـة: 2007 دار المعرفة.
62- عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي الأردن:2002، جامعة آل البيت.
63- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1. بيروت: 1973، مطابع دار القلم.
64- علي النّجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، ط1. مصر:1953، مكتبة النهضة.
65- من قضايا اللغة، ط3. مصر: 1957، مطبعة الهضة.
66- علي بن أبي علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط2. بيروت: 1400هـ، دار الكتب العلمية.
67- محمد بن إسحاق بن النّديم، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، ط2. بيروت:1797.
68- محمد بن سلاّم الجمحي، طبقات فحول الشّعراء، تح: عمر فاروق الطباع، ط2. بيروت:1418هـ دار الأرقم بن أبي الأرقم.
69- محمد بن محمد بن الجزري، النّشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، د ط. مصر: د ت، المكتبة التجارية.
70- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، ط1. مصر: 1995، دار الفكر العربي.
71- محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1. القاهرة:2001، دار غريب للطّباعة.
72- محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، د ط. العراق: 1990، مطبعة المجمع العراقي.
73- محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، د ط. اللاذقية:1979، مطبعة الشّرق.
74- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ط3. القاهرة: 1988، عالم الكتب.
75- محمد مختار ولد باباه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، د ط. منشورات إيسيسكو.
76- المختار أحمد ديرة، دراسة في النّحو الكوفي، ط1. ، بيروت: 1991، دار قتيبة.

77- مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، ط3 . القاهرة: 1992، دار الكتاب الإسلامي.
78- معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1. عمان: 1988، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
79- منى إلياس، القياس في النحو، ط1. دمشق: 1985، دار الفكر.
80- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط1. بيروت: 1964، المكتبة العصرية.
81- نهاد الموسى، الأساليب: مناهـج ونماذج في تعليم اللغة العربية، ط1. الأردن: 2003، دار الشـروق.

د) الندوات والدوريـــــــات:

1- أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23-24 أفريل 2001، بالمكتبة الوطنية بالحامة. الجزائر: 2001 منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية.
2- التواتي بن التواتي "هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير؟" مجلة اللسانيات، الجزائر: 2003، العدد الثامن.
3- رسائل في اللغة والنحو" مجلة التـراث العـربي. السنة: 2006/04/26، ربيع الثاني 1427 هـ العدد 102.
4- عبد الرحمن الحاج صالح " أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات الجزائر:1973-1974،العدد الرابع.
5- فالح العجمي " تطوير مقررات اللغة العربية في التعليم العام -الرغبة في الإصلاح والعجز الدائم-" القاهرة:2004، مؤتمر علم اللغة الثاني، كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
6- محمد صاري " تيسير النحو: موضة أم ضرورة؟" بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو الجزائر:2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.
7- محمود أبو كته " نظرية العامل النحوي بين التأييد والنقد" مجلة جامعـة بيت لحم سبتمبـر:1987.

8- ناصر لوحيشي " الدرس النحوي: مشكلاته ومقترحات تيسيرية" بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.
9- يحيى بعيطيش " النحو العربي بين التعصير والتيسير" بحث منشور في كتاب أعمال ندوة تيسير النحو الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

هـ) المواقــع الإلكترونيــة:

1- عبد السلام المسدي " الهوية اللغوية ورياح السياسة" تونس، مقال منشور في الشابكة سبتمبر: 2004، تحت عنــوان. www.afkaronline.org
2- محمد الوقفي "نظرية النظم ونحو النص ونظرية العامل" مقال منشور في الشابكة: 2010/11/26. www.aklaam.net.

فِهْرِسُ المُحْتَوَيَاتِ

فهرس

مقدمـ ـ ـة 06

الفصل الأول: المدونة اللغوية الفصيحة

المبحث الأول: كلام العـ ـ ـ ـ ـ ـرب 13

أ- الاحتجاج بالشعر 15

ب- الاحتجاج بالنثر 22

المبحث الثاني: القرآن الكريم وقراءاته 27

القرآن الكريم 27

الفصل الثاني: التأصيل النّحوي عند نحاة البصرة

المبحث الأول: السماع.. 40

1- جمع المادة اللّغوية.. 42

2- تصنيف المادة اللّغوية 44

المبحث الثاني: القياس 49

1- أركان القياس 51

أ- الأصل والفرع (المقيس عليه، والمقيس): 52

ب- العلّـة 53

2- الاستنباط 54

3- الاطّراد والشّذوذ 54

أ- مطّرد في القياس والاستعمال جميعا..................... 55

ب- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال 55

ت- مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال 56

ث- شاذّ في القياس والاستعمال جميعا 56

4- ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب 57

المبحث الثالث: أصول أخرى 59

الاستصحاب 59

1- الاستحسان 60

2- الاستدلال بالسبر والتّقسيم 61

3- الاستدلال بالأولى 62

4- الاستدلال ببيان العلّة 62

5- الاستدلال بعدم الدليل في الشّيء على نفيه 62

6- الاستدلال بالعكس 63

7- الاستدلال بالنّظير أو عدمه 63

8- الاستدلال بالباقي 63

المبحث الرابع: النزعة العلمية العقلية في التّأصيل النّحوي عند نحاة البصرة 65

نظرية العامل 75

الفصل الثالث: الأحكام النحوية عند البصريين من خلال المدونة الفصيحة

المبحث الأول: المؤاخذات النحوية والخلاف النحوي 79

- المؤاخذات النحوية.. 79
1- توثيق النّصوص 79
2- النّظرة الكلية 80
3- السماع والقياس 81
4- الاحتجاج العقلي 86
5- مخالفة أحكام النّحو وقواعده 87
6- إجراء الكلام على منهاج واحد 87
7- مراعاة المعنى 88
8- مخالفة النحويين السابقين 88
9- مخالفة الاستقراء 88
- الخلافات النّحوية وأسبابها.. 89
1- تدخّل الحكّام العباسيين بين الفريقين 89
2- العصبية للبلد 91
3- اختلاف المنهج 91
4- تفوق بعض تلامذة سيبويه ونباهتهم 92
5- طواعية اللغة ومرونتُها 92
6- اختلاف الشّواهد النّحوية قوة وضعفا 93
- أثارها السلبية 96
1- تغيير الروايات وكثرتها 96

2- كثرة الآراء 97
3- التوسع في الإجازة 98
4- المبالغة في الصناعة 98
5- عدم الأخذ بالقراءات 98
6- تغيير بعض المصلحات النحوية 98
7- صعوبة النّحو 99
- آثارها الإيجابية 99
1- اكتمال صرح النّحو والصرف 100
2- توسيع القواعد 100
3- زيادة وجوه إعرابية 101
4- تيسير النّحو 101
المبحث الثاني: ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو البصري 102
1- التعريف بابن مضاء القرطبي 102
2- أسس ثورة ابن مضاء 103
أ- أولا: إلغاء نظرية العامل 103
ب- ثانيا :الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة 105
ت- ثالثا :إلغاء العلل النحوية.................................. 108
ث- رابعا :الدعوة إلى إلغاء القياس 110
ج- خامسا :الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية 110

ح- سادسا: الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقًا 111

3- رأي ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) 112

4- ابن الطراوة (ت 528 هـ) 112

5- أبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ) 114

6- ابن الضائع (ت 680 هـ) 115

7- أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) 116

8- لماذا لم تنجح ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو؟ 118

المبحث الثالث: تيسير النحو العربي في العصر الحديث 121

1- أبعاد مصطلحات التيسير 121

أ- البعد التاريخي 121

ب- البعد الدلالي 122

2- محاولة الدكتور شوقي ضيف من خلال كتابه تجديد النحو 131

أ- أسس التجديد في كتاب تجديد النحو 132

1- إعادة تنسيق أبواب النحو 132

2- إلغاء الإعراب التقديري المحلي 135

3- الإعراب لصحة النطق 136

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة 137

5- حذف زوائد كثيرة 138

6- إضافات متنوعة 139

ب- تطبيق المنهج في كتاب تجديد النحو 140
1- القسم الأول 140
2- القسم الثاني 141
3- القسم الثالث 142
4- القسم الرابع 144
5- القسم الخامس 145
6- القسم السادس 146
خاتمـــــة 151
قائمة المصادر والمراجع 159
فهرس المحتويات 168